د. مصطفى حركات

العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي

د.مصطفى حركات

العربية

بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي

دار الآفاق

المؤلف: د.مصطفى حركات

الكتاب : العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي

ترجمة العنوان

Mostefa Harkat
L'arabe entre langage et société

ردمك: ISBN: 978-9961-57-374-7

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2017 : Dépôt légal

صدر للمؤلف

- {اللسانيات الرياضية والعروض العربي} رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة، جامعة باريس 7.
- {النموذج الخليلي وسط النظريات} رسالة دكتوراه دولة، جامعة باريس 7.
- كتاب العروض، الجزائر دار الآفاق، 1985
- أوزان الشعر، الجزائر دار الآفاق.
- الشعر الحر أسسه وقواعده، الجزائر، دار الآفاق.
- اللسانيات العامة وقضايا العربية، الجزائر، دار الآفاق.
- الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، الجزائر، دار الآفاق.
- نظريتي في تقطيع الشعر، الجزائر دار الآفاق، 2002
- نظرية الوزن، الجزائر دار الآفاق، 2005
- نظرية الإيقاع، الجزائر دار الآفاق.
- الهادي إلى أوزان الشعر الشعبي، الجزائر دار الآفاق.
- المعجم الحديث للوزن والإيقاع، الجزائر دار الآفاق، 2008
- نظرية القافية، الجزائر دار الآفاق، 2016

كل هذه الكتب مطبوعة في دار الآفاق بالجزائر.

أوزان الشعر، الشعر الحر أسسه وقواعده، الصوتيات والفونولوجيا، اللسانيات العامة وقضايا العربية، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي مطبوعة في لبنان ومصر.

صدر للمؤلف باللغة الفرنسية :

Métrique arabe et linguistique mathématique, thèse de doctorat de troisième cycle, université de paris 7, 1979, sous la direction d'Antoine Culioli et Jacques Roubaud.

Le modèle khalilien au centre des théories, thèse de doctorat d'Etat, Université de Paris 7, 1984, sous la direction d'Antoine Culioli et Jacques Roubaud.

Métrique arabe, structure et transformation, Paris 1985, Mezura, centre de poétique comparée, INALCO

Wazn, métrique arabe, Alger,2002.

Le temps du vers, in Mélanges, pp.224-234, Paris, Mezura 43, INALCO.

Al Hadi, métrique de la poésie populaire maghrébine, Dar el Afaq 2008.

Dictionnaire comparé des théories du vers, arabe-français, Alger, Dar el Afaq 2008.

محتويات الكتاب

المقدمة 9

المحـــور الأول مفاهيم عامة

المبحث 1 اللغة بين الفرد والمجتمع.. 17

المبحث 2 اللغة والتنظير.. 24

المبحث 3 اللغة بين الثبات والتغير... 34

المبحث 4 اللغة والمكان... 41

مبحث 5 العربية وأهلها.. 46

المبحث 6 العربية والتنوع اللغوي.. 54

المبحث 7 العربية والازدواجية اللغوية....................................... 73

المحـــور الثاني الدراسة التقابلية

المبحث 1 خصائص الفصحى.. 90

المبحث 2 قضية الإعراب.. 110

المبحث 3 النظام المقطعي بين الفصيح والعامي............................. 131

المبحث 4 الصرف والتنوع اللغوي.. 147

المبحث 5 الأدوات النحوية... 166

المبحث 6 علم التراكيب.. 182

المبحث 7 مستقبل العربية.. 200

المقدمة

1.اللغة لا يمكن فصلها عن الإنسان كفرد أو كعنصر من جماعة. كما أنه لا يمكن تجاهل العوامل التي تساهم في تكوينها كعناصر الزمن والمكان والدين والثقافة. ولكن اللغة قبل كل شيء تؤدي وظيفة أساسية هي التبليغ، والتبليغ لا يستطيع أن يتم إلا إذا كان هناك قانون متفق عليه يمكّن من الفهم والإفهام.

ومن هنا، فإننا لا نشاطر رأي من يعتقد أن اللسانيات الحقيقية هي اللسانيات الاجتماعية، وذلك أن كل الدراسات اللسانية الاجتماعية لا تستطيع وصف الأوضاع إلا بواسطة النظريات اللغوية مهما كانت بساطتها.

2.واللغة إذا كانت نظاما تواصليا فهي أيضا موضوع للإيديولوجيات المختلفة، موضوع لتقارب الأفراد والشعوب، وأحيانا موضوع للتباعد والنفور، بل قل موضوع للحب والكراهية.

ولذا فإن على الباحثين أن يدرسوا اللغة من جميع هذه الجوانب، بعيدا عن كل عاطفة، بعيدا عن التمجيد أو الاحتقار. ولكن من يستطيع أن يكون موضوعيا في هذا الميدان وهو فرد واقع تحت تأثير هذه اللغة ؟

3.القضايا التي تخص اللغة ناتجة عموما عن التجاور اللغوي. فقد يكون الصراع بين العامية والفصحى، وبين لهجة وأخرى، وبين لغة أهل البلد ولغة أجنبية. والصراع يتجسد في الاختيار، اختيار نظام لغوي بدلا من نظام آخر. وذلك لتلبية حاجيات الفرد أو المجتمع.

بالنسبة للعربية هناك صراع قديم بين العامية والفصحى قد يرجع اليوم إلى الواجهة. ولكن هذا الصراع مفتعل والعربية لها اليوم هذا الوجه المزدوج الذي يجعل أهلها متمسكين به. فلا أحد في العالم العربي يستطيع أن يتخلى عن لهجته ولا أحد يستطيع أن يتخلى عن الفصحى التي هي وعاء جذوره وثقافته، ووسيلة طيّعة وفية للتعبير عن الحداثة.

ثم إن التقارب بين اللهجات العربية وبين العامية والفصحى نراه اليوم يسير بخطى حثيثة وذلك تحت تأثير التعليم والتثقيف والإعلام، بحيث إنه يمكننا التنبؤ بوضع تكون فيه العربية شبيهة بلغات أخرى ذات ازدواجية ضعيفة.

4.أما علاقة العربية باللغات الأجنبية كالفرنسية أو الإنجليزية، فرأْيُنا أن استخدام هذه اللغات لاكتساب العلوم هو شيء طبيعي لا بل هو أساس. والإنسان المثقف اليوم في حاجة لمعرفة المزيد من اللغات. ولكن أن تصير لغةٌ من هذه اللغات، لغتَنا الثقافية ولغةَ تعاملنا اليومي، وأن توضَع العربية في سلة المهملات وينحصر دورها في السوق والمقهى أو في المجال الأدبي وحده، فهذا ما لا يمكن أن يتقبله أي شخص عاقل.

5.دراستنا هذه واقعة أساسا في الميدان اللغوي، وقد أردنا لأغراض التبسيط وضع المفاهيم في متناول الكثير. بعض المفاهيم اللسانية الاجتماعية متداول، وبعض القواعد النحوية وارد في الكتب. فعلْنا هذا لغرض تعليمي، ولكن هذا لم يمنعنا من

نهج منهج خاص بنا، والقيام بالدراسة المعمقة، وابتكار المبادئ، وإزاحة القناع عما خفي من الأسرار، ووصف ما لم يوصف، وتصحيح وجهات النظر. وذلك دون أن نكون قد مسحنا كل ما يلزم مسحه من المفاهيم لأن كل باب من الأبواب التي تطرقنا إليها في حاجة إلى كتاب كامل لِبَلِّ صدى العطشان إلى القضايا اللغوية في هذا الميدان.

6.دراستنا تخص هذا الكائن المتلخص في الثنائية {فصحى، عامية}. وقد يقول قائل: أي عامية تقصد، فالعامية العربية عاميات؟ قناعتنا هي أن كل هذه العاميات تشترك في مجالات عديدة، وذلك أن هذه الأنظمة لم تتأثر كثيرا باللغات المحلية ولا حتى باللغات الأجنبية، وأقصد هنا التأثر البنوي وليس التأثر بالمفردات واستيرادها بالتعريب أو حتى بالتهجين. فهوية اللغة تكمن في بنيتها أكثر مما تكمن في كلماتها.

والتغير الذي حدث بالنسبة للعامية جاء نتيجة تحولات داخلية. فكل العاميات أهملت الإعراب، والمثنى، ونون النسوة، والبناء للمجهول، وفي كل العاميات اجتمعت كل أشكال اسم الموصول في اللفظ {اللي}، وكل العاميات أبقت على النظام الفونولوجي الفصيح بكل حروفه وحركاته وذلك رغم اختلاف التأديات. وكل العاميات بنت كلماتها على الثلاثي والرباعي والخماسي واستعملت السالم والأجوف والمهموز والمقصور والمضعف واسم الفاعل واسم المفعول. وكلها فضلت {راح} على {ذَهَبَ} و{شاف} على {رأى} . هذه الملاحظات تقودنا إلى البحث عن الاختلاف والائتلاف بين الفصحى والعامية من جهة، وبين أنواع العاميات من جهة أخرى.

7. لم أرد أن يكون عملي محصورا في العامية الجزائرية وإن اعتمدت كثيرا على أمثلة من لهجتنا، وذلك أني أردته نقطة انطلاق للباحثين في جميع الأقطار العربية. متمنيا أن تكون هذه البحوث دافعا للتعرف على هذه اللهجات وتحسين التواصل بين الأشقاء.

8.بالنسبة للدراسة اللسانية لم أرد اعتماد نحوٍ حديث بنوي أو توزيعي أو تحويلي، وذلك لثلاثة أسباب.

السبب الأول نابع من قناعة شخصية وهي أني واثق من أن جل ما جاء به نحاتنا ما زال قادرا على وصف لغتنا بما فيه الكفاية.

والسبب الثاني هو أن العاميات لقربها من الفصحى قابلة للوصف والتحليل بواسطة أدوات الذين درسوا الفصحى.

أما السبب الثالث فهو تربوي، وذلك أن طلابنا إذا استطاعوا ممارسة لغتهم بواسطة نحو الأولين، فهم غير قادرين على تطبيق أي نظرية من النظريات الحديثة على لغتهم. خذ أي جملة مهما كانت بساطتها، واطلب من أحدهم أن يأتيك مثلا ببنيتها السطحية وبنيتها العميقة أو أن يحللها حسب أي مدرسة من المدارس. فإنك تراه حائرا غير فاهم وكأنك طلبت إليه حل معادلة من الدرجة التاسعة ! وذلك أن تدريس اللسانيات في العالم العربي هو الآن من ميدان الثقافة العامة وليس من ميدان الممارسة.

9.دراسة العامية والبحث عن قواعدها لا يعني تقعيدها. وهذا التقعيد غير ممكن في رأينا وذلك أن عامياتنا تتغير في كل حين. ثم أي عامية نقعّد؟

هل نقعد عامية الأجداد التي تجهل مفردات السياسة والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا وعلوم الطبيعة والجيولوجيا والفلك؟ هل نقعّد العامية التي غزاها الدخيل حتى تهجّنت إلى حد فقدان هويتها؟

هل نفرض مثلا على الناطقين أن يستعملوا صيغة الجمع للمعدود بحجة منطقية مزعومة كما قال أحدهم، وهم الذين يستعملون بالسليقة الجمع حتى العشرة إذ يقولون {تسعة رجال} والمفرد بعد العشرة إذ يقولون بعفوية { إحداعش رجل، تسعون رجل}؟ هل نكبح ملكتهم ؟ الذي اقترح هذا ووجد فيه دليلا على قدم اللغة العربية أو تعقيدها أو حتى فسادها ، يجهل أن منطق اللغة ليس منطق الرياضيات.

الذين يريدون اعتماد العامية هم أمام موقفين:

أولهما أن يبقوا على اللهجة القديمة التي أصبحت فقيرة، وأن يعتمدوا على لغة غربية سائدة كالإنجليزية، سيتخاطبون بها، ويفكّرون بها وائدين في المهد اللغة التي يزعمون حبها.

ثاني الموقفين هو أن يطوّروا هذه العامية. وهذا لن يتم إلا بخلق فصحى ترافقها وتعبر عن الثقافة الحديثة. فلماذا هذا العناء والفصحى أمامهم تساير متطلبات العصر؟ إطلالة سريعة على الكتب والإعلام وكلام الناس ترينا أن لغتنا الفصحى ليست أفقر من اللغات الأخرى وذلك رغم كون قضايا المصطلح والتعليم والحوسبة اللغوية ما زالت مطروحة.

لا أريد أن أضع هذا الكتاب مكان النقاش العقيم، وإنما ابتغيت فقط رفع بعض الشبهات التي قد تأتي من مسرع في الحكم على الآراء والنوايا دون الاطلاع عليها أو من متشدد لا يلين تفكيره رغم الحجج المقنعة.

كم كتبت كتبا لم تنل الحظ اللائق بها من قبل القراء، وهيئات التعليم والبحث والمجامع. أتمنى لهذا المؤلَّف الجديد ألا يلحق هذا الركب، وأن يقتدي به الطلاب والباحثون ، فيثروا أبوابه بالأمثلة والبحث والإحصاء.

ملاحظة: حتى لا أظلم كتبي والقراء فإنني أستثني {كتاب العروض} الذي علم كل من جلس أو لم يجلس في قاعة الدرس رفقتي، موازين شعرنا، وأصبح يقرض الشعر ببراعة وأحيانا بعبقرية. وأنا فخور بهؤلاء أيما فخر.

وفي نهاية المطاف شكري لله تعالى الذي منحني القدرة الكافية على السير في دروب البحث الوعرة.

د.مصطفى حركات

المحـــور الأول

مفاهيم عامة

المبحث 1 اللغة بين الفرد والمجتمع.. 17
المبحث 2 اللغة والتنظير... 24
المبحث 3 اللغة بين الثبات والتغير... 34
المبحث 4 اللغة والمكان... 41
المبحث 5 العربية وأهلها... 46
المبحث 6 العربية والتنوع اللغوي.. 54
المبحث 7 العربية والازدواجية اللغوية...................................... 73

المبحث 1

اللغة بين الفرد والمجتمع

---

1. اللغة والكلام

1. برزت علوم اللغة الحديثة أو **اللسانيات** في بداية القرن الماضي تحت راية **البنيوية،** ولم يعرّف أصحابها البنية تعريفا دقيقا مثلما فعل علماء الرياضيات، واستعملوا أحيانا مرادفا لها **كالنظام** système وذلك دون تحديد لهذا المفهوم.

ولكن ضمنيا تتلخص فكرة النظام في اهتمام اللسانيين بما يجرى **داخل اللغة في زمان معين** مصنفين وحداتها، ومبرزين العلاقات بين العناصر وطرائق تركيبها، والقواعد التي بواسطتها ينتج **الكلام المقبول** ، أي الذي يستعمله الناطقون خلال تخاطبهم.

2. وهذا الطرح الذي قد يظهر جديدا مبتكرا هو في الحقيقة وارد في الممارسات القديمة ، فالنحاة العرب درسوا لغتهم على هذا الأساس : درسوها **بصفة آنية.** وحددوا أصواتها وصنفوها، وأبرزوا طرائق تركيب الحروف والحركات، وأثر بعضها في بعضها الآخر، وجزؤوا الكلمات إلى حروف وأسماء وأفعال. وبيّنوا كيف

تكوّن هذه الكلمات الجمل التي جاء بها الأسلاف، والتي تستعمل في عصرهم أو قد تستعمل، أي التي تستسيغها الآذان وتتقبلها السليقة والعقول.

والعروضيون فعلوا مثل هذا، فحددوا العناصر التي لها دلالة من ناحية الوزن، وهي السواكن والمتحركات، ونظروا إلى الصفات التي تتجاور فيها هذه الوحدات، وسمّوا كلمات العروض تفاعيل وجملها أبياتا، وحددوا البحور النموذجية وربطوها بالواقع، وذلك باستعمال الزحافات والعلل، وفعل البلاغيون ما فعل النحاة والعروضيون، فعرفوا وصنفوا ونظّروا محاولين الابتعاد عن الذاتية.

3. خلال كل دراسة لغوية تبرز في النص اللغوي وحدات ليست لها نفس الوظائف. في الجملة : {الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وأقسامه ثلاثة : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ} نجد كلمات اصطلاحية مثل: {كلام، لفظ، مفيد، مركب}، وكلمات عادية غير اصطلاحية، كأدوات التعريف والضمائر.

فالكلمات الاصطلاحية لها إلى جانب مدلولها المعتاد مدلول خاص بالنظرية التي ترد فيها، فلا نظرية ولا علم بدون مصطلح، والكلمات العادية وظيفتها التبليغ وإتمام الجمل، وجعلها مقبولة سليمة. وذلك لأن اللغوي **يدرس اللغة بواسطة اللغة** ولا يستطيع أن يدرسها بوسيلة أخرى.

ولكن في جملة مثل: {**كلامنا لفظ مفيد كاستقم**} ، العبارة {**استقم**} لا تنتمي إلى المصطلح ولا للعناصر التي تساعد على ضبط الجمل، فهي **مثالٌ**، وذلك مثل الجملة المشهورة :{**ضرب زيدٌ عمرا**} .

والأمثلة التي نجدها في كتب النحو واللسانيات هي من ميدان **الواقع اللغوي** أو من ميدان **الاستعمال** فهي **كلام**.

4. بالمعنى اللساني الحديث **الكلام** la parole لا يعني فقط المنطوق، فقد يكون مكتوبا، وقد يكون مقننا بطريقة من الطرائق كالتسجيل الصوتي. الكلام هو ما أنجز أو كان قابلا للإنجاز مثل: مُعلقة عنترة، ومقصورة ابن دريد، وكتاب الحيوان للجاحظ، ونشرة الأخبار في التلفاز، وما قيل يقال في المقاهي، وما كتب في الفايسبوك. **الكلام غير منتهٍ**، وهو يبرز إلى الوجود كلما نطق شخص بشيء أو كتب شيئا، وتظهر هنا خاصية هامة للكلام وهي أنه **فردي**.

نعم قد تنتج جماعة معينة الكلام، كأن تحرر المناشير وتسن القوانين ولكن عمل هذه الجماعة ما هو إلا مجموعة عمل الأفراد، ويبقى أن الكلام في الأساس فردي.

2.اللغة والنظام

1. التمييز بين اللغة والكلام بواسطة صفاتهما المتقابلة يقود إلى المبدأين :

اللغة تختلف عن الكلام

اللغة تساوي النظام

وفي هذا الاختصار انصراف عما نتصوره من مفهوم اللغة. فاللغة بالنسبة للجميع لا تستطيع أن تختلف عن الكلام ولا عن نظام القواعد الذي يتحكم فيه. وعليه فمن الأفضل أن نضع المعادلة:

اللغة = النظام + الكلام.

وبهذا تصبح الأمور واضحة في الأذهان. فالنظام اللغوي هو ما تحدده الجماعة والكلام هو ما يتلفظ به الفرد أو يكتبه أو ينتجه بأي طريقة من الطرائق وذلك في إطار نظام لغوي معين.

2.قولنا بأن النظام اللغوي جماعي يعني أن الجماعة هي التي تضع هذه القواعد. ولكن الجماعة لا تحدد هذه القاعد بصفة توافقية ، صريحة ، خلال اجتماع عام ، أو خلال تشاور بين ممثليها ، أو خلال استفتاء ، وإنما تفعل هذا بصفة لا شعورية.

عندما أصبح الناطقون بالعربية يستعملون في كلامهم العفوي الأداة {اللّي} بدلا من اسم الموصول الفصيح {الذي} فإنهم لم يجروا أي استشارة بينهم، ومن المحيط إلى الخليج ، دون أن تدري كل جماعة ما تفعل الأخرى، أجروا هذا التغيير نفسه في عامياتهم. وبالنسبة للكلمات، فإننا نلاحظ كل يوم ألفاظا جديدة تبرز إلى الوجود دون أن ندري من اخترعها، وكيف اخترعها، ولماذا استساغها الناس فقرروا استعمالها.

3. قضية الذين يحددون النظام اللغوي بصفة جماعية لاشعورية تطرح علينا قضية علاقتهم بمن يحددون النظام اللغوي بصفة فردية، واعية، علمية: أي النحاة.

قواعد اللغة في أذهان الكثير من شأن النحاة وحدهم. وهذا غير صحيح. فالنظرية اللغوية قد تتغير، والنحاة قد يختلفون، ولكن النظام اللغوي يبقى على حاله. والعرب لا ترفع الفاعل ولا تنصب المفعول لأن النحاة قرروا هذا، ولكنهم يتصرفون هكذا **سليقة**.

4. بإمكاننا أن نقول إن النظام هو **نظرية اللغة** ويظهر لنا من خلال هذا أننا أمام نظريتين:

أ.نظرية النحاة الذين يحددون عناصر هذا النظام حبرا على ورق. ويمكننا أن ننعته **بالنظام الصريح**.

ب.نظرية الناطقين الذين يضعون هذه القواعد بصفة لامادية. ويمكن أن ننعت ما نتج عن هذا التنظير **بالنظام الخفي**.

والقضية التي تطرح على الجميع هي علاقة النظام الصريح بالنظام الخفي. قد تكون مهمة النحوي **محاكاة النظام الخفي** ، ولكن كيف يمكن لهذا النحوي أن يتأكد من أنه سايره أو ابتعد عنه، إما بالتعقيد المصطنع وإما بالتبسيط الذي يخفي الحقائق.

5.قضية تحديد الناطقين لهذا النظام وفهمه، ومسايرته في الحديث، تجعلنا نتكلم عن **الكفاءة اللغوية والقدرة**. وهما وجهان متكاملان يشبهان الثنائية {كلام،نظام}.

3.التبليغ والتواصل

1.وظيفة الكلام الأساسية هي **التبليغ**: تبليغ الأفكار والأحاسيس والرغبات. والتبليغ لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان ضمن **نظام تواصلي معين** له أصوله وقواعده.

والتواصل يكون بين **مرسل ومرسل إليه**، أو ناطق وسامع، أو كاتب وقارئ. فالمرسل يقنن أفكاره بواسطة قانون أو شفرة هي اللغة، ويبعث رسالته بواسطة قناة هي الهواء عند التواصل بالأصوات، فيتلقاها المرسل إليه، ويحل رموزها؛ أي يفهمها.

واللغة لها وظائف عدة **كالوظيفة التعبيرية** التي تظهر جليا عندما يكلم الإنسان نفسه، **ووظيفة جمالية** تبرز في الأدب، وأحيانا في الكلام العادي حيث يتلاعب الناس أحيانا بالألفاظ ويستعملون التشبيه والاستعارة والتلميح.

ولكن اللسانيين ركزوا على التواصل وعمموا المفهوم الخاص باللغات المعتادة إلى كل نظام يتواصل به البشر أو حتى الحيوان، ومنه جاء تعريف اللغة الآتي :

تعريف 1: اللغة نظام وظيفته الأساسية تمكين التواصل.

2. أقل شيء يمكن أن نعرفه في نظام ما، هو وحداته. ونظام التواصل وحدته الأساسية هي **الدليل أو الإشارة اللغوية** le signe linguistique **وهذا الدليل** مكون من **دال** و**مدلول** أي شكل ومعنى، بحيث أن تعريف اللغة يصبح كما يلي:

تعريف 2: اللغة هي نظام من الأدلة.

4.تعريف اللغة

1.تعريف اللغة كنظام من الأدلة ينطبق على أي نظام تواصلي كلغة الإشارات ولغة الحيوانات واللغات الرقمية. فهو إذن تعريف يخص اللغة بمفهومها العام langage، ولكن ما هو الشأن بالنسبة للغة البشرية langue كالعربية والصينية والروسية والإنجليزية ؟

2. يرى اللساني **أندري مارتيني** أن خصوصيات اللغة البشرية تكمن في **طبيعتها الصوتية، وفي بنيتها الثنائية** أو ما سماه **بالتَّمَفْصُل الثنائي** la double articulation.

في أسفل البنيان نجد الأصوات التي لا دلالة لها، وفي مستوى أعلى نجد الوحدات الدالة. كل اللغات البشرية في العالم، ومهما كانت أهميتها، ومهما كانت درجة تحضّر الناطقين بها، مبنية بهذه الطريقة.

وهذا النوع من البناء **اقتصادي جدا**، فمِنْ عدد محدود من الأصوات نكوّن مئات الكلمات، ومن هذه الكلمات نكون عددا لا منتهيا من الجمل.

وكما نرى فإن هذا النوع من التعريف للغة مبني على النظر إلى اللغة كنظام دون اهتمام كبير بطبيعتها الاجتماعية.

3. من اللسانيين من يركز في تعريفه للغة على الجانب الاجتماعي والثقافي . في باب مشهور من كتابه {اللسانيات} يقول سبير Sapir ما مفاده : إننا نتكلم بصفة طبيعية كما نمشي أو حتى أحيانا كما نتنفس، ويخيل لنا أن لا فرق هناك بين المشي والكلام، إلا أن قليلا من التمعن يرينا الفروق الأساسية بين المشي والكلام، فالإنسان مجهز بالوراثة البيولوجية للمشي وعضلاته وأعصابه تؤهله لذلك ، وقد ينشأ الفرد وحيدا، بعيدا عن غيره من البشر، ولكن هذا لن يمنعه من المشي. ومن جهة أخرى فإن طريقة المشي قد تختلف من شخص لآخر بسبب السن أو ممارسة الرياضة، ولكن هذا الاختلاف ليس أساسيا، ولا مميزا لثقافة دون أخرى.

الأمر ليس كذلك بالنسبة للكلام ، فالشخص الذي ينشأ وحده أو بين الحيوانات لن يتكلم ، والذي يأتي من إفريقيا فإن عاش وتربى بين الصينيين تكلم الصينية ، وبين العرب تكلم العربية ، وبين الأمريكان نطق بلهجتهم.

إذن **اللغة اجتماعية** قبل كل شيء، وهي جزء من **ثقافة الأقوام**.

4.كلمة أخيرة عن تعريف ابن جني الشهير: **اللغة هي أصوات يعبر بها أقوام عن أغراضهم**، ففي هذا التعريف نجد بعض العناصر الأساسية التي تصف اللغة : الطبيعة الصوتية للغة، الطبيعة الجماعية، والوظيفة التبليغية والتعبيرية.

المبحث 2

اللغة والتنظير

1. نمذجة اللغة

1. تنظير اللغة هو تحديد النماذج التي تصفها أو تحدد قواعد استعمالها. وقد رأينا أن المنظر الأول هو الناطق. ولكننا لا نملك ما يجعلنا نفهم الآليات التي يستعملها. أما الخبير في التنظير أي النحوي أو اللساني فعمله معروض أمامنا وباستطاعتنا فهمه ونقده.

أول مشكل يتعرض له الباحث قبل أي تنظير هو **تحديد اللغة واعتبارها نظاما**. والنظام لا يستطيع أن يكون إلا **مغلقا**.

ولكن ما معنى أن النظام مغلق؟

لا أحد كما قلنا عرّف لنا النظام بدقة وإن بحثت عن هذه المفردة في كتب اللسانيات لما وجدت ما يوجهك لفهم هذا المصطلح. ورغم هذا سنعطي تعريفا لهذه الخاصية التي بإمكاننا تسميتها انغلاقا.

تعريف : النظام المغلق هو الذي نعرف ما ينتمي إليه وما لا ينتمي.

على مستوى الكلمات فالمعرفة تخص المستعمل والمهمل من كلام الناطقين، وعلى مستوى التراكيب فالمعرفة تخص ما يصح من جمل وما لا يصح.

اعتبار اللغة نظاما مغلقا **اعتبار مثالي**، فاللغة تتغير عبر الزمن، وتتأثر باللغات الأخرى وتختلف من مكان لآخر، وربما حتى من شخص لآخر، ولكن اعتبار اللغة **محددة بحيث يعرف ما ينتمي إليها وما لا ينتمي تبسيط واختزال لازم**.

العلوم كلها في حاجة للتبسيط والاختزال. فالرياضي يفترض أن مجموعة الأعداد التي يدرسها معروفة جيدا حتى وإن كان تعريفها الصوري ليس بالهين. كما أنه يفترض في الهندسة مثاليةً في الأشكال قد لا توجد في الطبيعة. والفيزيائي يفعل الشيء نفسه ثم يقرب ما نظّره من الواقع المعروض عليه.

2. في النحو مثلا تصنيف الكلمات إلى أسماء وأفعال وحروف تبسيط لا ينظر إلى الواقع. فنحن نعرف أن الكثير من الوحدات قد تشترك في سمات الاسم والفعل أو الحرف والاسم أو الفعل والحرف.

وفي الصرف ينطلق النحوي دائما من الشكل المثالي الذي هو السالم.

وعلى المستوى الصوتي فإن مخارج الحروف ليست ستة عشر أو ما يقارب هذا العدد وإنما لكل حرف مخرج. لا ، بل لكل حرف عدة مخارج، وذلك حسب الناطق وحسب السياق الذي يرد فيه هذا الحرف ، فالكاف في كي [ki] أي المتبوعة بالكسرة مخرجها يختلف عن مخرج الكاف المتبوعة بالضمة [ku].

3. في العروض ، التفاعيل ليست عشرا على مستوى الواقع. ف{فاعلن} هي في الاستعمال {فاعلن وفَعِلن وفِعْلن} و{مستفعلن} هي: {مستفعلن ومتَفْعلن ومسْتَعلن ومُتَعلن ومُسْتفْعِلْ}.

أما نماذج القصائد التي يُعتقَد أنها البحور الستة عشر فإنها في الحقيقة الأضرب الثمانية والستون. وقد برهنا أن إقرانها بالقافية يجعل نماذج الشعر العربي تعد بالمئات.

على مستوى القافية أرجع المنظرون أصنافها إلى تسعة أنماط، وقد بينا أن عدد الأصناف هو في الحقيقة أربعة وخمسون {انظر نظرية القافية}.

4.أما الكتابة التي هي **أولى النظريات اللغوية** فإنها اختصرت هي أيضا الحروف الخطية بل، وبصفة أدق، اختصرت العلاقة بين الرمز الخطي والصوت، فالكتابة العربية مثلا وحدت بين الراء المفخمة والمرققة ، ولم تميز بين أنواع التأديات للحرف الواحد ولم تفرق بين المُمال من الحركات وغير الممال.

5.وعند تشومسكي كانت الخطوات الأولى مبنية على اعتبار خطية الكلام مسايرة لخطية التحليل، وقد بينا في أبحاث قديمة أن جملا أساسية في العربية مثل {ضرب زيد عمرا} حيث المركب الفعلي فيها هو {ضرب عمرا} لا يمكن أبدا تحليلها حسب النمط : {مركب اسمي + مركب فعلي} أو {مركب فعلي + مركب اسمي}، وقد استدرك تشومسكي هذه النقائص باللجوء إلى التحويل.

6.افتراض النموذجية في موضوع الدراسة هو شيء طبيعي جدا وإذا لم نفهم ذلك فإننا نقع في انتقادات للمنظرين تنتمي إلى السفسطة.

من السفسطات الشهيرة الحملة التي شنها بعض المستشرقين وأتباعهم ضد الخليل وذلك باتهامه استعمال أوزان أصولها غير مستعملة، كوزن الهزج الذي افترضه مسدسا وهو مربع في الاستعمال ، وبناء الوافر على الوزن :

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن   مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

هو في زعمهم مخالف للاستعمال.

كما أن بعضهم عاب عليه استعمال الأسباب والأوتاد رغم أن لهذه الوحدات قوة تفسيرية لا يمكن الاستغناء عنها. وللعلم فإن هذه الوحدات هي أساس العروض اليوناني وتفعيلاته الحقيقية { انظر المعجم الحديث للوزن والإيقاع}.

2.وصف اللغة

1.قد يقول قائل : ولماذا التنظير في اللغة ؟ ألا يكفي وصفها؟ ألا نستطيع وصفها دون هذه النمذجة؟

الجواب عن هذا السؤال واضح : **لا وصف من دون حد أدنى من التنظير**. فالوصف يقتضي **معرفة ما نصف**. وتحديد ما نصف هو بداية التنظير.

لنتأمل الأديب الذي يصف مثلا الطبيعة في بعض أعماله. فهذا الأديب قد خطى خطوة أولى في التنظير إذ هو يجيب عن السؤال : **ما هي الطبيعة** ؟ وهو سؤال يظهر بسيطا ولكن الإجابة عنه ليست بالسهلة. بعد أن حدد أديبنا ضمنيا مفهوم الطبيعة نراه يتكلم من دون شك عن السماء والسحاب والأرض والأشجار والزهور والجبال والسهول والجداول. فهو يتوغل في التنظير بتحديد مكونات هذه الطبيعة. وهو لا يدري أنه يجزئ مكونات هذه الطبيعة حسب التجزيء الذي أجرته لغته. واللسانيون قد أظهروا لنا بوضوح أن كل لغة تجزئ المدلولات بطريقتها الخاصة.

فالحد الأدنى في الوصف هو معرفة ما نصف. ثم تحديد مكونات الموصوف.

2.أول تنظير في العروض بعد تعريفه، ولو ضمنيا، هو تصنيف الحروف إلى سواكن ومتحركات أو مقاطع طويلة وقصيرة. احذفْ هذا التنظير وستجد نفسك أمام واقع لن تستطيع أن تصف منه شيئا.

في الصوتيات أول تنظير هو تحديد المادة المدروسة ثم الفرز بين الحروف والحركات واعتبار الأصوات وحدات منفصلة unités discrètes في علم الفونيمات على الأقل. مع أن الواقع يشهد باتصال واستمرارية المادة الصوتية عند التلفظ. احذف هذا المبدأ وستجد نفسك في ضبابية تامة لا تمكنك من أي دراسة.

3.تنظير الناطقين

1.نحن أمام **نمْذجة لازمة** لدراسة أي علم وأي باب من أبواب اللغة. ولكن هل هذه النمذجة هي فقط حكر على العلماء والمختصين؟

2.في مقال مشهور يقول إدوارد سبير Sapir بأن كل ناطق للغة من اللغات يحمل نظاما صوتيا **مثاليا** يخالف الواقع اللغوي الفيزيائي. هذا النظام مبني على الوظيفة التمييزية للأصوات أي على تصنيف المنطوق حسب الفونيمات.

ويمكن تعميم هذا الطرح على ميادين كثيرة أخرى. فشعراء الملحون عندنا في الجنوب يبنون قصائدهم على عدد ثابت للمقاطع هو عشرة يتوسطهم موقع متزايد الطول {انظر الهادي إلى أوزان الشعر الشعبي} وهم لا يعرفون شيئا عن المقاطع. لا عن طولها ولا عن قصرها. فهم نظّروا ونمْذجوا بطريقة ضمنية.

إذن نحن أمام نمذجتين : نمذجة الناطق ونمذجة المنظر.

والفرق بينهما هو أن نمذجة المنظر قد تظهر راقية ونمذجة الناطق الساذج بسيطة. ولكننا لن نخطئ كثيرا إذا قلنا بأن **نمذجة الناطق البسيط لا تخطئ** ونمذجة المنظر غير معصومة عن الخطإ.

وذلك لأن **نمذجة الناطق هي السليقة** التي هي أساس كل كلام مقبول تركيبا ودلالة، ونمذجة المنظر هي **ثمرة تفكير مجرد** قد يبنى على أسس خاطئة سببها أحيانا قلة معرفة الواقع المدروس وأحيانا التشبث بفرضيات لا تصلح في كل المواقع.

4.اللسانيات والعلوم الأخرى

1. لا تستطيع اللسانيات أن تبقى جبرا يدرس فقط الوحدات التي يحددها والعلاقات التي تربط بينها، وذلك لأن هذا العلم متعلق بالإنسان فردا وجماعة.

وكان من المنتظر بعد أن نشأت العلوم التي تدرس الإنسان من الداخل؛ أي **علوم النفس**، والعلوم التي تدرسه كعنصر من جماعة أي **علوم الاجتماع** ، كان من المنتظر أن يكون للسانيات انفتاح في اتجاه العلوم التي لها علاقة بهذا الإنسان. فجاء الانفتاح في الاتجاهين. اللسانيون استعملوا أو وجهوا علمهم نحو العلوم الإنسانية الأخرى وعلماء النفس وعلماء الاجتماع درسوا اللغة وناطقيها كجزء أساس من موادهم.

2. في الحقيقة إن اللسانيين قد استعملوا ضمنيا خلال ممارساتهم مفاهيم نفسية أو اجتماعية. **فالتواصل** الذي هو أساس اللسانيات الحديثة له قَدَم في علم النفس وأخرى في علم الاجتماع.

فعلى سبيل المثال ، الصوتيات التي هي علم فيزيائي في الأصل تصبح لغوية أو فونولوجية عندما تكون مبنية على التواصل. لكل صوت سمات عدة ولكن البعض منها فقط يدخل في تمييزه عن غيره. هذه الصفات المميزة كالتفخيم في الطاء أو الجهر في الذال أو الغنة في الميم هي التي يختارها اللساني دون سواها عند دراسته فونولوجيا لغة ما. وهذه الصفات مرتبطة بنفسية الناطق الذي كما قلنا يتخيل نظاما مثاليا للأصوات التي ينطق بها.

ومن جهة أخرى، فإن الجماعات التي تشترك في لغة ما، قد تملك تأديات لأصوات خاصة بها تسمى تأديات لهجية، وذلك كالقاف التي ينطق بها في العالم العربي بطرائق مختلفة حسب الجهات. هذه التأديات كأنها بصمة لجماعة ما تريد بها التميّز عن غيرها، وهي في نفس الوقت لا تمس بالنظام الفونولوجي مما يدل على تمسك هذه الجماعة بجماعة كبرى تنتمي إليها. هذا الموقف قد يهم اللغوي وعالم الاجتماع معا.

3.الاقتصاد اللغوي الذي هو من الظواهر التي قد يستعملها اللساني في تبرير الاختيارات هو أيضا مفهوم نفسي متعلق بالفرد.

والثنائية {تواصل، اقتصاد} تشرح الكثير من الاختيارات في لغتنا. فالاقتصاد وجّه العامية للتخلي عن حركات الإعراب وذلك أحيانا على حساب التواصل. بينما الفصحى بُنيتْ على إعراب يحدد الوظائف أو على الأقل يؤكد عليها. وفي هذا اتجاه نحو التبليغ.

4.في العروض وظيفة الوزن مرتبطة بالجماليات وأيضا بالحفظ. فالحفظ هو الذي يشرح لنا ميل بعض العلماء إلى تأليف القصائد التعليمية **كألفية ابن معطي**

وألفية ابن مالك في النحو، **والجزرية** في التجويد، **وابن عاشر** في الفقه، **والخزرجية** في العروض. والحفظ من المفاهيم النفسية الأساسية في اللغة.

القصائد التعليمية موجودة في كثير من الثقافات. الهنود واليونانيون والروس يملكون في سجلهم الشعري هذا النوع من القصائد التعليمية التي كانت تحفظ. واهتمام الأجناس المختلفة بهذا المشترك الأدبي قد يقود علماء الاجتماع أو الانتربولوجيا إلى دراسة هذا النوع من الظواهر.

5. حاليا ، وخصوصا بعد نشأة الإعلام الآلي وتطوره ، كثرت البحوث في علاقة علوم اللغة بالرياضيات. وظن الكثير أن الرياضيات ستحل قضايا اللغة وستبني نماذج تجعل الحاسوب يقوم مقام الانسان في أداء مهام كثيرة كالترجمة الآلية وتصحيح النصوص وحتى تأليفها. ولكن النتائج لم تكن على مستوى التوقعات. وذلك أن ما سمي بالذكاء الاصطناعي مبني فقط على المحاكاة. إلا أن أشياء كثيرة أنجزت في ميادين محدودة كالتعرف على الكلام أو الربط بين المكتوب والمنطوق أو البحث التوثيقي. مما يجعل اليوم استعمالات الحاسوب في اللغة شيئا ضروريا.

6.اللغوي، ومنذ العصور الأولى، يتساءل عن الدوافع التي قادت الناطقين إلى استعمال صوت دون آخر أو كلمة بدل أخرى أو تركيبا معينا. هذه الاختيارات لا يعقل أن تكون كلها اعتباطية. وشرحها قد يصعب الاهتداء إليه. ولكن شرح النظام بالنظام واللغة باللغة شيء محدود إن لم يكن ممكنا. فاللغوي في كثير من الأحيان يلجأ إلى مفاهيم نفسية أو جماعية لتبرير الاختيارات. والسؤال المطروح هو : هل هذه المفاهيم تبقى خارجة عن النظام أم أنه يمكن إدراجها فيه ؟

5.اللسانيات بين القديم والجديد

1.الغربيون عندما يتكلمون عن علماء اللغة العرب ينعتونهم بالنحويين. وعلماءنا بحثوا في كل ميادين اللغة من صوتيات وصرف ونحو وبلاغة وعروض ومعجمية ، وذلك بمنهجية لا تختلف كثيرا عن المنهجية المتبعة حاليا. وبحوثهم التي استمرت مدة قرون كانت بحوثا معمقة جديرة بالإعجاب والاحترام. ولذا فإنهم أهل بأن يُنعتوا **باللسانيين**. وفي أبحاثنا قد نستعمل دون تمييز علم اللغة واللسانيات أو اللغويين واللسانيين. وذلك بالنسبة للقديم والجديد.

2.هناك اعتقاد سائد عند بعض الناس وهو أن الجديد من العلوم يلغي حتما قديمها، وأن ما جاء به الأولون سيترك المكان لما اخترعه المتأخرون.

لا شيء أقرب إلى الخطإ من هذا الاعتقاد، فالعلوم كالحائط الذي يُشيَّد. بعد بناء الأساس يشرع المشاركون في العمل، كل فرد يضع حَجَرُهُ. والخط الذي هو في الأعلى لا يقوم إلا بالاستناد على سابقه. فنحن نتعامل مع كل مكونات الحائط ما جدّ منها وما قدم.

3.الرياضيات مثلا تجعلنا نفهم طبيعة العلوم، وطبيعة ممارساتها. عشرات النظريات تبرز كل سنة، ولكن ما زال الأطفال والطلبة، والمهندسون، والذين يبعثون الصواريخ في اتجاه الأقمار، يؤمنون بفيثاغورس، وطاليس، والخوارزمي، وحساب المثلثات الذي نبغ فيه العرب، ومازالوا يستعملون التفاضل والتكامل.

4.وفي النحو مازلنا نستعمل مفاهيم الاسم والفعل والفاعل، نحن في الوطن العربي ولكن أيضا عند الإنكليز والفرنسيون وغيرهم، وذلك رغم بروز المدارس

الحديثة كالبنيوية، والوظيفية، والتوزيعية. وإن أحدِثتْ تغييرات في بعض البرامج فهي طفيفة لا تكاد تذكر. ولا أظن أننا في يوم من الأيام سنستغني عن كل المفاهيم الأساسية التي جاء بها القدماء. نعم سنثري بحثهم، نعم سنصحح بعض أخطائهم إن وقعت، نعم سننير ما كان غامضا في أذهانهم، ولكننا لن نمحو من الوجود أعمالهم، لا بل لن نستطيع جعل أعمالهم مجرد تراث، وسنستعملها رفقة ما يردنا من جديد موثوق فيه.

5.ومن جهة أخرى فإن البحث اللساني اليوم ما زال غير مكتمل، وإن ثبتت بعض المفاهيم والأسس، فالكثير من التساؤلات ما زالت تطرح. وقد قيل إن الوصف اللغوي الذي يراد حصر البنيوية فيه قد بلغ ذروته. ولكن الأعمال التي تنجز كل يوم ترينا أن وصف اللغات وحتى التي كتب فيها الكثير ما زال مثمرا. وما هو اليوم جدير بالاهتمام ليس البحث النظري في حد ذاته ، وإنما المجال التطبيقي الذي يشغل عشرات الباحثين.

6. البحث اللساني العربي ما زال متأخرا. ويرجع هذا إلى قلة فهمنا لما أنجز من أعمال حديثة. فالكتب عندنا تعج بالكلام عن الباحثين الغربيين ووصف اتجاهاتهم ولكن أصحاب هذه الكتب غير قادرين على تطبيق هذه النظريات على لغتهم. لا ، بل على بعض المجالات منها. فكيف في هذه الحالات نحلم بإصلاح نحونا ؟

وعلى الذي يريد أن يُنعَتَ باللساني ألا ينسى أن كل علماء هذه المادة لم يكتفوا بوضع أسسٍ نظرية لمادتهم. بل إنهم بحثوا على مستوى الواقع الملموس وفي مجالات عديدة. هذه الممارسة الفعلية هي وحدها الكفيلة بالاتجاه نحو التنظير.

المبحث 3

اللغة بين الثبات والتغير

1.ظاهرة التغير والثبات

1.**اللغة تتغير يوميا.** هذا ما يظهر لنا عندما نفاجأ على مستوى المسموع بعبارة غريبة شاعت عند بعض الناس أو على مستوى المكتوب بكلمة فرضها علينا العلم الحديث. وأحيانا نسمع الشبان يستعملون لغة جديدة لا نكاد نفهمها. وإذا التفتنا إلى الماضي واطلعنا على ما جاء به الأولون ، وخصوصا في الميدان الأدبي، فإنه يخيل لنا أنهم كانوا يستعملون لغة غير لغتنا الحديثة. ولكن في الوقت نفسه نشعر بأن اللغة ما زالت كما كانت، وأن شيئا أساسيا، جوهريا، بقي راسخا فيها لا يتغير.

هذا الشعور بالثبات والتغير يجعلنا نطرح على أنفسنا السؤال الآتي : **ما الذي يتغير في اللغة وما الذي يبقى ثابتا ؟**

الجواب عن هذا السؤال مهم جدا. خصوصا ونحن في زمان نستعمل فيه مصطلح اللغة بصفة غير مضبوطة. ونميز بين الاستعمالات المختلفة للغة الواحدة باعتبارها نماذج متغايرة.

2. الغريب والمأنوس في النصوص القديمة

1. إذا تأملنا هذه الأبيات من قصيدة النابغة المشهورة :

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسنَـــــدِ　　　أقْوَتْ وطال عليها سالفُ الأبَدِ

وقفتُ فيها أُصَيْلًا كَيْ أسائلهــا　　　عيَّتْ جوابا وما بالرَّبْع مِنْ أحـد

إلا الأوارِيَّ لَأيًا ما أبيِّنُهــــــا　　　والنُّؤْيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ

لوجدنا أنفسنا أمام كلمات غريبة تحول بيننا وبين فهم النص. ولكن موقفنا أمام هذا النص ليس موقف الذي يجهل تماما اللغة العربية. وذلك أننا نصادف كلمات مأنوسة نستعملها في لغتنا المكتوبة أو حتى في عاميتنا.

2. من بين الكلمات المأنوسة نجد:

حروف الجر مثل : بـِ ، في، على، من.

حروف العطف مثل : الواو والفاء.

حروف النداء مثل : يا.

حروف التشبيه كالكاف.

وهناك حروف أخرى في القصيدة يمكن للقارئ أن يبرزها.

حروف المعاني إذن لا تتغير في اللغة واستعملت عبر العصور وما زالت تستعمل حتى اليوم.

3. هناك أيضا أدوات هي **وحدات دالة** قد لا تصنف ضمن الحروف كأداة التعريف أو نون التنوين أو حركات الإعراب أو علامات التأنيث أو المثنى أو الجمع. هذه الوحدات هي أيضا من الوحدات الثابتة في اللغة.

4.إلى جانب هذه الأدوات والحروف ، نجد وحدات نسبت أحيانا إلى الأسماء أو الأفعال وذلك مثل الضمائر سواء كانت متصلة أو منفصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الكناية. ومن الأفعال الثابتة في اللغة الأفعال الناقصة وكل عامل له أثر في الأسماء أو الأفعال.

3.الوحدات المعجمية والوحدات النحوية

1.اللسانيون يقسمون كلمات اللغة أو بصفة أدق وحداتها الدالة إلى وحدات معجمية ووحدات نحوية.

2. بصفة عامة **الوحدات النحوية** هي التي تحدد العلاقات بين الوحدات المعجمية أو تبرز وظائفها ، وحروف المعاني في التصنيف العربي هي أبرز هذه الوحدات. وللوحدات النحوية صفات كثيرة أبرزها أنها **تكوّن قائمة محدودة مغلقة** أي أنه لا يمكن حذف أي عنصر منها أو إضافة أي عنصر لها.

الوحدات النحوية هي إذن العناصر الثابتة في اللغة.

3.أما **الوحدات المعجمية** فهي التي تحمل معنى يحيل على شيء خارج اللغة وذلك كالأسماء والأفعال.

وهي تكوّن قائمة مفتوحة أي أن بعضها يزول استعماله وبعضها يدخل اللغة.

4.خصائص الوحدات الدالة

1. إذا تأملنا الأبيات الأولى من قصيدة النابغة {يا دار مية} ورتبنا وحداتها حسب الورود فإننا نرى أن أداة التعريف تتصدر القائمة متبوعة بالضمائر المتصلة ثم

بحروف الجر وحروف العطف. أما الكلمات المعجمية مثل : {دارَ، مية، علياء، سنَد، أقوى ، طال ، سالف ، أبد ، وقف ، أُصيْل ، أسائل، عيَّ ، جواب، الرَّبْع ،أحـد.} فإنها لم ترد إلا مرة واحدة في النص.

من ناحية الطول فمن الواضح أن أقصر الوحدات هي التي تتصدر قائمة الورود. وما كان أكثر قصرا نجد أداة التعريف ونون النكرة وعلامات الإعراب.

ومنه فإن :

أ.الوحدات النحوية محصورة العدد وأكثر تداولا من الوحدات المعجمية.

ب. الوحدات النحوية تمتاز بالقصر ويرجع هذا لكونها أكثر ورودا ولكون الناطق ميال للاختصار.

ج.الوحدات المعجمية كثيرة العدد، صعبة الحصر. ونسبة ورودها في النصوص ضعيفة إذا قيست بنسبة ورود الوحدات النحوية.

د. الوحدات المعجمية أطول من الوحدات النحوية سواء من ناحية عدد الحروف والحركات أو عدد المقاطع.

2. الخواص التي ذكرناها لا تقتصر على النصوص الأدبية وإنما كل نص لغوي له هذه **البنية الإحصائية** وذلك في كل لغات العالم. كما أن اللسانيين لاحظوا أن ما يتردد من كلمات هو عدد قليل بحيث أن مجموعة صغيرة من المفردات تغطي 90 في المئة من المفردات المستعملة في اللغة. وهذا يقودنا إلى التمييز بين **كلمات اللغة** التي هي تقريبا غير متناهية كما لاحظ ذلك اللساني **بلومفيلد** والمفردات التي يستعملها الفرد أو يفهمها وهي تكون معجمه الشخصي.

5.الكلمات الأساسية في اللغة

1.اللسانيون يقولون إن كل لغة تقسم المفاهيم حسب طريقتها الشخصية ويستدلون على زعمهم هذا بقوس قزح الذي تحدد ألوانه اللغات بطرائق خاصة. كما يستدلون بالعلاقات العائلية في اللغات المختلفة. فالجد والجدة والحفيد والعم والخال في العربية مفردات ليست لها دوما مقابلات في اللغات الأخرى. ففي الفرنسية مثلا يعبرون عن الجد بقولهم {الأب الكبير}. وهم يستعملون مصطلحا واحدا للدلالة على العم أو الخال دون تمييز بينهما.

ولكن هذا التقسيم للمعاني والمفاهيم وتسمية الأشياء مرتبط **بالحاجة والضرورة**. فالذي يُسمَّى في اللغة هو ما **يحتاج إليه مستعملو هذه اللغة**. لذا نجد في الأدب الجاهلي العديد من المفردات التي تخص البادية والجمل والناقة والخيل والنجوم التي تهدي الساري ليلا. وقد قل استعمال هذه المصطلحات عندما تغير النمط المعيشي للمسلمين.

2. رغم التحول الاجتماعي للناطقين بلغة معينة ، فإنهم لم يغيروا كل وحداتها المعجمية وإنما بقيت بعض المفردات غير النحوية ثابتة وهذه الوحدات يمكن تصنيف أهمها كما يلي :

أ. الكلمات المرتبطة بالعد. سواء كان **العدد أصليا** كما يقول الرياضيون، وذلك مثل الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة والعشرة والمائة والألف. أو كان **العدد ترتيبيا** مثل الأول والثاني والثالث والرابع.

ب. الكلمات المرتبطة بالجسم مثل الوجه والعين والفم والأنف والأسنان والكتف والذراع واليد والأصابع والساق والرجل.

ج. الكلمات المرتبطة بالطبيعة والمحيط العام كالسماء والشمس والأرض والقمر والنجوم والشجر والدار والبيت والغرفة.

د. الكلمات المرتبة بالأحاسيس كالحب والصداقة والتعب والراحة.

إلى غير ذلك من الكلمات الأساسية في اللغة والتي لم تؤثر فيها تحولات العصر.

3. إذا كان مقياس هوية اللغة هو من جهة وحداتها النحوية ومن جهة أخرى الوحدات المعجمية الأساسية فإن تغير اللغة فد يكون أحيانا كبيرا بحيث أن وضعا من أوضاع اللغة يجعلنا نحتار في **قضية انتساب وضع لغوي جديد إلى الوضع القديم**.

هذا ما حدث بالنسبة للعربية عندما برزت العامية إلى الوجود. فالعامية حافظت على الكثير من الوحدات النحوية الفصيحة مثل أداة التعريف وبعض حروف الجر والعطف ومعظم الضمائر ولكنها أهملت حركات الإعراب وهي مرفيمات أساسية في الفصحى. وأهملت المثنى والحروف التي تعبر عنه وغيرت طرائق النفي والاستفهام والتوكيد.

ومن جهة أخرى فإن العامية حافظت على المفردات الأساسية الفصيحة مما يقربها منها.

كل هذا يجعلنا لا نستطيع اعتبار **العامية مطابقة للفصحى** أو اعتبار **العامية غريبة عن الفصحى**.

4.اللسانيون يضعون مقياسا للتقارب بين اللغات هو **الفهم**. ولكن هذا المقياس هل هو كاف؟ وذلك لأن **الفهم درجات**. ولذا فإنه علينا أن نضع مفهوما جديدا هو مفهوم **التقارب بين اللغات**.

5. التقارب بين الأنظمة اللغوية لا نستطيع أن نحدده فقط بسمات خارجة عن النظام نفسه سواء كانت هذه السمات نفسية كالتفاهم أو اجتماعية ثقافية. بل يلزم اللجوء إلى دراسة **المشترك والمختلف** بين النظامين على مستوياتها المختلفة، وتقنينه.

المبحث 4

اللغة والمكان

1.التقسيم اللغوي والتقسيم الجغرافي

1.ما دامت وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل بين الجماعات، والجماعات تقطن أماكن معينة من الأرض، فإن **اللغة مرتبطة بالمكان**. ففي هذا المكان ينطق بها الناس ويعبرون بواسطتها عن أغراضهم كما قيل، ويتعلمونها بصفة تلقائية أو في المدارس، ويستعملونها في الإدارة والتسيير.

وارتباط اللغة بالمكان جعل اللغويين يهتمون بتوزيع اللغات في الأقطار المختلفة فوضعوا خرائط تقسم الأرض إلى لغات مختلفة، وقارنوا بين هذه الخرائط اللغوية والخرائط المبنية على التقسيم السياسي المعروف.

2.ولكن هذه المقارنة أظهرت تباينا كبيرا بين التقسيمين. استعمل اللغويون مصطلح إيزوكلوس isoglosse وهو مصطلح قلدوا به أهل الجغرافيا الذين يستعملون كلمتي إيزوترم isotherm أي الحدود التي تربط بين المناطق التي لها نفس درجة الحرارة في زمان معين وكلمة إيزوبار isobar أي الحدود التي تربط بين مناطق مشتركة في الضغط الجوي.

والإيزوكلوس أو **خطوط التماثل اللغوي** هذه لا تتطابق في معظمها مع حدود البلدان والمقارنة بين التقسيمين بينت وضعيات مختلفة نذكر منها :

أ.في البلد الواحد توجد لغة واحدة يستعملها الجميع وهو وضع مثالي نادر.

ب.البلد الواحد مجزأ إلى مناطق لغوية مختلفة. وهو الوضع الأكثر شيوعا. ومثال ذلك بلجيكا وسويسرا وكندا.

ج.اللغة الواحدة مشتركة بين العديد من الدول وهو وضع شائع أيضا. ومثال ذلك الانجليزية والفرنسية.

د.اللغة الواحدة مشتركة بين أجزاء من بلدان مختلفة وذلك كالفرنسية التي ينطق بها في الجزء الفرنكوفوني من بلجيكا ومثيله في سويسرا.

هـ. توجد في البلد الواحد مناطق يتكلم فيها الناس أكثر من لغة. وذلك مثل إسبانيا.

و.توجد في البلد الواحد لغة وطنية موحدة ولهجات عديدة. ومثل ذلك فرنسا حيث اللهجات التي لا علاقة لها باللغة السائدة ، موجودة في مناطق عدة، في جزيرة كورسيكا ، وبلد الباسك في الجنوب الغربي ، وبلد الألزاس في الشمال الشرقي.

هذه فقط بعض الأوضاع وهناك أوضاع أخرى تتدخل فيها عوامل أخرى كالتاريخ والدين والعقيدة والمناخ وطبيعة الأرض.

2.مواقع الاختلاف اللغوي

1.إذا سمينا لغة **مجموعة الاستعمالات** التي تتمثل في معجم محدد وتراكيب متداولة ونطق بارز، فإن اللغة بهذا المعنى الضيق تختلف من شخص لآخر. فلكل منا طرائقه في التعبير سواء بالنسبة للمكتوب أو المنطوق. وهي نابعة عن نشأته وثقافته وطبعه. وقد سمى اللغويون هذه **اللغة الفردية** بالإيديولكت idiolecte .

وحتى هذه اللغة الفردية فإنه بالإمكان تجزيئها إلى لغات. وذلك أننا لا نستعمل نفس الكلمات ولا نفس التراكيب عندما نكون في السوق أو مع جماعة من المثقفين أو في حوار في التلفاز أو في محاضرة أكاديمية.

2.ويظهِر هذا أن تحديد جغرافيا للغات قد يكون تابعا للمفهوم الذي نعطيه للغة وللمجال الذي يدرسه الباحث. أهو الفرد أم العائلة ؟ أم جماعة من المثقفين أو الحرفيين؟ أم حيا أو مدينة وضواحيها ؟ أم ناحية من بلد ؟ أم بلدا بأكمله ؟ أم مجموعة من البلدان؟

3.إحصاء اللغات

1.بعض الإحصائيات تحدد 6800 لغة في العالم موزعة على 220 بلدا أو دولة. مما يعطينا معدلا يساوي 30 لغة في كل بلد. ولكن بعض البلدان لا تحتوي إلا على لغة واحدة مثل كوبا وكوريا الشمالية أو الجنوبية وإسلاندا. بينما بعض البلدان تحتوي على عشرات اللغات بل على المئات. وذلك مثل الهند وغينيا الجديدة.

2.هذه بعض الإحصائيات المتداولة:غينيا الجديدة 830 لغة، إندونيسيا 722 لغة، نيجيريا 521 لغة، الهند 445 لغة، الولايات المتحدة 364 لغة، المكسيك 297 لغة، الصين 296 لغة، الكامرون 279 لغة، الكونغو كينشاسا 217 لغة، أستراليا 207 لغة، البرازيل 193 لغة، ماليزيا 145 لغة، روسيا 145 لغة.

إلا أن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار الفروق بين اللغات واللهجات ولا مساحة البلد ولا كثافة السكان ولا عدد الناطقين بلغة من اللغات.

4.اللغات المكتوبة

1.تصنف اللغات إلى لغات تملك كتابة ولغات لا تعرف مجال المكتوب.

اللغات التي لها أبجدية لا يتعدى عددها 200 لغة. وهذه اللغات في معظمها لغات ذات ثقافة عريقة وهي رسمية في البلدان التي تستعملها. بينما تعد باقي اللغات الأخرى لغات منطوقة فقط، وتنعت باللهجات.

2.من الناحية الدلالية كلمة **لغة** لها سمة رفيعة بينما في كلمة **لهجة** نوع من التقليل بل الاحتقار. ولذا فإن بعض اللسانيين يستعملون كلمة **تنوع لغوي** variété linguistique لتفادي هذا التمييز بين نظامين للتواصل لا يميز بينهما من ناحية البنية أو الوظيفة شيء.

4.اللغات الرسمية

1.اللغات الرسمية في العالم عددها 31 . بعض البلدان تملك لغة رسمية واحدة وبعض البلدان تملك أكثر من لغة رسمية. كما أن الكثير من البلدان تشترك في لغة رسمية واحدة.

2.الأمم المتحدة لا تعترف إلا ببعض اللغات مثل الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية. ومن بين هذه اللغات العربية التي اكتست بذلك أهمية كانت في حاجة إليها.

5.اللغات وعدد السكان

1.أهمية اللغات مرتبطة أيضا بعدد الناطقين بها. وقد رتبها البعض حسب هذا العدد كما يلي :

أولا : اللغة الرسمية والغالبة في الصين وهي الماندران بالرغم من وجود لغات صينية أخرى وهذه اللغة تمثل ما نسبته ثمانين بالمائة من سكان أهل الصين.

ثانيا : اللغة الإنجليزيّة وهي اللغة العالمية التي يتحدث بها الكثير من الناس ويتعلمونها، وهي اللغة الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وأستراليا، وكندا، وزيمبابوي، ونيوزلندا، وجنوب إفريقيا.

ثالثا:اللغة الإسبانيّة وهي لغة رسمية في أكثر من أربع وعشرين دولة.

رابعا :اللغة الهنديّة والأرديّة ، فالأردية هي لغة دولة باكستان الرسميّة، والهنديّة لغة الهند الرسميّة.

خامسا : اللغة العربيّة وهي لغة رسمية في ثلاث وعشرين دولة ، بغض النظر عن اختلاف لهجاتها.

سادسا : اللغة الروسيّة ويستعملها ما يزيد عن مئتي مليون متكلم.

سابعا:اللغة البنغاليّة وهي في هذه الرتبة نظرا لكثافة السكان البنغاليين.

ثامنا : اللغة البرتغالية وهي لغة أهل البرتغال والبرازيل.

تاسعا: اللغة الإندونيسية المسماة بلغة {الملايو}

وتأتي بعد هذا اللغة الفرنسية والألمانيّة ، واللغة اليابانيّة.

إلا أن الترتيب حسب عدد السكان لا يعكس دوما أهمية اللغات. وإنما يدخل في تحديد هذه الأهمية عدد من المقاييس تكون أحيانا متضاربة وتتغير مع التغير السياسي للعالم، وبروز تقنيات جديدة للتواصل.

مبحث 5

العربية وأهلها

1.اللغة والهوية الثقافية

1.قضية الهوية الاجتماعية والثقافية تطرح اليوم بصفة حادة على جميع الأصعدة، وهي تعالج في أغلب الأحيان بصفة انفعالية، ساذجة، تُمزَج فيها مفاهيم الدين والعرق والعادات واللغة والوطن والبلد والمنشأ والجنسية، طامسة كل رؤيا جلية للقضية. مما يجعلنا في حاجة إلى دراسات توضح الأمور وتميز بين الخطإ والصواب. وهذه الدراسات قد تكون اجتماعية أو أنثروبولجية أو نفسية أو تاريخية أو لسانية.

لكل من هذه المقاربات ميزاتها. أما المقاربة اللسانية فأهميتها تبرز في مجالات عدة كمجال التكيف الاجتماعي la socialisation لأن اللغة هي التي تخلق الرابط الاجتماعي، وتتجلى في مجال المفاهيم وذلك أننا نفكر أساسا بأدوات اللغة، وفي مجال القيم التي تتجسد في الكلام والنصوص الموروثة.

2.تحديد الهوية خاضع لمن **يحكم على الانتماء**. فالحكم قد يكون **داخليا** أي نابعا من الفرد نفسه أو من الجماعة ذاتها. وقد يكون الحكم **خارجيا** آتيا من

أفراد لا ينتمون إلى الجماعة. والحكم الخارجي يختلف حسب عوامل كثيرة. ويظهر هذا جليا في الأحكام الصادرة في الغرب على مهاجرينا. فهم تارة مسلمون إذا نظر إلى دينهم، وتارة عرب إذا نظر إلى لغتهم أو عرقهم المزعوم، وتارة مغاربة إذا نظر إلى أوطانهم، وتارة فرنسيون من أصل مغاربي إذا نظر إلى جنسياتهم.

والارتباك نفسه كان يحوم حول تسمية سكان الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية. فالمستعمرون كانوا أوربيين Européens أو أرجلا سودا Pieds noirs وأهل البلد الأصليين كانوا إما أهالي Indigènes مع دلالة تحقيرية واضحة، وإما عربا، وإما مسلمين، أو مسلمين فرنسيين إن أريد دمجهم. أما نحن فإننا كنا نسميهم {نصار} أو {رْواما} وهو جمع {رومي} أو بعبارة شعبية {قْوَر} جمع {قاوري} باستعمال قاف الجنوب.

وبالنسبة للفتوحات الإسلامية فإننا ننعتها بهذه العبارة، والفرنسيون يقولون l'invasion arabe أي الغزو العربي. والإسبان والإيطاليون يستعملون عبارات أخرى. ومن المهم أن نبحث عن التسميات الخاصة بالمسلمين في معظم اللغات في زمان تواجدهم في جزء من أوروبا. فهذه التسميات ذات دلالة، وهي تعكس مشاعرهم نحونا.

وفي أوطاننا اليوم من يريد تحديد هويتنا حسب أهوائه وتكوينه ومنشئه. **وهذا الحكم الخارجي للانتماء الثقافي قد يتنافى في كثير من الأحيان مع الحكم الداخلي.**

3.من الواضح أن الهوية الثقافية هي في نفس الوقت **فردية وجماعية**. وشعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة قد يكون **مثاليا أو واقعيا**. كما أن الانتماء في عصر العولمة قد يكون متعددا. فالموسيقى الكلاسكية مثلا تجمع بين محبيها من الغربيين

واليابانيين والصينيين. والرسم يجمع بين كل فناني العالم. كما أن اللغة تفصل وتصل بين من تعدد تكوينهم اللغوي.

2.مكونات الهوية الثقافية

1.عندما نتذكر قصيدة حافظ ابراهيم الشهيرة التي مطلعها:

رجعت لنفسي فاتهمت حصاتي   وناديت قومي فاحتسبت حياتي

قد يطرح علينا السؤال : من هم أهل هذه اللغة التي تسمى العربية ؟

للجواب عن سؤال بسيط ومعقد كهذا، علينا أن نبحث عن السمات الأساسية المشتركة بين أهل الضاد. هذه السمات عديدة وهي تخص كل الجماعات البشرية. ويمكن اختصارها في التاريخ ، والمكان ، والسياسة، والعرق ، والدين ، والعادات ، واللغة.

2.من ناحية **المكان** فأهل الضاد يسكنون بلدانا تمتد من المحيط إلى الخليج. ومن الناحية **السياسية** فدولهم تنتمي إلى مجموعة معترف بها دوليا تسمى جامعة الدول العربية.

3.من ناحية **العرق** هذه الصفة إن طرحت يوما ما في التاريخ الإسلامي ، فهي اليوم لا تطرح بتاتا. وذلك لسبب تاريخي- ديموغرافي وهو أن العرب بعد انتشار الإسلام اختلطوا مع أجناس أخرى وذابوا في الجماهير المحيطة بهم. ولما امتلك البعض لغتهم عدوا أنفسهم عربا مثلهم. والسبب الآخر هو أن نظرة سريعة على سكان هذا العالم العربي، ترينا تنوعا كبيرا في الأوصاف الجسدية ينفي تماما الوحدة العرقية.

فاليوم لم يصبح أحد يدري في هذا العالم العربي الكبير أن أجداده برابرة أمازيغ أو فراعنة أو آشوريون أو أحيانا أتراك أو فرس.

هذا التمايز بين اللغة والعرق لا يخص العالم العربي وحده بل هو وارد في العديد من البلدان والشعوب. فالفرنسيون لا يعرفون من هم أجدادهم ولا الانجليز أما الأمريكان فهم اليوم خليط من الأجناس توحدهم اللغة والتراب. واللسانيين وبالضبط الأنتروبولوجيين منهم ينفون كل تطابق بين العرق واللغة.

4. السمة الثالثة هي ارتباط الهوية **بالدين**. ولكن المعادلة {عربي = مسلم} ليست دوما محققة وذلك أن الفرس والأتراك مثلا مسلمون وليسوا عربا. ولأنه يوجد أيضا في العالم العربي مسيحيون لا يمكن أن نشك في عروبتهم. فهم يتكلمون لغة الضاد مثل المسلمين وقد خدموا أدبها مبدعين فيه، وأنجزوا في مجالاتها أبحاثا تعرب عن حبهم لها.

إلا أن البعد الديني، وخصوصا في بلدان المغرب والخليج، له علاقة وطيدة باللغة. الكثير من المواطنين يشعرون بأن انتماءهم العربي مرتبط بانتمائهم الديني، وأن لغتهم لا يمكن فصلها عن لغة القرآن، ولا غرابة في ذلك فاللغة العربية لم تدخل هذه الأقطار الشاسعة إلا عن طريق الفتوحات الإسلامية، والشعوب التي تملكت العربية تملكتها عن طريق اعتناق الدين الإسلامي. ومهما يكن من أمر، ومهما يكن انتماؤنا العقائدي أو السياسي، فإنه لا يمكن إزالة البعد الديني عن اللغة من أذهان الكثير.

5. كل العناصر التي تحيط بمفهوم الانتماء الثقافي العربي تظهر رغم أهميتها غير مميزة تمييزا قاطعا كالمقياس اللغوي الذي يبقى أساسيا في تحديد هذه الهوية.

3.الهوية اللغوية

1.الهوية اللغوية يشترط في صاحبها أن يتكلم اللغة التي تمنحه هذه الهوية. ولكن الألماني الأصل مثلا، إن تعلم العربية وأجادها، فهو يبقى ألمانيا. فهذا يعنى أن الشرط الخاص بمعرفة اللغة متعلق بطريقة اكتسابها.

2.واكتساب اللغة يقع في زمن من الأزمنة ، وفي بيئة من البيئات التي يعيش فيها الفرد. ومن الواضح أن الهوية اللغوية تقتضي أن تكون اللغة مكتسبة في الطفولة أي أن تكون لغة الأمومة.

3.وهنا تطرح علينا قضية {لغة الأم} من الجانب الاجتماعي واللساني. من الناحية الاجتماعية فلغة الأم لا يمكن حصرها في الأم وحدها، فقد يتكلم الوالدان لغتين مختلفتين، مما يجعلنا نرجع هذه اللغة إلى **لغة العائلة،** أو حتى **لغة الجوار**. فبعض العائلات لأسباب تعليمية، أو إيديولوجية يتكلم أفرادها لغة أجنبية إلا أن الطفل في الشارع يجد نفسه في محيط يجبره على الكلام باللغة التي كان يتكلم بها أجداده.

أما من ناحية طبيعة لغة الأمومة في عالمنا العربي فالأمر بديهي، وإن لم يفكر فيه الكثير، **فلغة الأم هي العامية المحلية**. وهنا تطرح قضية تواجد العامية والفصحى عند الفرد العربي وفي المجتمع.

لاحظ أن المغتربين في البلدان الغربية قد يتكلم أبناؤهم لغة أهل البلد ويجهلون لغة أجدادهم غير أن العوامل الثقافية الأخرى تتدخل في تحديد الهوية.

4.الهوية اللغوية واللهجات

1.الثنائية {لغة،كلام} أو {نظام ، استعمال} تطرح علينا، عندما نتكلم عن الهوية اللغوية، قضية المقصود باللغة. فالفرنسيون والبلجيكيون يتكلمون كلهم لغة واحدة هي الفرنسية. ولكن الذي يميز بينهم ثقافيا هو استعمال هذه اللغة. ويظهر أن اللهجة لها الأسبقية في تحديد هذا الانتماء.

2.وبالنسبة للهوية اللغوية العربية **فأسبقية العامية** لا يمكن نكرانها. وذلك للأسباب الآتية :

أ.مرحلة تعلم العامية تسبق غالبا مرحلة تعلم الفصحى.

ب.قد لا يتعلم الفرد الفصحى، ولكن هذا لا يمنعه من الانتماء إلى عروبة اللسان.

ج.قد تحرم جماعة بأكملها من تعلم الفصحى، وهذا ما حدث في حقبة الاستعمار في بلدان المغرب، حيث كانت لغة التعليم والإدارة هي الفرنسية وحدها، ولكن هذا لم يكن مانعا من عروبة لسان السكان.

إن اللسان العربي يبقى لدى الجماعة حتى وإن همشت الفصحى في أوطانهم ، وذلك لبقاء عامياتهم.

5.امتلاك اللغة

1. الشعور بالانتماء اللغوي مرتبط بالشعور **بالملكية**. فالشعوب التي اعتمدت العربية كلغة تواصل عفوية، نحتتها وتركت فيها بصماتها على مستويات النطق والكلمات والجمل.

فسكان تلمسان في غرب الجزائر لهم لهجتهم الخاصة، هم الذين نحتوها وتصرفوا فيها ولا أحد يستطيع أن يقول لهم إنها ليست ملكا لهم. كما لا يستطيع أحد أن ينفي أن سكان وهران التي هي على مقربة من تلمسان بمائة كيلومتر تصرفوا في العربية وحددوا معالم لهجتهم، وفعل ذلك أصحاب قسنطينة وعنابة. ولسكان العاصمة بالقصبة مثلا لهجة يفتخرون بها وقد تختلف عن لهجة أحياء مجاورة لهم.

كلهم تملكوا هذه العربية بواسطة عبقريتهم. والأوضاع في الجزائر والمغرب العربي وفي كل العالم العربي أوضاع شبيهة. **كل هذه البلدان كانت لها ثقافات ولغات تخصها قبل الإسلام، وكلها تملكت العربية وأنشأت عامياتها.**

2.أضف إلى هذا أن هذه اللهجات رسخت بواسطة الأدب، وخصوصا الشعر الذي هو كما يقال ذاكرة الشعوب، فخلدت فيه صوتياتها وبناها النحوية ومعجمها.

3.ولاحظ أيضا أنه لا توجد عامية أقرب إلى الفصحى من أخرى. **فلا عروبة لسان إذن فوق عروبة لسان على المستوى اللهجي**. وإنما التمايز يكون على المستوى الفردي.

4.وخلاصة القول، فالمقياس الأساسي الذي يمكن بواسطته جعل انتماء مجموعة ما إلى المجموعة العربية هو **امتلاكها لعامية عربية**. إلا أن امتلاك العامية يقود دوما إلى الفصحى. وذلك بصفة طبيعية، جماعية، شعبية. والاعتقاد بأن النخبة الثقافية الحاكمة هي التي فرضت ترسيم الفصحى وجعلتها لغة وطنية تمويه من بعض المغرضين. وذلك لأن النخبة الحاكمة غالبا ما تكون مشبعة بالثقافة الغربية، ثم إن في أذهان الجميع، العربية واحدة. واحدة بشقيها العامي والفصيح.

يبقى علينا أن ندرس على المستوى الاجتماعي واللغوي العلاقات بين هذه العاميات ثم العلاقات بينها وبين الفصحى.

هناك قضايا أخرى قد تعالج في علم الاجتماع أو علم الاجتماع اللغوي وهي تخص أوضاع اللهجات غير العربية في العالم العربي وقضايا المغتربين. وهي قضايا تستلزم دراسة خاصة وموضوعية.

المبحث 6

العربية والتنوع اللغوي

1. الفصحى والعامية

من البديهي أن العرب يتعاملون مع نظامين للتواصل، النظام العفوي الذي يستعمل في الشارع والعائلة وفي بعض المجالات السمعية البصرية كالمسرح والسينما ، وهو ما يعرف **بالعامية أو اللغة العامية أو اللهجة**. أما النظام الأكاديمي فميدانه المكتوب ويتجلى في الصحافة والكتب بكل أصنافها ومستوياتها من الطبخ حتى الرواية حتى النص العلمي. وبين هذا وذاك تبرز لغة يقال عنها إنها **ثالثة** أو عربية معاصرة يستعملها المثقفون في الندوات وفي المنابر السياسية مازجين بين العامية والفصحى.

هذا الوضع يسميه علماء اللغة الاجتماعيون **ديكلوسيا** أو **الازدواجية اللغوية** أو الثنائية اللغوية. وهو موضوع دراساتنا الأساسي في هذا الكتاب.

2. التنوع اللغوي

علماء الاجتماع اللغوي استعملوا مصطلح **التنوع اللغوي** variante linguistique للدلالة على أي نظام لغوي مهما كانت وضعيته الثقافية واستعمالاته. وهو إذن يشمل الفصيح والعامي والقصد من هذا تجنب التفكير الطبقي الذي يهمش اللغات الشعبية.

هذا المفهوم أدخله باحثون مثل **وليام لابوف** سنة 1966 للدلالة على الفروق التي تخص طرائق التعبير بالنسبة للغة الواحدة. هذا التنوع يخص كل اللغات ولا توجد أي لغة في العالم لا تعرف التنوع ولا يوجد تقريبا أي فرد في عالمنا اليوم لا يستعمل أنواعا مختلفة عند التعبير.

هذا التنوع يمكن تصنيفه حسب العوامل الآتية : المكان ، الزمن ، الوضع الاجتماعي ، المقام.

أ.التنوع **الزمني** يخص التغيرات التي تخص اللغات التي تمر من وضع إلى وضع. وهذا التنوع عرفته الدراسات اللغوية الزمنية التي تتقابل مع الدراسات الآنية. التغير اللغوي عرفته كل اللغات. فقد يقود من لغة إلى أخرى أو من لغة معترف بها إلى لهجة محلية أو لهجات متمايزة.

ب. التنوع **الجهوي** وهو خاص بالتنوعات التي تعرفها اللغة إذا انتقلنا من مكان لآخر وذلك مثل لغة فرنسا وفرنسية كيبيك في كندا ، أو لهجة مرسيليا ولهجة باريس. والعاميات العربية معنية بهذا التنوع الذي لا ينطبق على البلدان وحدها بل حتى على مناطق مختلفة من هذه البلدان. ويسمى كل نوع من هذا الصنف ديالكت dialecte أي عامية أو ريجيوليكت régiolecte أي لهجة محلية.

ج . التنوع **الاجتماعي** وهو المرتبط بالأوضاع الاجتماعية للأفراد كلغة المثقفين ولغة الشبان ، ولغة المسنين ، ولغات الحضر ، ولغات البوادي ، ولغات المِهَن. وهذا التنوع إن كان واضحا بالنسبة لبعض اللغات فهو لا يظهر أبدا في العالم العربي بنفس الطرائق.

د. التنوع حسب **المقام**. وهو المرتبط بالأوضاع التي يوجد فيها الفرد عند التخاطب فقد يكون في الشارع أو داخل عائلته وقد يجد نفسه في حفل رسمي أو في حصة تلفزيونية .

هـ. التنوع الذي يخص انتماء الخطاب إلى **المنطوق أو المكتوب**. وقد أشار إليه بعض الباحثين مثل Françoise Gadet . وهذا التنوع يعني العربية بالدرجة الأولى ولكنه غير مقتصر عليها ، فكل اللغات تفصل بين المنطوق والمكتوب.

هذا التصنيف تبسيطي ولا يعني أن استعمالا ما له بُعد واحد. فأصناف الخطاب في العربية لها أبعاد تاريخية وجهوية ، وهي مرتبطة بالمقام والكتابة. ومن جهة أخرى فإن كل صنف في رأينا قد يحتضن أبعادا أخرى. فالمكتوب مثلا يتغير حسب المستوى الثقافي للكاتب وحسب المقام، مما يقودنا إلى طرح الأسئلة : في أي ظروف يكتب الفرد؟ ولمن يكتب؟ وماذا يكتب؟ هل هو يكتب رواية أو شعرا أو كتابا في الطبخ أو رسالة على الورق أو رسالة إلكترونية؟ وما هو الأسلوب الذي يستعمله؟ هل يتسم بالفصاحة أم أنه صحفي بسيط ؟

ومن الباحثين من يضيف تصنيفات أخرى مرتبطة بسنّ الناطقين وجنسهم ، وذلك أن الشبان تختلف لغتهم عن لغة المخضرمين ، والنساء لهم لغة غير لغة الذكور.

وعلى الباحثين أن يختاروا التصنيفات التي تلائم الأوضاع التي يدرسونها أو أن يختاروا تصنيفات جديدة كارتباط الخطاب بالعقائد الدينية أو الإيديولوجية السياسية. وكل هذا متعلق بدلالة وجْهة النظر la pertinence.

3. الديكلوسيا أو الازدواج اللغوي

1. كلمة **ديكلوسيا** استعملت لأول مرة من قبل المستشرق ويليام مارسي William Marçais سنة 1930 في دراسة تخص الازدواجية العربية. ثم تناول هذا المصطلح شارل فرجوسن Charles A. Ferguson في مقال شهير سنة 1959.

وهذا المصطلح **يخص الوضع الذي توجد فيه جماعة لغوية تستعمل نظامين مختلفين في مجالات من الاتصال متكاملة.**

أحد الأنظمة يسمى **النوع الأسفل** variété basse ويستعمل في الأغراض اليومية وهو عفوي غير مكتوب والآخر يسمى **النوع الأعلى** variété haute وهو مكتوب ، مقنن ، رسمي ، يستعمل في التعليم والإدارة والأدب.

ودرس فرغوسن هذا المفهوم في كل من سويسرا الألمانية ، وهايتي ، واليونان ، والبلدان العربية. ومن الواضح أن التنوع الأدنى في العربية هو العامية والتنوع الأعلى هو الفصحى. وللتبسيط سنستعمل الثنائية {عامية ، فصحى} بالنسبة لكل اللغات.

2. حدد فرغوسن الصفات المميزة للازدواجية وهي حسبه :

أ. التوزيع **الوظيفي للاستعمالات**. فالعامية تستعمل في المنزل وفي السوق وفي الشارع عموما، والفصحى تستعمل في أماكن العبادة وفي المدرسة والجامعة وفي المحافل الدولية وفي المكتوب وفي الأدب. وكما نرى فإن ميادين الاستعمال متكاملة.

ب.الفصحى **تحظى بمكانة** prestige لا تحظى به العامية. وعلاقة سمو الفصحى عن العامية راجع إلى كون الفصحى تملك معجما ثريا ودقيقا ويسهُل التعبير فيها عن الأفكار المعقدة كما أن جمالياتها المجسدة في تاريخها الأدبي جليّة.

ج.الفصحى لغة **تراث قديم** وهي وسيلة تعبير أدب معترف به يثير الإعجاب.

د. العامية **تكتسب بصفة طبيعية** ، وذلك لأن لغة البيت في جل الحالات هي اللهجة العامية ، بينما الفصحى، وإن كانت تسمع أحيانا من خلال التلفاز ، فهي لا **تكتسب فعلا إلا في المدرسة**. ونوعية الاكتساب تكون **عفوية** في حالة العامية وهي تعتمد في الفصحى على **قواعد موضوعة**.

هـ.الفصحى **مقننة** لها نطقها النموذجي ، وقواعدها النحوية الموضوعة ، وبلاغتها المدروسة ، ومعاجمها ، وكتابتها المدعمة بإملاء صارم. بينما العامية لا تعرف هذا التقنين وإن كتبت فيكون هذا بدون قواعد إملائية. أما نحوها فهو ضمني وغير موضوع. وإضافة إلى هذا فإن العامية تعرف تغيرات لهجية حسب المناطق مما يصعب تقنينها.

و. بالنسبة **للزمن** فإن الازدواجية {عامية، فصحى} ، ثابتة وقد تدوم لمدة قرون. ولكن الأوضاع قد تتغير كما يلي : تبقى الازدواجية على حالها. أو تتلاحم الفصحى والعامية في لغة واحدة أو تتلاشى إحداهما تاركة المكان للأخرى.

3.هذه العناصر التي هي مشتركة بين اللغات التي هي في وضع الديكلوسيا لها صفات خاصة بالنسبة لكل صنف وقد تغيرت منذ أن نشرت الدراسات الأولى التي تخص هذا المفهوم. فوضع العربية يختلف عن وضع سويسرا الألمانية من ناحية التاريخ والاستعمال كما أن اليونانيين فصلوا في قضية الازدواجية بتبنيهم اللغة الشعبية كلغة رسمية. ثم إن استقلال كثير من الشعوب المستعمرة نبّه المواطنين إلى ثقافاتهم الأصلية

ولهجاتهم دون أن يستطيعوا رفع هذه اللهجات إلى مستوى اللغات المكتوبة المقننة التي تستوعب المفاهيم الحضارية والعلمية الحديثة فعمت الديكلوسيا الكثير من هذه الأوطان.

4.**ملاحظة** : يستعمل بعض المؤلفين مصطلح **الثنائية اللغوية** كترجمة للديكلوسيا. وذلك للتمييز بينها وبين الازدواجية bilinguisme التي تخص لغتين في نفس المستوى. وقد آثرنا استعمال الازدواجية في الحالتين لأن السياق يفصل بينهما. ثم إن الازدواجية تقبل من الاشتقاقات ما لا تقبله الثنائية. وهي توحي بالتلاحم والتقسيم وهما من الصفات التي تظهر في الديكلوسيا.

4. اللغة والتواضع

1.اللغة بمفهوم النوع الأعلى تنشأ غالبا من لهجة أو مجموعة من اللهجات ثم تمر بمرحلة **التواضع** la standardisation لتصبح تنوعا متواضعا عليه. فالفصحى اليوم لا تسمى عند الغربيين arabe littéraire أي العربية الأدبية أو l'arabe écrit أي العربية المكتوبة وإنما arabe standard العربية المتواضع عليها.

2.والتواضع حسب الكثير من علماء اللسانيات الاجتماعية له مراحل عدة نذكرها باختصار.

أ.تبدأ عملية التواضع بمرحلة **الاختيار**. والاختيار يقع على لهجة أو مجموعة من اللهجات لها مكانة عالية في المجتمع كارتباطها بالأدب أو الدين أو الاقتصاد.

ب. ثم تأتي مرحلة **التقنين** codification وهي إخضاع النوعية المختارة إلى نظام صريح من القواعد يمكّن من معرفة ما **ينتمي إليها من أقوال وما لا ينتمي**.

هذا التقنين ينال رضى المجموعة اللغوية أو أغلبها. والتقنين تقوم به نخبة من المواطنين كالعلماء والمؤلفين ورجال الدين والسياسة. ويتمثل في وضع كتابة للهجة تضبط أصواتها وكلماتها وتقنين هذه الكتابة بتحديد إملائها. كما يتمثل في تحديد مفرداتها بتأليف المعاجم وتحديد ما يُقبل من تراكيبها بواسطة النحو والصرف. كل هذا يستلزم بروز باحثين يتخصصون في علم اللغة وأساليبها وآدابها كما يتطلب وسائل لنشر الإنتاج العلمي والفكري تجسدت في الكتاب عندما اكتشف الصينيون الورق.

ج. الاختيار والتقنين لا فائدة منهما إذا بقيت النوعية اللغوية محصورة في دائرة ضيقة من الاستعمالات ، ولذا فإن **توسيع وظائف اللغة** يبقى هدفا أساسيا بالنسبة لعملية التواضع.

د. في عصرنا الحديث أصبح تقنين اللغات متبوعا **بترسيمها** من قبل الحكومات وجعلها لغة المدرسة والجامعة والإدارة. ويوكل السهر على اللغة عموما إلى جمعيات يشارك فيها المختصون كالأكاديميات والمجامع اللغوية.

3.الدافع لتقنين اللهجات يعتبره علماء اللسانيات الاجتماعية إيديولوجيا قبل كل شيء . وذلك أن التقنين يكون دافعه الأساسي توحيد الأمة أو تركيز العقائد. وقد كان الشأن كذلك بالنسبة للعربية عندما قاد الاهتمام بالحفاظ على القرآن وسلامة نطقه، إلى إعطاء كتابة العربية الشكل الكامل، المقنن، الذي يضمن القراءة الأحادية للنصوص. ووضْع النحو، إن كان خاضعا لشغف العلماء بمعرفة أسرار اللغة، فهو أيضا نابع من رغبة في تجنب اللحن عند من ضعفت فصاحتهم سواء كانوا من العرب أو العجم. وهو هدف قُصد به توحيد الأمة الإسلامية حول لغة دينها. والملاحظ أن التفاف العلماء حول هذه اللغة مهما كانت أجناسهم هو الذي كان الدافع القوي للازدهار الثقافي.

4.غير أن تقنين اللغة لا ينفي وجود التنوع اللغوي. فالفصحى كانت لها لهجات مختلفة تظهر بيّنة في معجمها وفي تراكيبها ، والمجتمع الإسلامي عرف منذ الفتوحات الأولى الازدواجية بين العربية ولغات الأجناس الأخرى.

5.إلا أننا لا نعرف سبب ثبات العربية في بعض الأقطار وإهمالها في أقطار أخرى. قد يكون البعد عن أقطاب الحضارة أحد الأسباب. فالبلدان الإسلامية في آسيا مثلا لم تُبْقِ من اللغة إلا ما اتصل بالدين. وقد يكون الانتماء إلى حضارة عريقة كحضارة الفرس واعتزاز المنتمين إليها عاملا آخر. ولكن الجواب عن هذا النوع من التساؤلات لا يكون إلا نتيجة لدراسات معمقة.

6.ومن التساؤلات التي تطرح علينا قضية تأريخ نشأة العامية. أي بداية الازدواجية {عامية، فصحى}. من المؤكد أن التنوع اللغوي كان موجودا منذ القدم، فالعربية كانت تستعمل بطرائق مختلفة شأنها ، شأن كل لغات العالم. ولكن متى أصبحت هذه التنوعات ديكلوسيا؟ وهل جاء العرب زمان الفتوحات بالفصحى وحدها أم بالفصحى وعامياتها ؟

من الصعب الجواب عن هذا السؤال وذلك للسببين الرئيسين :

أ.الديكلوسيا ما هي إلا درجة في التنوع اللغوي ولا أحد يستطيع أن يقنن التنوع اللغوي حتى يقال عنه إنه تنوع بسيط أم ديكلوسيا.

ب.لا نملك نصوصا موثوقة تظهر لنا كيف كان يتكلم العرب حسب الأزمنة المختلفة. وإنما لا نعرف إلا ما يروى لنا من حوار أجري بين الناس كتلك النكت التي يلتقي فيها الخلفاء والأكابر بالرعايا. وذلك دون أن نعلم إذا كان الكلام المروى مطابقا للواقع أم إنه قولب في الفصحى كما يُقَوْلب الحوار في الروايات الحديثة. ثم

إننا لا نملك عن كفاءة المتكلمين إلا الأشياء الهزيلة التي أتانا بها كتاب مثل الجاحظ والذين اهتموا باللحن وسوء النطق لبعض الجماعات.

هناك ملاحظة تخص نمذجة العربية وهي أن من يقرأ أبحاث علماء اللسانيات الاجتماعية يميل إلى التصور بأن الناطقين في حاجة إلى معرفة القواعد لاكتساب اللغة النموذجية غير أننا لو اطلعنا على أعمال الشعراء القدامى لرأينا أنهم كانوا يؤلفون قصائدهم بالسليقة بل إنهم كانوا يعتزون بجهلهم لقواعد النحاة. وهذا لخير دليل على أن التقنين لم يكن تابعا لأي اعتباطية أو أنه كان صادرا عن جهل للاستعمال.

ومن جهة أخرى فالمراحل المذكورة لم تكن دوما متعاقبة فالتقنين النحوي ووضع المعاجم كان متزامنا مع تعميم الوظائف وقد كان مثلا الاقتصاد مسيرا بواسطة لغتين أجنبيتين اليونانية والفارسية حتى عُرِّب.

5. القرابة اللغوية

1.الديكلوسيا أو **الثنائية اللغوية** ما هي إلا نوع من الازدواجية بالمفهوم الأوسع أي استعمال نظامين لغويين مختلفين. وكي تكون هذه الازدواجية ديكلوسيا يلزم استيفاء شرطين :

أ.القرابة اللغوية بين النوع الأسفل والنوع الأعلى.

ب.التمايز بين النظامين.

2.ولكن القرابة والتمايز لا تقنّنان بصفة واضحة. فإن القرابة قد تربط بين الإيطالية والفرنسية والتمايز قد يفصل بين فرنسية كندا وفرنسية باريس أو بين لغة البوادي ولغة المدن. وفي هذه الحالة **كل لغات العالم تشتكي من الازدواجية.**

6.موقف الباحثين الغربيين من ازدواجية العربية

1.علم اللغة الاجتماعي ليس علما دقيقا كعلم اللغة العام ، فهو خاضع لذاتية الباحث ، لأفكاره السياسية ، لتجربته الشخصية ، لعواطفه نحو الناطقين للغة التي يدرسها. أضف إلى هذا قلة اطلاع الباحثين على اللغات التي يدرسونها وقلة درايتهم بالمجتمعات التي تستعمل هذه اللغات واستحالتهم معرفة شعور الناس العميقة إزاء لغاتهم. كما أننا نلاحظ ضعف تكوين بعض الباحثين في اللسانيات مما قاد الكثير إلى نقد بعض التيارات اللغوية الحديثة دون دراية.

الوصف اللغوي له صفة الديمومة. فالملاحظات التي أتى بها العرب بالنسبة للغتهم وعروضهم وبلاغتهم لا يمكن أن تمحي. وكذلك الشأن بالنسبة لباقي العلوم حيث التغيير يأتي غالبا من النظريات الجديدة وهو مكمل وليس هادما لأعمال الأولين. أما الوصف اللغوي الاجتماعي فهو مرتبط بأوضاع قد تتغير. فهذا شارل فرجوسن بعد أن وصف الديكلوسية بالديمومة يرى التاريخ يكذبه عندما قرر اليونانيون اتخاذ اللغة الشعبية كلغة رسمية مما أجبره على كتابة مقال يصحح فيه أخطاءه.

2.في الثمانينيات وحتى التسعينيات يقرر أصحاب اللسانيات الاجتماعية أن اللغة الصينية هي الأولى في العالم من ناحية عدد الناطقين بها مع أن الصين لا وزن

لها اقتصاديا وسياسيا. ولذا فإن هذه الرتبة كأنها مسروقة. ونرى التاريخ اليوم يكذبهم.

وعن عدم الاطلاع على الأوضاع نجد مارتيني رغم قامته العلمية يكتب بالحرف الواحد إن الفصحى هي لغة الدين في البلدان الإسلامية قاطبة. وكأنه لا يعرف علاقة الدين باللغة وكون العالم العربي لا يمثل إلا جزءا من العالم الإسلامي.

3. وكون الدارسين طرف في النزاع اللغوي يظهر في آراء بعض المستشرقين ممن كانوا روادا في السياسات اللغوية الاستعمارية أو في اللسانيين الذين يروّجون للغات معينة كالفرانكفونية. واللغوي الاجتماعي قد لا يكون طرفا مباشرا في هذا النزاع لكنه طرف من الزاوية الإيديولوجية. فالذين ينفون التمييز بين اللغات أناس تقدميون يريدون إعادة الاعتبار للهجات الشعبية ولكنهم في الوقت نفسه يجهلون العلاقات الحقيقية بين اللغة وطموحات الجماهير.

4. ولن نعرض هنا أفكار كل الباحثين وإنما سندرس فقط اتجاها ساد في بعض التيارات اللغوية. هذا الاتجاه مبني على إسقاط نموذج تحول اللغات الأوروبية بكل مكوناتها على التحولات التي قادت الفصحى إلى عامياتها.

5. اللغات الأوروبية المشهورة تنقسم إلى لغات جرمانية ولغات رومانية أي المنسوبة إلى روما القديمة. وهي تنقسم إلى فروع عدة وتنتمي إليها : الإيطالية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية و لغة رومانيا ، ولغات عدة كلغة الأكستان Occitan ولغة تسكانيا Toscane ولغات جزيرة سردينيا ولغة جزيرة كورسيكا.

كل هذه اللغات كانت لهجات لمدة طويلة ثم رُسِّم بعضها فأصبح لغة وطنية. ولم يزل التنوع اللغوي موجودا في بعض البلدان الأوروبية حيث أصبحت اللهجات المحلية سببا في نزاعات سياسية.

وترسيم اللغات كان تابعا تارة للإنتاج الأدبي وتارة لرغبات السلطة التي اعتمدت لغتها على حساب لهجات أخرى.

6.هذا الوضع جعل بعض اللغويين الغربيين يقيسون عليه أوضاع اللغة العربية. فالفصحى هي اللغة الأم ومصيرها مصير كل اللغات القديمة أي الاندثار ، أما العاميات العربية فهي بمثابة اللغات الأوربية الحالية ، لغات منفصلة يلزم ترسيمها حسب حدود البلدان التي وضعها الاستعمار. ويصبح هكذا العالم العربي مكونا من عدة لغات، ناهيك عن اللغات المحلية. أما الفصحى فإنها تترك للشعائر الدينية وللمختصين في الأدب القديم.

هذا التنظير علينا دراسته. وذلك بمقارنة الأوضاع في العالم العربي والأوضاع في أوربا.

8. التقارب اللغوي والفهم المتبادل

1.التمايز والتقارب بين اللغات وتنوعاتها لا يخضع فقط لمقياس البنية الصورية ولكنه مرتبط بالتواصل أو **بالفهم المتبادل**. وذلك حسب مبدإ بسيط :

مبدأ 1. الشخص **س** لا يفهم كلام الشخص **ع** لأن لغة **ع** تختلف عن لغة **س**.

استعملنا هنا للتبسيط كلمة لغة للدلالة على التنوع اللغوي مهما كان. فالاختلاف قد يكون بين لغتين أو لهجتين أو بين لغة ولهجة أو بين نوعين يحددهما السياق أو التخصص أو الانتماء الطبقي.

الشخص العادي قد لا يفهم كثيرا علماء الاقتصاد عندما يتكلمون في ملتقياتهم. وقد لا يفهم الشيخُ الشاب والحضري البدوي. والصيني الذي يعمل في بلادنا لا نفهمه عندما يتكلم بلهجته ولا يفهمنا إلا إذا تعلم لغتنا.

غير أن التواصل ، كما بينا ذلك ، درجات. فالتواصل بين الشبان والشيوخ ليس صعبا. والبدوي الذي يدخل المدينة يفهم أهلها ويبلغهم أغراضه بلهجته. والاقتصادُ إن لم يُفهم في الندوات العلمية ، فإنه يُفهم في البرلمان وفي النقاشات التي تدار في التلفاز. أما الصيني فإن الفهم بينه وبين العربي لا يمكن أن يحصل إلا إذا تعلم أحدهما لغة الآخر. في هذه الحالة نستطيع أن نقول إن التواصل يساوي الصفر.

العلاقات بين التنوعات اللغوية إذا قسناها بالتفاهم فهي درجات. فابن مرسيليا يفهم أهل باريس بدون جهد بينما يجد صعوبات جمة في فهم الكنديين إن تحاوروا بينهم. مما يدل على أن لهجة مرسيليا أقرب إلى لهجة باريس من لهجة كندا. وأهل جزيرة كورسيكا يتكلمون لغة لا يفهمها باقي الفرنسيين بحيث أن لهجة كندا أقرب إلى لهجة باريس من لهجة كورسيكا.

هذا يطرح علينا قضية تقنين التفاهم بين الأفراد ومسألة تجميع التنوعات اللغوية إلى أصناف يحددها الفهم. هذه المهمة تظهر صعبة ولكنها غير مستحيلة ويمكن وضع المبدإ الآتي :

مبدأ : التنوع اللغوي أ أقرب إلى التنوع ب من التنوع ج إذا كان التواصل أيسر.

لاحظ أن المسافة الفيزيائية لا تحدد دوما التقارب اللغوي. فكورسيكا مثلا أقرب إلى باريس من كندا مع أن لهجة كندا أقرب إلى لهجة باريس منها. كما أن التصنيف العائلي للغات قد يخالف مبدأ التفاهم. فاللغة الانجليزية التي هي من عائلة جرمانية تفهم اليوم من قبل العديد من الإيطاليين الذين يجهلون في معظمهم لغة سردينيا التي هي من عائلة الإيطالية. كما أن للأتراك قابلية لفهم العربية مع جهلهم للغات تنتمي إلى عائلة لغتهم.

2.ومن جهة أخرى فالجوار الجغرافي له أثر في التواصل والفهم المتبادل. فالمغربي الذي يشترك في اللهجة مع الليبي أبعد إلى فهم اللهجة المصرية ممن يسكن بجوار القطر المصري من الليبيين. وقد بينا أن خطوط توزيع اللهجات isoglosses لا تتفق مع الحدود السياسية للبلدان.

وهذا يمكننا من الكلام عن **خط استمرارية الفهم المتبادل** الذي يميز كل زوج من النوعين بالفهم المتبادل بحكم التجاور الجغرافي. وهكذا فإن هناك خطا يمتد من أمستردام عابرا ألمانيا حتى فينّا بالنمسا وهو خاص باللغات الجرمانية. وينطلق خط آخر خاص باللغات الرومانية من باريس حتى جنوب إيطاليا. غير أن خطوط استمرارية التفاهم ليست مبنية على التعدي. والتعدي هنا وارد بالمفهوم الرياضي.

هذا يعني أن الشخص أ قد يفهم الشخص ب والشخص ب يفهم الشخص ج إلا أن الشخص أ لا يفهم حتما الشخص ج. هذا واضح بالنسبة لأطراف الخط، فالباريسي لن يفهم الايطالي وإن ربط بينهما هذا الخط. والهولندي لن يفهم النمساوي رغم سلسلة أزواج التفاهم.

وبالنسبة للغة العربية عدم التفاهم بين الأطراف المتباعدة غير وارد. فخطوط استمرار التفاهم اللغوي الجغرافي واقع لا يمكن نكرانه. ولكن هذا لا يعني أن المغربي في آخر المطاف لن يفهم الحجازي. فالجزائريون مثلا من خلال اطلاعهم على الأفلام الخليجية لاحظوا أن لهجتهم أقرب أحيانا إلى لهجة الخليج من لهجات أخرى.

3. إذا تأملنا قضية الفهم المتبادل فإننا نراها علاقة بين الأفراد أيضا. نعم إن تباعدت الأنظمة فالتواصل يستحيل ولكن في حالة التقارب فالفرد هو الذي يبذل الجهد اللازم لإنجاح التواصل. وهذا يقتضي منه **النية في التواصل**. فقد يكون الشخص راغبا في التفاهم مع شخص يملك لهجة قريبة من لهجته وذلك بدافع الأخوة مثلا ، فهو يجد معه نقط تقاطع على مستوى المفردات والتعابير. وقد يكون الشخص نافرا من مخاطبه لأسباب ثقافية أو سياسية فيركز على ما يفصل بين اللهجتين ويرفض حتى التواصل.

4. وإذا رجعنا إلى المقارنة بين اللهجات العربية وبين اللغات الأوربية ، فإن الإيطالي لا يستطيع أبدا أن يتحاور مع فرنسي أو إسباني إن جهل لغته. بعكس التونسي الذي بإمكانه التواصل بسهولة مع الجزائري والمغربي والموريتاني والليبي ، وبشيء من الجهد مع المصري والشامي والخليجي.

والوضع اللغوي العربي تحت أثر وسائل الاتصال جعل الناطقين بلغة الضاد يفهمون لهجاتٍ غير لهجةِ البلد الذي نشؤوا فيه. وصارت هذه اللهجات منذ أمد غير بعيد تتقارب بعضها من بعض بواسطة هذا التواصل ولكن أيضا بواسطة التثقيف الذي قرب كل اللهجات بالفصحى.

كل هذا يرينا أن اللهجات العامية ليست مختلفة هذا الاختلاف الذي يعتقده البعض ويتلذذ آخرون في إبرازه.

9. **التقارب اللغوي والدراسات المقارنة**

1.علماء اللسانيات الاجتماعية حاولوا تحديد القرابة اللغوية بين العامية والفصحى بذكر بعض العموميات كقولهم بأن القواعد النحوية ضمنية في العامية وهي تمتاز بالتبسيط. أما على المستوى المعجمي فالكثير من الكلمات مشتركة والاختلاف يكون في إحدى الحالتين : التعبير عن الدال الواحد بواسطة كلمتين مختلفتين أو بواسطة كلمتين متقاربتين يفصل بينهما الصرف أو النطق.

هذه الأفكار العامة لا تكفي لدراسة الاختلاف والائتلاف بين عناصر التنوع اللهجي. وإنما يلزم إجراء دراسة لسانية مقارنة معمقة لإظهار ميادين الائتلاف والاختلاف.

2.البحث عن القرابة اللغوية هو موضوع **اللسانيات المقارنة التاريخية** التي تصدرت الدراسات اللغوية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. وهذه الدراسات كانت السبب في تصنيف اللغات حسب العائلات التي ذكرناها.

في كتابه **المنهج المقارن في اللسانيات التاريخية** La méthode comparative en linguistique historique درس **أنتوان ميي** Antoine Millet الطرائق التي تمكن من البرهان على التقارب اللغوي التاريخي. وهو مرجع يمكن للدارس أن يلجأ إليه.

لو أخذنا اللغات الخمس : الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية والإسبانية وبحثنا على سبيل المثال الكلمات التي تعبر في العربية عن اليد ، والحياة ، والصيف ، والفعل أعطى ، لتحصلنا على الجدول :

Anglais : hand, life, summer, give.
Allemand : hand , leben, sommer, geben.
Français : main, vie, été, donner.
Italien : mano, vita, estate, donnare.
Espagnol : mano, vida, estio, donar.

من الواضح أن التقارب في الشكل يقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين جزئيتين {الانجليزية الألمانية} من جهة {والفرنسية والإيطالية والإسبانية} من جهة أخرى. ويظهر أن المجموعة الأولى لا علاقة لها بالثانية إلا أن أمثلة أخرى تبين الاشتراك العائلي بين اللغات الخمس.

3.هذه المقارنات أدت إلى البحث عن تحولات صوتية تطبق بصفة عامة على اللغات لإظهار الانتقال من مرحلة لغوية إلى أخرى. أشهر القوانين هو **قانون جريم** Loi de Grimm ، الذي طبق على اللغات الجرمانية. وهناك قوانين كثيرة أخرى تطبق في اللسانيات التاريخية وهي تتعلق بانتقال مجموعة من الأصوات إلى مجموعة أخرى أو انتقال المد من موقع في الكلمة إلى موقع آخر أو تحويل الصوائت القصيرة إلى صوائت الممدودة.

4.وقضية الاقتباس جعلت بعض اللغويين يبحثون عن الكلمات الأساسية في اللغة التي لا تتغير إلا بعد مضي الزمن. هذه الكلمات تخص العد والمحيط والجسد. ولو نظرنا إلى الكلمات السابقة وبحثنا عن ألفاظها في العربية لوجدنا:

{ اليد ، الحياة ، الصيف ، أعطى } في الفصحى.

وفي العاميات العربية قاطبة سنجد الكلمات نفسها مع اختلاف طفيف في التأدية. دون أن يكون هناك أي تمايز بين لهجة مغاربية وأخرى مشرقية شبيه بما يفصل بين لغات الشمال الأوروبي وجنوبه.

5. الدراسات اللهجية اهتمت كثيرا بالمستوى الإفرادي، ولكن اللغة تراكيب وجمل. ولو أخذت جملة بسيطة مثل : {الحياة في الصيف راحة ومتعة} ، لوجدت بواسطة المترجم الآلي:

إنجليزية : { Life in summer is rest and pleasure }

ألمانية : { Das Leben im Sommer Ruhe und Vergnügen }

فرنسية :{ La vie en été est repos et plaisir }

إيطالية : { La vita in estate è il riposo e il piacere }

إسبانية : { La vida en el verano es el descanso y el placer }

هذا بالنسبة للمكتوب الذي يمنح للقارئ بعض الدلالات تساعد على الفهم، وذلك مثل حدود الكلمات وطولها. ولكن اللغة منطوقة أساسا وحدود الكلمات لا تظهر خلال الحديث إلا لمن يعرف اللغة جيدا.

فلو كتبنا صوتيا الجمل السابقة في اللغات المذكورة لتحصلنا على سلاسل متداخلة لا يمكن تشفيرها إلا من طرف متمرس في اللغة.

وهناك أمور لا تدون حتى في الكتابة الصوتية وذلك مثل النبر واللهجة. والتقارب الذي كان ظاهرا على مستوى الكلمات يتلاشى تماما هنا. وذلك لأن هذه اللغات، إن تقاربت على مستوى المعجم، فهي تختلف على مستويات الفونولوجيا حيث توجد فونيمات في بعض اللغات غير واردة في اللغات الأخرى

وحيث النبر مثلا يعامل في بعض اللغات كعنصر تحديدي في الفرنسية مثلا أو تمييزي في الإنجليزية والإيطالية، ثم إن الصرف يختلف من لغة إلى أخرى فتكوين الكلمات في الألمانية يختلف جذريا عن تكوين الكلمات في الإنجليزية. وعلى المستوى النحوي هذه اللغات تتعامل بطرائق مختلفة مع المعرفة والنكرة ومع التأنيث والتذكير ومع المفرد والجمع ومع علاقة النعت بالمنعوت ومع الإملاء.

كل هذا يرينا الفروق التي تجعل هذه اللغات، وإن انتمت إلى عائلة واحدة أجنبية الواحدة بالنسبة للأخرى، بحيث أن الفهم المتبادل بين الناطقين بها مستحيل كما أن تعلمها عسير على الأوربي وغير الأوروبي.

لا حاجة بعد هذا للبرهان على أن الفصحى ليست لغة أجنبية بالنسبة للشخص العربي المنشإ ولا أن العاميات المختلفة لغات أجنبية الواحدة بالنسبة للأخرى.

غير أنه علينا أن نبحث عن التشابه والاختلاف بين الفصحى والعامية وذلك على سائر المستويات اللغوية.

المبحث 7

العربية والازدواجية اللغوية

1.التجاور اللغوي

1.في بحث سابق أشرنا إلى عدد اللغات في العالم وهو حسب بعض الإحصائيات 6800 لغة وتوزيعها على عدد البلدان وهو 220 بلدا أو دولة. مما يعطينا معدلا يساوي 30 لغة في كل بلد. هذا يكفي للبرهان على أن التجاور اللغوي هو القاعدة بالنسبة لكل بلد.

2.وتاريخيا ، فاللغات بحكم التبادل التجاري أو السياسي، لم تكن أبدا منعزلة. فهي تتقاطع ويكون مكان تقاطعها إما الفرد وإما الجماعة. والعالم الإسلامي الذي يحتوي على أقوام ذوي ألسنة مختلفة، عاش أكثر من غيره هذا التجاور اللغوي، فتأثرت العربية بلغات الشعوب التي أسلمت كما تأثرت لهجات هذه الشعوب ولغاتها بالعربية.

3.في عصر النهضة اطلع العرب على اللغات الأخرى التي كانت وعاء للتكنولوجيا والعلم الحديث ، فأدركوا أهمية تعلم هذه اللغات ونشأت نخبة تعلمتها

وقامت بالترجمة وإثراء المعجم بإدخال مصطلحات جديدة موجهة نحو التعليم ولكن أيضا للجمهور العريض. كما سايرت هذه النهضةَ وساندتها، وسائل الإعلام المبنية على الطباعة والتي مكنت من إنشاء الجرائد والمجلات والكتب ، مما أدى إلى تأليف المعاجم الحديثة من جهة ، وولوج الأدباء فنونا أدبية جديدة كالرواية والمسرح خالقين على مستوى الإبداع لغة جديدة تساير الحضارة الحديثة.

4.إنشاء المدرسة الحديثة بهيكلها وبرامجها وتأطيرها، كون خطوة مهمة في اتجاه التمدن والرقي. ثم عمم هذا التعليم تدريجيا وقلت الأمية فنشأ جيل جديد يختلف ملمحه عن ملمح العربي الذي كان أحادي اللغة.

5.أضف إلى هذا العامل التاريخي الذي خص استعمار الشعوب وطمس هويتهم بفرض ثقافته ولغته ، مما أدى ، بصفة ملحوظة في المغرب العربي ، إلى نشأة جيل بأكمله عاش ازدواجية ذات إيجابيات وسلبيات ما زالت آثارها متواجدة حتى الآن.

2. مفهوم الازدواجية

1. امتزاج الشعوب ، والاحتكاك اللغوي الناتج عنه ، يقود في كثير من الأحيان إلى جعل بعض الأفراد يستعملون نظامين لغويين مختلفين. وهذا الاستعمال يسمى اليوم **ازدواجية لغوية** Bilinguisme.

وهذه الازدواجية تصنف حسب متغيرات كثيرة. فقد تكون **فردية** أو **جماعية أو حكومية**. وقد تكون ازدواجية **بالمعنى الضيق** أو **بالمعنى الواسع**. كما أنها تصبح **تعددية لغوية** إذا استُعملت أكثر من لغتين عند الناطقين.

2.الدراسات اللغوية التي تخص الازدواجية هي في غالب الأحيان اختزال للأوضاع. فلو فرضنا أن شخصا ما يتكلم ثلاث لغات {أ ، ب ، جـ} . فإنه بإمكان الباحث أن يدرس الثنائيات الآتية : {أ ، ب } ، {أ ، جـ } ، {ب، جـ} من وجهات نظر مختلفة كالاستعمال أو الكفاءة أو البنية اللغوية. هذا إذا لم يكن للغة الثالثة أثر يُذكَر في الثنائية المدروسة. أما إذا كان الأثر قويا فستكون الدراسة ناقصة ومن اللازم إدخال العنصر الغائب.

واختيار الثنائية مرتبط بالأوضاع والإفادة la pertinence ، فما يهمنا لدى الكندي الأصل القاطن بمونتريال والذي يحسن الإسبانية ، هو دراسة الثنائية {فرنسية ، إنجليزية}. ولكن إذا كان الشخص إسباني الأصل فإن لغة الأم لديه ستتدخل بقوة وستتجه الدراسة في اتجاه الثلاثية {إسبانية ، فرنسية ، إنجليزية }.

أما العربي الذي يتكلم لغته الأصلية والإنجليزية والفرنسية فإن الذي يرعى اهتمام الدارس هو الثنائية {عربية ، فرنسية } إن كان من الجزائر أو تونس أو المغرب أو موريتانيا والثنائية {عربية ، إنجليزية } إن كان من المشرق.

ولكن هذا العربي يتكلم لهجة والأنظمة اللغوية التي قد تكون فعلا متواجدة هي: العامية أو العاميات ، والفصحى ، واللغة الأجنبية. مما يقتضي التركيز على كل التقابلات الممكنة. فأثر الفرنسية مثلا في العامية الجزائرية ليس كأثرها في الفصحى، ونطق العرب للغات الأجنبية خاضع لأثر اللغة الأولى وليس لأثر النظام الصوتي الفصيح وحده.

كل هذا يرينا أن الدراسات عليها أن تنظر بدقة إلى نوعية اللغات المستعملة والمتداخلة.

3.اختيار الثنائيات المتداخلة يقتضي **معرفة الشخص** لها. فقد تكون هذه المعرفة عميقة تشمل الفهم والتفكير والتعبير، وقد تكون سطحية بحيث أنها تقتصر على فهم بعض التراكيب كما يحدث ذلك لدى الأجانب الذين يزورون بلدا مستعينين بدليل سياحي يذكر لهم عبارات تُستعمل في السوق والمطعم والفندق والبنك.

فمن الطبيعي أن يُشترط في الناطق معرفة كافية للغتي الثنائية. ولكن درجة الكفاءة اللغوية لا تقاس ولا يوجد خط فاصل بين وجود الكفاءة وعدم وجودها. ويقودنا هذا إلى النظر إلى الكفاءة من جميع زواياها كفهم المنطوق ، وفهم المكتوب، والتعبير الشفوي ، والتعبير الكتابي ، وكثرة الاستعمال ، ومجالات هذا الاستعمال ، وسهولة المرور من لغة إلى أخرى.

وعليه فإن تعريف الكفاءة يتنقل من قطب **الكفاءة الدنيا** التي تتمثل في الفهم وحده و**الكفاءة العليا** التي تقتضي الفهم الجيد والتعبير السليم في ميداني المنطوق والمكتوب. أما عامة الناس فإنهم يعتبرون مزدوجا كل من **أحسن بطريقة متكافئة لغتين مقننتين** أي أنهم يميلون إلى التعريف المبني على الكفاءة العليا.

3. الازدواجية بالمعنى الواسع

1.الازدواجية الفردية بالمعنى الضيق هي **كفاءة الناطق وقدرته على استعمال لغتين في نفس المستوى** كالفرنسية والإنجليزية في كندا ، أو الإسبانية والإنجليزية بالنسبة للمهاجرين من جنوب أمريكا في الولايات المتحدة. وبالنسبة للعرب فإنها تخص الثنائية {فصحى ، لغة أجنبية }.

في المغرب العربي وفي فرنسا تفهم الازدواجية على هذا الأساس. فالمزدوج هو من يعرف العربية الفصحى والفرنسية أما الذي يجهل الفصحى أو لا يجيدها فهو

فرانكفوني ومن يجهل الفرنسية أو لا يجيدها فهو **مُعرَّب**. ولكن هذا التصنيف لا يصف كل الواقع اللغوي. فالذي يجهل الفصحى أو لا يجيدها يعرف في كل الحالات لغة الأم أو لغة الشارع وهي العامية وقد يجيد أحيانا هذه اللغة أكثر من الذين يعرفون الفصحى. ولا نستطيع أن نقول عنه إنه يجهل العربية فهو مزدوج بالتأكيد ونمطه هو : { عامية عربية، فرنسية}. وقد يكون الشخص مجيدا للهجة محلية غير العامية العربية ويكون بهذا ثلاثي اللغات.

2.فعلينا إذن أن ننظر إلى هذه الازدواجية من منظور واسع ونضع التعريف الآتي:

تعريف : الازدواجية بمعناها الواسع هي كفاءة الفرد الذي يمتلك نظامين لغويين مختلفين وذلك مهما كان صنفهما. قد يكون أحد النظامين لهجة والآخر لغة مقننة أو يكون الاثنان من النوع العالي أو الاثنان من الصنف اللهجي.

ويصبح بهذا كل من تكلم لغة موصوفة بالديكلوسيا مزدوجا ، إلا إذا كان أميا لا يعرف الشق الفصيح من لغته. فالسويسري الذي يقطن في شمال البلد مزدوج لأنه يستعمل عاميته والألمانية المقننة وكذلك الشأن بالنسبة للعرب الذين لهم إلمام بالفصحى.

3.وقد لا تكون العامية التي يعرفها الشخص قريبة من اللغة المقننة وذلك مثل سكان كورسيكا الذين يجيدون لهجتهم والفرنسية المقننة مع أن لهجتهم غريبة عن الفرنسية. ويدخل في هذا الصنف سكان أمريكا الأصليين الذين حافظوا على لهجتهم الأصلية فهم يعرفون إلى جانبها الإسبانية أو البرتغالية أو الإنجليزية، وسكان كتلانيا في إسبانيا، ومعظم الأقليات اللغوية في العالم.

4.وقد يعرف الفرد أكثر من لغة إن كانت في البلاد لهجات متعددة فتصبح ازدواجيته في هذه الحالة تعددا لغويا.

5. الكلام عن الازدواجية في كثير من الأحيان فيه تناقض ويرجع هذا إلى تواجد عناصر كثيرة تخص هذا المفهوم. والجهات المغرضة ، كالتي تريد نشر لغة من اللغات، تتخذ هذه الفرصة لنشر دعايتها. فالكلام عن ازدواجية الأفارقة أو المغاربة لا معنى له. فأقل ما يلزم تعريفه هو الثنائيات المتقابلة.

الازدواجية هي كالدالة ذات المتغيرين تا {س ، ع } التي تبتدئ دراستها بتحديد مجال تعريفها. ولما نتكلم عن الازدواجية في بلد ما ، دون تحديد ، فكأننا وضعنا دالة دون تعريف مجال تطبيقها.

ولذا فإنه من المستحسن استعمال كتابة صورية كالعبارة : ازدواجية { أ ، ب } مع تحديد الأنظمة اللغوية المستعملة كأن نقول ازدواجية {فرنسية،إنجليزية} أو ازدواجية {إسبانية،إنجليزية} أو ازدواجية {فرنسية،عربية فصحى} أو ازدواجية {فرنسية،عامية جزائرية}. ومن اللازم بالطبع تحديد مجالات تطبيق هذه الازدواجية على الفرد أو الجماعة، وعلى أي فرد وعلى أي جماعة.

4.أنواع الازدواجية الفردية

1.تصنف الازدواجية الفردية حسب عوامل كثيرة كالكفاءة وسن تحصيل اللغات وطرائق استعمال اللغات ووظائفها.

فمن ناحية **اكتساب اللغات** يمكن تصنيفها إلى :

أ. ازدواجية **مبكرة** وتخص الشخص الذي اكتسب اللغتين من خلال العائلة أو المحيط وذلك قبل سن التمدْرس.

ب. ازدواجية **متعاقبة** وهي عندما يكتسب الطفل لغة قبل أخرى. ويخص هذا أطفال المغتربين أو الذين انتقلوا من بلد لآخر. وهي تتقابل مع **الازدواجية المتزامنة**.

والازدواجية المتعاقبة هي الأكثر ورودا وتخص الديكلوسيا : إذ العامية تكتسب قبل الفصحى كما أنها تخص اللغة الوطنية التي تلقن قبل اللغات الأجنبية. ويشار غالبا إلى اللغة التي تكتسب في الأول بالرمز L_1 أو **ل1** وإلى اللغة التي تتلوها في التعلم بالرمز L_2 أو **ل2**.

2.ومن ناحية الكفاءة اللغوية تصنف الازدواجية إلى :

أ.ازدواجية **مثالية** وهي التي تخص الشخص الذي له كفاءة عالية ومتساوية للغتين وتسمى مثالية لأنها نادرة.

ب. الازدواجية **غير المتكافئة**، وهي التي تكون فيها إحدى اللغتين ذات مستوى أدنى من الأخرى.

ج.الازدواجية **الخاملة** وتخص الشخص الذي يفهم فقط لغة دون أخرى.

والشائع من بين الأصناف الثلاثة ، الصنف الثاني وذلك أن الازدواجية الخاملة قد لا يعدها البعض ازدواجية. أما الصنف الأول فهو إن أمعنا النظر فيه أندر مما نتصور. وذلك أن الكفاءة موزعة حسب مستويات اللغة إلى كفاءة صوتية تتمثل في النطق السليم ، وكفاءة معجمية مرتبطة بثراء اللغة ، وكفاءة نحوية مجسدة في الاستعمال الجيد للتراكيب ومراعاة حركات الإعراب، وكفاءة بلاغية هدفها الفصاحة التي من بين سماتها الربط الجيد بين المعاني والألفاظ وجماليات الشكل.

فوسائل الإعلام ترينا يوميا سياسيين عربا ومثقفين يلحنون بصفة شنيعة أو يستعملون من الكلام ما لا يتناسب مع الأفكار والمقام. وفي المقابل نرى أجانب من

جنسيات مختلفة لهم لكنة وصعوبة في النطق العربي ولكنهم يعبرون بدقة عن أفكارهم ويستعملون بصفة سليمة اللغة ، فيرفعون المرفوع وينصبون المنصوب. في هذه الحالة إذا قارنا بين كفاءة هذا الأجنبي وهذا العربي على المستوى الصوتي فإننا نجدها في صالح العربي، ولكن على مستوى باقي المجالات فلغة الأجنبي أرقى من لغة العربي.

وكمثال آخر نجد بعض المغاربة يجيدون الفرنسية ويعبرون بواسطتها عن أفكارهم بطلاقة في مجال المكتوب، ولكنك إن نظرت إلى نطقهم لهذه اللغة فإنك تجده رديئا إلى حد كبير مع أن نطقهم للعربية جيد بل مثالي.

ولذا فإن المقارنة بين كفاءة الفرد في اللغة ل1 واللغة ل2 ، يلزمها أن تكون مقارنة بين الكفاءات الجزئية التي تخص المجالات المذكورة.

3.وبالنسبة للكفاءة وأنواع الخطاب يمكننا تقسيم الازدواجية كما يلي:

أ. تكون الازدواجية **متناسقة** coordonnée عندما ترتبط الكلمات أو التراكيب مباشرة بالمعاني. أي أن الناطق يفكر مباشرة بواسطة اللغة ل1 أو بواسطة اللغة ل2. فيستعمل للتعبير إحدى الأداتين بطريقة عفوية. ويتعلق هذا الصنف بالمزدوج الحقيقي ، القريب من المثالية.

ب.وتكون الازدواجية **مركبة** عندما تتأثر في مجال التعبير كل لغة بالأخرى.

ج.وتكون **تابعة** عندما تكون كلمات إحدى اللغتين ترجمة للأخرى. ويقال إن المتحدث في هذه الحالة يفكر في لغة ويعبر بأخرى.

4.ومن ناحية **المقام ومجالات الاستعمال**، تكون الازدواجية شبيهة بالديكلوسيا. فالمتكلم قد يكون مضطرا إلى استعمال لغة بدلا من أخرى حسب

المتلقي وكفاءته وعقائده ومشاعره نحو إحدى اللغتين. وقد يستعمل لغة أجنبية في الملتقيات أو العمل كما نراه يرجع إلى لغة الأم في الجو العائلي أو الشعبي.

5. من ناحية سطوة لغة على أخرى عند تعلم اللغة الثانية فإن الازدواجية تقسم إلى صنفين : **الازدواجية الموجبة** le bilinguisme additif **والازدواجية السلبية** le bilinguisme soustractif.

فالازدواجية الموجبة تثري لغة الشخص ولا تحدث أي ضرر بالنسبة للغته الأولى. بينما الازدواجية السلبية تجعل ملكته في اللغة الثانية أعلى من ملكته في اللغة الأولى وتجعله يميل إلى إهمال لغته الأصلية.

الكنديون يشتكون من كون الازدواجية في التعليم تقود الكثير إلى هذه الازدواجية السلبية والتي نلاحظها في الكثير من البلدان المتخلفة ولدى المهاجرين الذين أصبحوا يهملون لغتهم الأولى.

وفي الجزائر قد لاحظنا النوعين من الازدواجية. فبعض المواطنين أهملوا لغتهم والبعض لم يفعل. وسبب الإهمال له دوافع اجتماعية واقتصادية وعقائدية. وأخرى مرتبطة باللغة نفسها.

5.الازدواجية الاجتماعية

1.من الواضح أن الفرد الذي يستعمل لغتين أ و **ب** ليس وحيدا في مجتمعه. والازدواجية الفردية الشائعة ، والتي هي شبه حتمية ، هي التي تجمع بين لغة الأم ولغة ثانية قد تكون أجنبية. ولذا فإن عدد الأفراد الذين يستعملون الثنائية {أ ، ب} التي تحدد ازدواجيتهم كُثْر. فمتى يمكن في هذه الحالة أن نتكلم عن ازدواجية جماعية ؟

2.العوامل الأساسية لتحديد الازدواجية الجماعية ثلاثة : عدد الناطقين، والوظائف التي تؤديها اللغات ، والسياق الجيوسياسي الذي يقع فيه التعايش.

بالنسبة للعامل الأول أي **عدد الناطقين** فمن الواضح أنه إذا كانت نسبة المستعملين لا تتعدى الـ 10 بالمائة فإنه لا يمكن القول بأن المجتمع مزدوج. أما إذا كانت النسبة عالية مثلما يحدث في كاتالانيا Catalagneحيث 99% من السكان يتكلمون لغتهم إلى جانب الاسبانية فإنه لا جدال في أن الازدواجية هنا جماعية.

3.العامل الثاني الذي يحدد الازدواجية الجماعية ، أي **الوزن الاجتماعي** للغة الثانية ، يتمثل في استعمال اللغة في المحافل الدولية وفي الملتقيات العلمية وفي الأدب العالي ، وأحيانا في اتجاه اللغة إلى العالمية. فاللغات الغربية في بلدان إفريقيا لها وزن ثقيل يحتم استعمالها إلى جانب اللهجات المحلية ، وفي كندا الفرانكفونية ثقلُ الإنجليزية يفرض استعمالَها إلى جانب الفرنسية. وكذلك الشأن بالنسبة لجزيرة كورسيكا الفرنسية. وفي هذه الحالة يصبح وضع الازدواجية شبيها بثنائية الديكلوسيا حتى وإن لم تكن هناك قرابة عائلية تجمع طرفي الثنائية.

4.المقياس الثالث الذي يحدد الازدواجية الجماعية هو **السياق التاريخي والجيوسياسي**، فالازدواجية الجماعية تقتضي تواجد الناطقين في أرض يقطنونها وتاريخا مشتركا وعلاقات اقتصادية أو عقودا وتحالفات. فجزيرة كورسيكا مرتبطة تاريخيا وسياسيا بفرنسا ، وكذلك الشأن بالنسبة لكتلانيا الواقعة في إسبانيا.

5.في بعض الحالات نجد مكان الازدواجية ثلاثية وذلك مثلما يحدث في اللكسمبورج الذي يملك وضعا لغويا يسترعي الانتباه.

اللكسمبورج بلد صغير يقع شمال فرنسا. عدد سكانه لا يتعدى 350000 نسمة. الأهالي الأصليون يستعملون ثلاث لغات موزعة وظيفيا كما يلي :

أ.اللغة الأم التي هي لهجة جرمانية ، هي الأكثر استعمالا في الحياة الشخصية وفي الطقوس الدينية وفي المسرح والمحاضرات.

ب.الفرنسية التي هي اللغة الرسمية ، تبقى اللغة السائدة في العمل والإدارة والمقاهي والمطاعم.

ج.الألمانية تخصص للجرائد والمجلات والإذاعة والقراءة عموما.

وهذا التوزيع متكامل لا يشكل حتى الآن خطرا بالنسبة للغة الأم.

6.السياسات اللغوية

1. لا تقتصر **السياسة اللغوية** على الحكومات كما يعتقد الكثير. فقد تكون شأن مجموعات كبرى كهيئة الأمم المتحدة أو تكون مقتصرة على منظومة صغيرة بحجم البلدية أو حتى بحجم الشركة التجارية.

2.فمن باب السياسة اللغوية قرار الشركة اليابانية للألعاب الإلكترونية نينتندو Nintendo الذي يقضي باستعمال الإنجليزية وحدها عند بث منتوجها، وذلك مهما كان سن المستعمل. أما شركة نيستلي Nestlé السويسرية فإنها نهجت سياسة لغوية أخرى إذ التزمت باستعمال لغة البلد التي تصدر إليه بضاعتها.

ومن أمثلة السياسة اللغوية النهج الذي نهجته الشركات التجارية في الجزائر في ميدان الإشهار. فعلى مستوى المنطوق الذي هو ميدان التلفاز والراديو نراها تستعمل الفصحى أو عامية مهذبة قريبة منها. أما على مستوى المكتوب، وخصوصا في الملصقات التي تزين الجدران والحافلات، فإننا نراها تستعمل عامية غريبة خليطا

بين لغة الشباب والفرنسية معبرة عن مدلولاتها بواسطة الحرف العربي تارة والحرف اللاتيني تارة أخرى. وهذا الاستعمال كثيرا ما يغيّب المعنى. وهو نابع عن قناعة الساهرين على الإشهار وإيديولوجيتهم اللغوية أكثر مما هو صادر عن رغبة في نشر المنتوج على كل فئات المستعملين.

3.ومن السياسات اللغوية تعامل الإعلام العربي مع الأفلام سواء كانت محلية أو أجنبية. فالأفلام المحلية تكون بلغة البلد المنتج، أما الأفلام الأجنبية فإنها تُدبْلَج تارة بالعامية وتارة بالفصحى، وأحيانا يُكتفى بالحاشية الخطية sous-titrage التي تترجم الحوار.

اختيار النظام اللغوي المستعمل يخضع لدوافع عدة، فدبلجة الرسوم المتحركة بالفصحى له هدف تربوي، أما اختيار لغة باقي الأفلام فهو مرتبط بالمقام الذي تحسن فيه لغة ما.

الأفلام الوثائقية مثلا ، تحتوي على الكثير من المصطلحات العلمية والثقافية وهي تتطلب الفصحى ودقتها في التعبير وثراء معجمها، أما الأفلام السردية والمسلسلات التي تصف الواقع اليومي فإنها تتطلب عامية من العاميات. وهذه العامية تختار على أساس فهم جل العرب لها. ولقد كانت العامية المصرية هي السائدة ولكن لهجة الشام أصبحت أيضا مستعملة، والملاحظ أن المسلسلات التي تطمح إلى رواج كبير تستعمل لغة مهذبة يفهمها الجميع.

والعرب ليسوا وحدهم من يتعاملون بطرائق خاصة مع دبلجة الأفلام. فالكناديون الفرانكفونيون مثلا يستعملون دبلجتهم الخاصة للأفلام الأمريكية ولا يرضون بدبلجة باريس.

والجدير بالملاحظة أيضا أن الأفلام المصرية كانت أيام الاستعمار تعرض في الجزائر وسائر المغرب العربي. ولكن الحوار فيها كان مترجما خطيا بالفرنسية فعاقت هذه الترجمة المكتوبة فهم اللهجة المصرية لدى المغاربة. ويعد هذا التصرف سياسة لغوية ترمي إلى الإدماج اللغوي. بعد الاستقلال أصبحت الأفلام والمسلسلات تعرض دون أي دبلجة ولا ترجمة خطية فصارت اللهجة المصرية مفهومة من قبل الصغار والكبار.

4.السياسة اللغوية للحكومات تتمثل في قوانين يتصدرها القرار المبدئي الذي يعتبر لغة من اللغات وطنية ورسمية. كما أن الاختيار يقع على لغة واحدة أو أكثر من لغة. وهذا المبدأ مجسد في التشريع اللغوي législation linguistique الذي يحدد مجالات استعمال اللغة.

والسياسة اللغوية قد تكون **ضمنية** أو **صريحة**. فهي ضمنية عندما تترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي دون التدخل في استعمالات الأفراد والهيئات لها.والصريحة ما كانت مجسدة في قوانين إلزامية. إلا أن هناك أحيانا بونا بين المبادئ والتطبيق. وذلك أن التطبيق في بعض المجالات لا يكون مطابقا للنية التي هي أساس الاستعمال.

7.الازدواجية الحكومية

الازدواجية الحكومية هي التي تنتُج عن اعتماد الحكومة لغتين رسميتين. وقد يكون هذا الاعتماد مبدئيا فقط، وقد يكون متبوعا بتشريع يحدد مجالات الاستعمال.

هذه الازدواجية تأخذ أشكالا مختلفة حسب الأقطار. ولا بأس أن ندرس وضع بلد أراد هذه الازدواجية وهو الكندا.

كندا الذي هو حديث النشأة 1534 كان في البداية مستعمرة فرنسية ثم أصبح سنة 1763 ملكا للإنجليز الذين قسموه سنة 1791 حسب معايير لغوية إلى كندا العليا وكندا السفلى، ولم يُلغَ هذا التقسيم إلا سنة 1839. ومنذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا وكندا تعيش توترا سببه الصراع اللغوي بين أهل الفرنسية وأهل الإنجليزية.

عاصمة كندا هي **أوتاوا** والبلد يقطنه اليوم أكثر من 33 مليون ساكنا. اللغتان الرسميتان هما الإنجليزية والفرنسية. الناطقون بالإنجليزية يكوّنون الأغلبية 75% أما الفرانكفونيون فهم 20 % والـ 5% الباقية مكونة من عرب وصينيين وإيطاليين وألمان وهولنديين وسكان أصليين قطنوا هذا البلد قبل وصول الغربيين.

النظام السياسي مبني على فدرالية تضم 10 مقاطعات، في بعضها أغلبية السكان من الناطقين بالانجليزية وبعضها فرنكفونيون.

والقوانين اللغوية قد تكون فدرالية أو تابعة للمقاطعات. وهي عديدة، نذكر منها قانون اللغات الرسمية 1969 الذي ألغي، قانون تعليب مواد الاستهلاك 1985 ، قانون العلامات التجارية 1985 ، قانون التعددية الثقافية الكندية 1992 ، قانون اللغات الرسمية 1992.

الحكومة تحرص مبدئيا على جعل المواطن يتمتع بالخدمات الإدارية وغيرها من الخدمات باللغة التي يختارها من بين اللغتين. ولكن هذه النية تتنافى مع الواقع.

ففي مدينة تورنتو مثلا مَن أراد خدمة في البريد بالفرنسية فعليه أن يتأكد من أن محطة البريد التي يقصدها محطة مزدوجة. وذلك لأن معظم المحطات في هذه المدينة لا تستعمل إلا الإنجليزية. ومن يُصرّ على استعمال الفرنسية فبإمكانه أن يطلب قائمة المحطات المزدوجة من مصلحة فيدرالية خاصة.

وبالنسبة للبلديات وخدماتها فهناك بلديات لا تستعمل إلا الإنجليزية، وأخرى تتعامل باللغتين. وكذلك الشأن بالنسبة لهيئات إدارية أخرى.

أما القطاع الخاص فهو غير ملزَم بالتعامل باللغتين. فالبنوك والمتاجر تبني سياستها اللغوية على أغلبية الناطقين.

وخلاصة القول، فإن الازدواجية وضعت في كندا لإرضاء الأقلية الفرنسية. وذلك أن الإنجليزية التي أصبحت عالمية سيطرت على الفرنسية. فجميع السكان يفهمونها ويتعلمونها في المدارس. وإذا أضفنا إلى هذا تعدد اللهجات الفرنسية والوزن الاقتصادي للإنجليزية فإننا نفهم جيدا هذا الخلل في التوازن بين اللغتين.

8.الازدواجية والتعليم

1.في كل المؤسسات التعليمية في العالم تدرّس إلى جانب اللغة الوطنية لغة ثانية هي لغة أجنبية أو لغتان. واللغة الأجنبية لغة حضارية الغرض منها التفتح على العالم وإمكانية الاطلاع على العلوم الحديثة. ولكن هل يمكن هنا أن نتكلم عن ازدواجية؟ وإذا لم يكن الأمر هكذا فمتى يمكننا الكلام عن تعليم مزدوج ؟

2.في الحقيقة المفهوم المعتاد للتعليم المزدوج يقتضي أن **تستعمل لغتان في مواد مختلفة غير المواد الخاصة باكتساب اللغة**. هكذا كانت تفهم الازدواجية التعليمية في الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا عندما كانت تدرس المواد العلمية المتمثلة في الرياضيات والفيزياء وعلوم الطبيعة والحياة باللغة الفرنسية. هذا التقسيم الذي أوهم بعضهم بأن العربية ينحصر دورها في الأدب أدت إلى تعريب جميع مراحل التعليم حتى الجامعة.

ولكن هل زالت الازدواجية التعليمية بعد هذا؟ لا يمكن الفصل في هذا إذ بعض التعليم العالي ما زال باللغة الأجنبية وبعض المدارس والثانويات الخاصة تبني برامجها على الازدواجية قصد تحضير التلاميذ للبكالوريا الأجنبية.

3. مشاريع التعليم المزدوج تختلف من ناحية الأهداف، فبعضها هدفه تكوين فرد مزدوج متمكن من اللغتين، وبعضها غرضه تسهيل المرور من لغة الأقلية إلى اللغة السائدة في البلاد مما يؤدي إلى إضعاف الملكة في اللغة الأولى، وبعضها الآخر يهدف إلى **ملكة في العمل** بواسطة اللغة الثانية.

نماذج التعليم المزدوج في العالم كثيرة وقد أحصى أحد المختصين 90 نموذجا مختلفا. ويختلف بعضها عن بعض من ناحية الأهداف ونوعية التلاميذ، والمقاربات التعليمية واهتمام الحكومة أو أولياء التلاميذ بهذا التعليم.

4.مفهوم الازدواجية اللغوية يقود إلى **الازدواجية الثقافية** ، وذلك أن اللغة ليست فقط وسيلة تواصل أو تعبير ، فهي أيضا وعاء للحضارة. فالشخص المزدوج اللغة هو أيضا شخص مزدوج الثقافة. وقد يكون هذا الانفتاح على الثقافات هو أحد أهداف الازدواجية. كما قد يكون الهدف **اقتصاديا أو سياسيا**. فلغات الأقليات في العالم أصبح أصحابها يطالبون بتعليمها. والخوف من سطوة اللغة الإنجليزية التي توشك أن تكون **اللغة العالمية الوحيدة** قاد الفرنسيين إلى تشجيع الازدواجية في مستعمراتها القديمة، كما أن الاتحاد الأوروبي يشجع على الازدواجية بقصد تقريب الشعوب المكونة له.

المحـــور الثاني

الدراسة التقابلية

المبحث 1 خصائص الفصحى.. 90
المبحث 2 قضية الإعراب 110
المبحث 3 النظام المقطعي بين الفصيح والعامي.......................... 131
المبحث 4 الصرف والتنوع اللغوي.. 147
المبحث 5 الأدوات النحوية.. 166
المبحث 6 علم التراكيب... 182
المبحث 7 مستقبل العربية.. 200

المبحث 1
خصائص الفصحى

1. السمات العالمية للغات

1. العربية لغة كسائر اللغات لها خصائص تشترك فيها مع غيرها وأخرى تميزها عنها. وما هو مشترك بين كل اللغات البشرية هو كونها أدوات تواصل مبنية على الأصوات ومركبة حسب المستويات المعروفة. هذا ما لا ينكره أحد. ولكن هناك اتجاهان اليوم بالنسبة للسمات المشتركة بين اللغات، فمن اللسانيين من هو ميال لدراسة اللغات في إطار عام يشملها كلها ، ومن هو ميال إلى دراسة كل منها حسب خصائصها. هذا النقاش خص ما سمي **بالسمات العالمية للغات** Les universaux linguistiques أو **الكليات**.

2. تجلت فكرة عالمية السمات في الغرب عند نشأة **النحو الديكارتي** الذي هو مبني على كون اللغة لها مشترك تابع للتفكير البشري والمنطق. هذا المشترك يحدد الجانب الشكلي للغة وعلاقته بعالم المعاني.

هذا التفكير أحدث جدلا بين من يؤيد فكرة هذه العالمية وبين من يرفضها. وعند نشأة اللسانيات الحديثة رسخت فكرة اعتباطية الدليل وآراء البنيويين المتمسكين بالوصف فزال البحث عن الثوابت اللغوية خارج نطاق ما حدد من مفاهيم تأسيسية.

3.غير أنه ظهر في الستينيات ، مع بروز نحو تشومسكي والأبحاث الخاصة بالترجمة الآلية ، اتجاه نحو البحث عن المشترك العالمي ، وتلخص هذا في إبراز الكليات النحوية universaux grammaticaux ، فكل اللغات مثلا تملك الاسم والفعل أو النظام الفونولوجي الذي أبرزه جاكبسون في نظريته للصفات الثنائية.

4.وطرحت في الوقت نفسه قضية الكليات الدلالية universaux sémantiques. فبعض الباحثين كانوا ينظرون إلى اختلاف اللغات في تقسيم المدلولات وتصنيفها، وبعضهم الآخر استدلوا بالترجمة لإثبات مشترك عالمي للمعاني بين اللغات، وفي هذا الميدان حاول بعضهم إبراز سمات دلالية عالمية، ومن هؤلاء **بول إكمان** الذي أبرز ستة مفاهيم أساسية متواجدة عند البشر مهما كانت ثقافتهم والتي تمثل تجربتهم في هذا العالم كمفهومي العاقل وغير العاقل والملكية والفعلية.

5.وفي أفريل 1961 اقترح عالم الأنتربولوجيا **جوزرف جرينبرك** Joseph Greenberg قائمة تحتوي على 45 سمة عالمية صرفية ونحوية حددها بناء على دراسة خصت 30 لغة.وبين في كتابه **المشتركات اللغوية العالمية** Universals of Language أن كل لغات العالم تملك الوسائل التي تسمح بتعيين **المتكلم والمخاطب والمرجع**. كما أنها تملك طرائق للتعبير عن **النفي والتأكيد**.

6.ولكن هذه السمات العالمية للغات لا تنفي الاختلاف. وهذا الاختلاف قاد إلى تصنيف اللغات تصنيفا بنيويا أدى إلى باب من اللسانيات يسمى **تيبولوجية اللغات** la typologie des langues جعل الباحثين ينشطون في دراسة العديد من اللغات.

2.تصنيف اللغات

1.إذا بحثنا الآن عن الاختلاف والائتلاف اللغوي بصفة عامة فإننا نراه أولا في **التصنيفات التي قام بها اللغويون**. أقدم هذه التصنيفات هي التي جاءت من **اللسانيات التاريخية والمقارنة**. وهذه اللسانيات التي تبحث عن تاريخ اللغات وتغيراتها هي زمانية ، وقد تكون آنية إذا قارنت بين لغتين في زمن واحد.

طريقة العمل لتحديد العلاقة بين اللغات مبنية على المقارنة بين أوضاع مختلفة للغة معينة أو بين لغات مختلفة لها نفس الأصل. هذه المقارنة تظهر تطابقات أو تحولات منتظمة على المستويات الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية. ويقود هذا إلى تصنيف اللغات إلى عائلات.

2.**العائلة اللغوية هي مجموعة من اللغات المتقاربة** apparentées. والقرابة هنا هي **بالمعنى المجازي للعائلة** وتخص فقط اللغات ولا تعني القرابة البيولوجية بين الناطقين. هذا يعني أن اللغتين **س** و **ع** متقاربتان إذا كانتا منحدرتين من لغة أصلية واحدة **ل**.

هذا التصنيف موجود في الكثير من المراجع ويمكن للقارئ أن يلجأ إليه إذا أراد المزيد من الاطلاع.

ولكن الذي يمكن ملاحظته هو أن اللغات المتقاربة بهذه الصفة قد تكون متباعدة على مستوى المكان والزمان بعدا شديدا في بعض الأحيان ، ولا أحد يدرك هذا التقارب إلا المختصون.

3.تصنَّف اللغات أيضا حسب معايير لسانية مبنية على مستوياتها المختلفة. أي على نحوها وصرفها ونظامها الصوتي. ويسمى هذا التصنيف **تصنيفا لغويا** أو تيبولوجيا اللغات typologie linguistique وهو لا ينظر إلى القرابة العائلية وقد يجمع بين لغات أصولها مختلفة.

أ.الذي يتكلم لغات مختلفة يدرك أن بعض اللغات تملك أصواتا يصعب عليه نطقها وبعضها الآخر لها أصوات يسهل عليه أداؤها. فالعربي مثلا لا يجد أي صعوبة في النطق بالخاء الإسبانية أو الثاء أو الذال الإنجليزية بينما نراه لا يميز بين الكثير من الصوائت الفرنسية. فذلك لأن اللغات تستعمل أصوات دون أخرى. جل اللغات تستعمل الحروف الصفيرية أو الشفوية وتقابل بين هذه الحروف بواسطة الجهر والهمس أو الشدة والرخاوة ولكن القليل منها فقط يستعمل التفخيم كعنصر مميز. كما أن اللغات تختلف من ناحية عدد الحركات المستعملة وطبيعتها وطرائق تقابلها. فالاختلاف والائتلاف في استعمال مخارج الحروف وصفاتها يمكن من تصنيف اللغات **تصنيفا صوتيا**.

كما أن تكوين المقاطع اللغوية قد يكون بسيطا كما هو الشأن في العربية حيث تَجمُّع الصوامت محدود وقد يكون معقدا يحتوي على أنواع كثيرة من المقاطع في بعض اللغات. ودراسة البنى المقطعية في مختلف اللغات تمكننا من تصنيفها **تصنيفا مقطعيا** وذلك بترتيبها حسب بساطة البنية أو تعقيدها. فمن ناحية البساطة تأتي

اليابانية ولغات البحر الهادئ والعربية في الصف الأول. أما التعقيد فيكون في لغة الكوكاز والألمانية والإنجليزية.

في المجال **النغَمي** prosodie بعض اللغات توظف **النبر** وهو التركيز بالشدة والطول على مقطع من الكلمة دون آخر. وقد يكون ثابتا في الكلمات ووظيفته **تحديديّة** démarcative أو متغيرا ووظيفته تكون **تمييزية** distinctive .أما بعض اللغات مثل العربية فإنها توظف الطول بدلا من النبر.

والعروض يميز بين أربعة أصناف من اللغات : اللغات التي عروضها مرتبط بالعد واللغات التي عروضها مرتبط بالنبر واللغات التي عروضها كمي واللغات التي عروضها مبني على النغمة. وقد بينا في أبحاثنا أن اليونانية والعربية متشابهتان في بنية المقاطع ، مما أدى إلى تشابه كبير بين أنظمتها العروضية. والتشابه الصوتي بين اليونانية والعربية يعززه تشابه في استعمال الإعراب. مما سهل ربما اطلاع العرب على لغة اليونانيين ومن ثمة التأثر بثقافتهم وذلك رغم انتماء اللغتين إلى عائلتين مختلفتين.

أما **السُّلَّم النغَمي** ton فإنه يلعب دورا مهما في بعض اللغات الإفريقية والآسيوية. وتصنف هذه اللغات حسب عدد الأدراج المستعملة وطبيعتها.

ب.الصرف يقود إلى تصنيف اللغات إلى لغات عازلة isolantes ولغات إلصاقية agglutinantes ولغات تصريفية langues flexionnelles

ج.ومن أنواع التصنيف أيضا استعمال العلامات الإعرابية لإبراز الوظائف أو عدم استعمالها. وشاع الاعتقاد أن الإعراب يخص اللغات القديمة. ولكن هذا غير صحيح فالإعراب ما زال يخص لغات حالية.

د.ومن أشهر التصنيفات تلك التي تُجمِّع اللغات حسب ترتيبها للفعل{V} والفاعل {S} والمفعول {O}.

3.الحروف والحركات في العربية

1.في كل لغات العالم تقسم الفونيمات إلى **صوامت** consonnes **وصوائت** voyelles . ويمكن تعريف الصنفين باللجوء إلى طريقة النطق.

فالصائت هو كل صوت مجهور لا يُسمَع عند إنتاجه احتكاك أو انفجار.أما الصامت فهو صوت يشمل النطقُ به انغلاقا تاما أو جزئيا في نقطة واحدة أو عدة نقاط من الجهاز الصوتي. والصامت صوت يرد عموما برفقة صائت يساعد على بلورته ويكون تابعا له مثل الكسرة بعد الباء في:{بِ} أو سابقا له، مثل الفتحة قبل الميم في{لَمْ}.

العرب استعملوا في دراساتهم مصطلحي **الحرف والحركة** وذلك في ميداني المنطوق والمكتوب. ومن اللازم أن نربط بين المصطلح القديم والمصطلح الحديث لأنهما غير متطابقين. فالحرف ليس الصامت والحركة ليست الصائت.

الحرف في المصطلح العربي يدل على مفهومين. فهو إما صامت مثل الباء والتاء والثاء والجيم، وفي هذه الحالة هو فونيم بأتمّ معنى الكلمة. وهو إما حرف مد وهو في هذه الحالة رمز إملائي يدل على مد الحركة السابقة له في الخط.

أما الحركات في اللغة العربية فقد تكون في أحد الوضعين: وضع قصير مثل فتحة الراء في {رَجُل}، ووضع ممدود مثل فتحة السين في {سَايَر}. والثنائية المكونة من علامتها وعلامة المد هي ما يدل على المقطع الطويل.

3.من مبادئ اللسانيات مفهوم **الخطية** La linéarité أي تعاقب الوحدات عبر خط الزمن. **والكتابة الصوتية** التي أنشئت لتسهيل مهمة الباحث والدارس مبنية على تقابل أحادي بين المنطوق والمكتوب. هذا التقابل لا تراعيه كل اللغات.

أما العربية فكتابتها تحقق عموما هذا التقابل ولكنها تشكو عيبين.

العيب الأول هو أن الحركات دونت فوق الحروف أو تحتها موهمة القارئ بأنها ترافق هذه الحروف مع أنها تأتي بعدها في التسلسل النطقي.

أما العيب الثاني فيكمن في تدوين حروف المد مع الصوامت موهمة الدارس أنها من طبيعة هذه الصوامت.

فكلمة {نام} عند كتابتها الصوتية ترينا التقابل الآتي: {نام = nâma} حيث الفتحة حلت محلها ضمن سلسة الفونيمات ، والألف أصبحت صفة دالة على المد.

عمل القدامى رغم ثرائه ، تأثر بالخط. فحروف المد وُجدت لها صفات هي في الحقيقة صفات الحركات وأصبح ابن جني يتساءل عن موقعها من الحرف: هل تأتي قبله أم بعده؟ كما تساءل عن علاقتها بالحرف قائلا بأنها أبعاض الحروف؟

4.لتدوين الفونيمات يلجأ الباحث العربي في كثير من الأحيان إلى الكتابة العروضية. ففي: {الحمد لله} يعد المضاعف حرفين ويمد ما يظهر في النطق ولا يظهر في الكتابة. كل هذا جيد غير أن تدوين الحركات قد نراه يأخذ غالبا هذا الشكل :

ـَـ ، ـُـ ، ـِـ ، ـَـا ، ـُـو ، ـِـي

وهو غير متناسق مع باقي الرموز. كما أن الكتابة العالمية بتعقيداتها تكوّن عائقا بالنسبة لتدوين فونولوجي سليم.

6.النظام النغمي للعربية.

1.علم النغم هو جزء الفونولوجيا الذي يدرس الظواهر **فوق المقطعية**. والعربية معنية في هذا المجال بالطول. وللمجال النغمي خصائص مميزة تتلخص في كون عناصر النغم **مستمرة**. فإنك عندما تمد الحركة الأولى من {نالَ} فإنه لا يمكن أن يقاس هذا بزمن محدد مقنّن يكون أدناه القصر وأعلاه المد. وبخلاف ذلك فإن الفونيمات عناصر **منقطعة أو قابلة للعد** unités discrètes بالمفهوم الرياضي، فعندما تقول {سَامَ} مرة، ومرة {صَامَ} فإنك لا تنتقل من السين إلى الصاد بصفة مستمرة، فأنت إما تفخم صراحة الحرف الأول فتتحصل على {صَامَ} ، وإما لا تفخمه فتتحصل على {سَامَ}.

2.ومن جهة أخرى فإن عناصر النغم ليس لها موقع في تسلسل الأصوات أي أنها ليست واردة بين صوت وآخر، وإنما هي واقعة على مصوت أو مجموعة من المصوتات، فعندما تحلل كلمة {في} فإنك لا تقول {فِي = فاء + كسرة + ياء} لأن هذه الياء لا ينطق بها، وإنما ورودها في الكتابة العادية هو للدلالة فقط على مد الكسرة التي قبلها، والتحليل الصوتي الصحيح هو: {في = فاء + كسرة ممدودة}. وقد درسنا هذا في الفقرة السابقة.

3. المد في العربية وظيفي وهو من العناصر الأكثر إنتاجا. وقد يتجلى هذا في الصرف حيث {فاعَلَ} تتقابل مع {فعلَ}. كما أن هذا المد يشبه النبر في انتقاله من بداية الكلمة إلى نهايتها وذلك مثل: {سام وسما ، سار وسرى ، جار وجرى}.

4. يعتقد البعض أن النبر وارد في العربية. ولكن هذا الورود إن ثبت لا يلعب أي دور وظيفي. والقواعد التي جاء بها بعض المستشرقين ومن حذا حذوهم لا تتلاءم أبدا مع النطق العربي.

7. المقاطع اللغوية

1. المقاطع اللغوية هي تجمع من الحروف والحركات المأخوذة من سلسلة كلامية ففي {كُتُبٌ} لدينا ثلاثة مقاطع {كُ + تُ + بُنْ}، وفي {كَتَبَ الدَّرْسَ} يكون التقطيع المقطعي كالآتي: {كَ + تَ + بدْ + دَرْ+ سَ}

وتحدد أنواع المقاطع حسب تجاور عدد الحروف والحركات في المقطع، وأشهر مقطع هو المكون من حرف وحركة وهو وارد في جل اللغات ويرمز له بالرمز CV حيث يشير C إلى الصامت و V إلى الصائت أو الحركة {قراءة الرموز اللاتينية تكون من اليسار إلى اليمين}.

إذا انتهى المقطع بحركة فهو مفتوح، مثل : {بِـ } و {في}.

واذا انتهى المقطع بحرف صامت فهو مغلق مثل: {منْ}.

وقد يكون المقطع مكونا من صائت واحد مثل { a } في الفرنسية. وقد يحاط هذا الصائت بصامت أو صامتين أو ثلاثة. فنتحصل على مقاطع من النوع :

CVC، CCVC ، CVCC ، CCCVC ، CCCVCC

2. اللغات تختلف من حيث استعمالها للمقاطع. فالعربية لا تعرف المقاطع التي تبدأ بصائت أي بحركة. ولا التي تبتدئ بصامتين وذلك لعدم الابتداء بساكن. وتكون لدينا القواعد الآتية التي تحدد أصناف المقاطع العربية.

قاعدة 1: في العربية كل مقطع يبتدئ بحرف صامت وصامت واحد. أي بـالمركب {حرف + حركة : C V}

قاعدة 2: في العربية ينتهي كل مقطع بحركة قصيرة V أو ممدودة W أو بصامت واحد C.

قاعدة 3 : انتهاء المقاطع بصامتين حالة شاذة وهي من ميدان الأداء وذلك عند الوقف في نهاية بعض الكلمات مثل { سَمْعْ } التي هي مقطع من النمط: C V C C.

3.بعض اللغات مثل اليونانية والعربية تصنف المقاطع من ناحية **الكم**. وهذا الكم مبني على التكافؤ الزمني بين الصامت والمد. فتصنف المقاطع إلى:

مقاطع قصيرة وهي من النمط : {حرف + حركة قصيرة} أي C V ويرمز لها بالرمز : U أو كما استعملنا هذا في أبحاثنا بالحرف: **ق** . وذلك مثل {بِـ} أو {لِـ}.

مقاطع طويلة وهي من النمط : {حرف + حركة طويلة} أي C W ويرمز لها بالرمز : ــــ أو كما استعملنا هذا في أبحاثنا بالحرف: **ط** . وذلك مثل {با} أو {لِـي}.

مقاطع متزايدة الطول وهي هامشية وتكون من النمط : {حرف + حركة طويلة + حرف} أي C W C ونرمز لها بالرمز : **طا** . وذلك مثل {هامْ} في {هامٌّ} أو تكون من النمط {حرف + حركة قصيرة + حرف + حرف} مثل {سَمْعْ} التي أشرنا إليها.

4. يعتقد الكثير أن النحويين العرب لم يعرفوا المقطع اللغوي وأن هذا الجهل عاقهم عن وصف لغتهم وعروضهم.

لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا، فالعرب استعملوا مفهومين يكافئان تماما مفهومي المقطع الطويل والقصير، وهما مفهوما **المتحرك والساكن**.

يمكن تعريف المتحرك والساكن كما يلي :

تعريف1: المتحرك هو حرف صامت متبوع بحركة مثل حروف {كَتَبَ}. ونشير له بالرمز العددي واحد : 1 مع الملاحظة أنه لا علاقة لهذا الرمز بالعدد نفسه.

تعريف2: الساكن هو حرف غير متبوع بحركة مثل الباء في {كَتَبْتُ}. مع الملاحظة أن رمز السكون الإملائي يدل على انعدام الحركة بعد الحرف وهو لا يشير لأي صوت. نرمز للساكن بالرمز : 0 .

والعلاقة بين المقاطع والسواكن والمتحركات تتلخص في المعادلتين :

المقطع القصير يساوي متحركا أي: **ق = 1**

المقطع الطويل يساوي متحركا + ساكن أي: **ط = 01**

فكما أننا نقنن أي كلمة وأي جملة بواسطة المقاطع الطويلة والقصيرة فإننا نقننها بواسطة السواكن والمتحركات فالجملة {العلم نور} تجزأ إلى مقاطع كما يلي:

اَلْ+ عِلْ+ مُ+ نو+ رُنْ

0 1 + 0 1+1 + 01 + 0 1

ط + ط+ ق+ط+ ط

5.انتماء اللغة إلى نظام من الأنظمة النغمية أو المقطعية ينعكس على شعرها. فالعروض العربي واليوناني من نمط واحد وهو العروض الكمي. والكم لا يلخص كما يظن بعضهم في المعادلة مقطع طويل يساوي مقطعين قصيرين. وإنما الكم يعني أن عدد المقاطع في البيت لا يكفي لوصفه وإنما هويته تأتي من ترتيب المقاطع الطويلة والقصيرة. { للمزيد من المعلومات انظر **نظرية الوزن** و**المعجم الحديث للوزن والإيقاع**.}

العربية تنفر من المقاطع المتزايدة الطول. هذا النفور يظهر جليا في الشعر حيث نجد القاعدتين:

قاعدة1: لا يتجاور في الشعر الساكنان إلا في نهاية أبيات بعض الأضرب.

قاعدة2: لا يتجاور في الشعر أربعة متحركات.

القاعدة الثانية مهمة جدا، وهي تابعة للمبدإ الآتي:

مبدأ: تنفر العربية من تتالي المتحركات.

هذا النفور يظهر جليا في تكوين الكلمات التي لا تتقبل إلا القليل من الحركات المتتالية، أُنظر إلى {كَتَبَ+ تُ} التي تجبرنا على إسكان الباء، وذلك لأن

كَتَبَتُ ثقيلة على الأذن العربية، وانظر إلى اسْتَفْعَلَ، فالسابقة {اسْتَــ} إن طبقت على أجوف مثل {قام} تُبقي على حال عين الفعل {اسْتَقَامَ}، وإن طبقت على ثلاثي سالم مثل {حسن} ألزمت إسكان فائه: {استحْسن} وذلك لأن {اسْتَحَسَنَ} فيه ثقل يأباه النطق العربي.

8.العربية والتصنيف الصرفي

1.يعرف **الصرف** بطرائق مختلفة يؤول معظمها إلى البحث عن قواعد تركيب الكلمات من الوحدات الدالة الصغرى. وهذا يقتضي تعريف هذه الوحدات الدالة وتعريف الكلمة.

الكلمة مفهوم يراه اللسانيون غامضا ولكنهم لا يستطيعون الاستغناء عنه. وهذه الكلمة لها دلالات مختلفة من بينها :

الكلمة قد **الوحدة الخطية** أو **المكتوبة** وهي ما يقع بين بياضين غير أن هذا يتناقض مع النحو. إذا قارنا بين المركبين: {بالدار} و {في الدار} فالأول يعد كلمة خطية واحدة والثاني كلمتين مع أن كل المركب تصدره حرف جر. والملاحظة نفسها تنطبق على المركبين {سوف أخرج} و{سأخرج}. ومنه فإن الكلمة التي هي في مخيلة الكثير مرتبطة بالكتابة غير صالحة للدراسات اللغوية.

ب.الكلمة قد تكون وحدة إيقاعية تحمل علامة فوق مقطعية تحددها وهذا لا ينطبق على كل اللغات. أما في العربية فإنه بإمكاننا اعتبار إمكانية الوقف مقياسا لتحديدها.

ج.ويمكن اعتبار الكلمة تركيبا من الوحدات الدالة **لا يمكن الفصل بين أجزائها**. أو أنها وحدة دالة **مستقلة** أي قابلة للظهور في خطاب. عن السؤال {من جاء؟} يمكنك الإجابة بـ : {هو} ولا تستطيع أن تقول {تُ}.

وفي: {هو أحب وطنه} و{أحببت وطني} يمكن الفصل بين الضمير المنفصل والفعل كأن تقول : {هو الرجل الذي أحب وطنه} ولكنك لن تفصل بين الفعل والضمير المتصل {ت}. وقد عرّف العرب الضمير المتصل بكونه لا يستطيع أن يسبق الفعل. وتغيير رتبة الوحدات هو دليل على الانفصال.

ولكن الاتصال والانفصال لا يعطي مقاييس عالمية. ففي العربية مثلا لا يُفصل بين أداة التعريف والاسم الذي تتصدره. فتقول في العربية {الكتاب} ولا تستطيع أن تقول { الـ جميل كتاب} ولكن هذا الفصل يحدث في الفرنسية فتقول : { le livre , le beau livre }.

عند النحاة العرب مفهوم الكلمة شبيه بالفونيم ففي قولهم { ما لا يدل جزء منه على جزء من معناه } قَرابة بين هذا المفهوم ومفهوم الفونيم. وحسب هذا التعريف ففي {السلامُ} ثلاث وحدات {ال+سلام + الضمة} تدل كل واحدة منها على معنى.

غير أنهم لم يعدوا وحدتين {استقام} التي يمكن تقسيمها إلى السابقة {استـ} + الفعل {قام}. وفي هذا نراهم خالفوا التحليل الحديث.

تقطيع الكلام إلى **مُرْفيمات** أي وحدات دالة صغرى لا يتم بطرائق مضمونة. ففي جمع التكسير {أوطان} نجد مدلول الوطن مع مدلول المذكر مع مدلول الجمع

في لفظ واحد دون أن نستطيع تقسيم الكلمة حسب كل هذه المدلولات. فالمرفيم هنا **مُدْمَج** .

وقد يكون المرفيم **مقطعا** مثل ما يحدث في الفرنسية je ne sors pas أي {لا أخرج}. فالنفي هنا تدل عليه لفظتان فصل بينهما الفعل. ونجد في بعض عامياتنا النفي معبرا عنه بطريقة مماثلة.

كل هذا يدل على أن عملية تقطيع الجمل إلى مرفيمات لا تتم دوما بالسهولة التي يوحي بها التعريف. والصعوبة تأتي غالبا لكون مبدإ الخطية لا تتقيد به دوما اللغات.

الصرف مرتبط أيضا بتصنيف الكلمات إلى أقسام وهو ما يسمى عند الغربيين **أجزاء الخطاب**. ويحدد النحويون هذه الأصناف حسب لغاتهم وقناعتهم دون أن يكون التصنيف دوما مقنعا. فإن كان التصنيف عند الفرنسيين يحتوي على ستة أقسام عموما ، فالعرب اكتفوا بثلاثة أقسام : الاسم والفعل والحرف. ثم فصلوا كل صنف حسب المقتضيات.

الصرف لا يخص ما كان من الكلمات ملازما شكلا واحدا في كل النصوص كالحروف وإنما خص في العربية جزءا من الأسماء والأفعال.

ويتغير شكل الكلمة في الجملة حسب عوامل نحوية عدة كالعدد والتذكير والتأنيث. ويسمى الصرف هنا **تصريفا** flexion. كما أن الصرف يخص أيضا إنشاء الكلمات وهو **الصرف المعجمي** Morphologie lexicale ويشمل **الاشتقاق** dérivation والتركيب والنحت.

2.بناء على طرائق تكوين الكلمات بواسطة المرفيمات يمكن تصنيف اللغات إلى صنفين أساسيان من اللغات :

أ.اللغات **العازلة** langues isolantes أو اللغات **التحليلية** analytiques. وهي التي لا تحدث فيها تغيرات صرفية كثيرة،كالصينية والفيتنامية.

ب.اللغات **التصريفية** langues flexionnelles وهي التي تحدث فيها تغيرات صرفية هامة وهي تنقسم بدورها إلى فرعين : اللغات **الإلصاقية** agglutinantes و**اللغات الإدماجية** fusionnelles.

في اللغات الإلصاقية المرفيمات واضحة وتكون غالبا سوابق أو لواحق ونموذج هذا الصنف من اللغات، التركية واليابانية.

في التركية كلمة أفلريمدي evlerimde التي تعني {في منازلي} تحلل إلى ثلاث وحدات ev-ler-im-de {أف} بمعنى منزل ، {لير} بمعنى الجمع ، {إيم} الضمير المتصل ، {دي} هو حرف الجر {في} .

في اللغات الإدماجية المرفيمات لا يمكن دائما تمييزها. ويقال أيضا إن التصريف هنا **داخلي**. أي أن التحويلات لا تجرى بواسطة إضافة العناصر إلى الجذر ولكن بواسطة تغيير يطرأ على الجذر نفسه وذلك بواسطة الحركات أو المد أو التضعيف كما يحدث في العربية.

التصنيف السابق قد يُختزَل أحيانا في تصنيف ثلاثي يشبهه. تصنيف يقسم اللغات إلى لغات عازلة isolantes ولغات إلصاقية agglutinantes ولغات تصريفية langues flexionnelles

والملاحظ أنه لا توجد لغة في العالم عازلة في كل صرفها أو إلصاقية أو إدماجية. وإنما يُمثِّل هذا التصنيف اتجاها. ولو وضعنا مثلثا رؤوسه الأصناف الثلاثة لوجدنا اللغات في مواقع تقترب من أحد الرؤوس وتبتعد عن الباقي.

3.تعد العربية لغة تصريفية إدماجية ولتقنين اتجاهها يلزم علينا أن نحدد بالإحصاء العناصر التي يكون فيها التكوين بواسطة الإلصاق أو بواسطة الإدماج.

في جمع التكسير عنصر الإدماج أكبر من عنصر التحليل الوارد في جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم. أما في الأوزان {استفعل} و{انفعل} حيث يمكن عزل سابقة {استـ } و{انفـ } التحليل غالب على الإدماج الموجود في {فاعل وفعّل وافتعل}.

4.ومن خصائص العربية استعمال الأوزان. والتجريد الذي استعمل في تنظير هذه الأوزان يشبه التجريد الرياضي الذي يستعمل الحروف **س**، ع، **ص**، للدلالة على المتغيرات العددية. وهو تجريد ناتج عن القياس الذي يستعمله الناطق باستمرار. ولا نعرف استعمال هذا النوع من النمذجة في لغات أخرى.

9.العربية والتصنيف النحوي

1.من أشهر التصنيفات اللغوية اليوم التصنيف الذي يجمِّع اللغات حسب ترتيبها للفعل {V} والفاعل {S} والمفعول {O}.

الصنف {**فعل فاعل مفعول**} أو VSO يمثل 15 % من اللغات المعروفة وتنتمي إليه اللغات السامية والسلتية langues celtiques.

الصنف {**فاعل فعل مفعول**} أو SVO يمثل 36 % من اللغات المعروفة وتنتمي إليه اللغات الرومانية romanes والسلافية slaves والجرمانية germaniques.

الصنف {**فاعل مفعول به فعل**} SOV يمثل 39 % من لغات العالم وتنتمي إليه التركية واليابانية والكثير من لغات أمريكا القديمة ولغات المحيط الهادئ.

من يدرس التركية يتعجب من هذا الترتيب فالجملة {سقى المطر الأرض} مثلا تترجم عندهم بالجملة {yagmur zemin sondurme} أي حسب الترتيب {المطر الأرض سقى }.

الاهتمام بهذا الترتيب جاء عندما لاقى نحو تشومسكي المطبق على لغات أوروبية من الصنف { فاعل فعل مفعول} صعوبات في التطبيق على لغات من نمط آخر. انظر {اللسانيات العامة وقضايا العربية }.

وهذا النوع من التصنيف يجعلنا نفهم أكثر تشبث النحاة العرب بالمبدإ الذي يقول إن **الفاعل يتبع دوما الفعل**. فهم يرفضون تحليل جملة مثل {النور عمَّ الكون} حسب النموذج { فاعل فعل مفعول}.

والترتيب {فعل فاعل مفعول} يظهر جليا في استعمال الضمائر المتصلة التي تأتي دوما بعد الفعل وذلك مثل {فهمت درسي}.وهذه الظاهرة عالمية : **فكلما كانت لغة من اللغات تجعل الضمائر واردة بعد الأفعال كلما كان اتجاهها نحو الترتيب {فعل فاعل مفعول}**.

غير أن هذا الترتيب يطرح قضية تحليل الجملة العربية إلى مكونات مباشرة فالتقطيع حسب المسند والمسند إليه في : { الزمانُ أبْلى وِدادي } يكون كالآتي :

مركب اسمي : الزمان

مركب فعلي : أبلى ودادي

ويجري التقسيم على الأساس { الزمان / أبلى ودادي }

وفي {أبلى ودادي الزمان} يكون التقسيم كالآتي {أبلى ودادي / الزمان}

غير أن الجملة {أبلى الزمان ودادي } لا يمكن تقسيمها حسب المركبات المباشرة التي نعرفها. وقد قلنا إن السبب يعود إلى كون المركب الفعلي هنا متقطعا. وتظهر هنا قضية تلاؤم اللغات التي يخالف ترتيبها ترتيب اللغات الغربية المبنية على الترتيب {فاعل فعل مفعول} مع التحليل إلى مركبات مباشرة.

2.ومن أنواع التصنيف المهمة تقسيم اللغات إلى لغات إعرابية ولغات غير إعرابية. اللغات القديمة كانت إعرابية ولكن ما انحدر منها ألغى الإعراب. ولكن ما زالت بعض اللغات مثل الروسية واللغات التي من عائلتها تستعمل الإعراب للتمييز بين وظائف الوحدات.

العاميات العربية ألغت كلها الإعراب الذي كان سمة الفصاحة. ويقتضي هذا التحويل دراسة خاصة سنقوم بها في الفصل القادم.

3. وتصنف اللغات حسب استعمالها **للمسند والمسند إليه**. فبعض اللغات لا تكتمل فيها الجملة إلا إذا اشتملت على فعل. وتسمى الجملة في هذه الحالة **جملة فعلية**. وبعضها يستعمل جملا بدون فعل وتسمى الجملة في هذه الحالة

اسمية. في الروسية تقول dom nov أي {المنزل جميل} وذلك دون اللجوء إلى الفعل وفي الفرنسية تقول la maison est neuve مع لزوم إيراد الفعل.

والعربية من اللغات التي لا تحتاج فيها الجملة دوما إلى فعل. غير أن تعريف الجملة الفعلية والجملة الاسمية عند النحاة العرب مرتبط بالترتيب لا بورود الفعل فيها. فبالنسبة للجمل الآتية : {العلم نور} ، {ينير العلم صاحبه} ، {العلم ينير صاحبه} لدينا :

{العلم نور} جملة اسمية بالمفهومين.

{ينير العلم صاحبه} جملة فعلية بالمفهومين.

{العلم ينير صاحبه} جملة اسمية عند النحاة العرب وفعلية بالمفهوم الغربي.

4. وهناك تصنيفات أخرى تنظر مثلا إلى استعمال أداة التعريف أو استعمال الفاعل.

فأداة التعريف في العربية مثلا واحدة بينما نراها في الفرنسية ولغات أخري تتغير مع العدد ومع الجنس. كما أن لغات كثيرة لا تعرف أداة التعريف وتعبر عن المفهوم بطرائق خاصة.

أما مفهوم الفاعل فقد يُعتقد أنه يشمل كل اللغات، ولكن اليابانية مثلا تستعمل جملا تامة دون الحاجة إلى الفاعل.

خصائص اللغات لا يمكن دوما حصرها ولكن إبرازها بالنسبة للغة من لغات يشرح لنا طريقة اشتغالها، ويؤكد لنا أن اللغات ليست معزولة وأن الكثير منها يملك مشتركات واضحة مع غيرها.

المبحث 2

قضية الإعراب

1. الإعراب ومستويات اللغة

أثارت قضية الإعراب ، وما زالت تثير ، جدلا بين المحافظين ، ومن يبتغون تجديد اللغة. وهذا الجدل مبني في كثير من الأحيان على خلط بين المفاهيم، وعدم الانتباه للواقع، وعدم مراعاة الفاعلين في ميدان اللغة.

يطالب بعض المجددين بحذف الإعراب من اللغة العربية، وهم لا يقولون أي لغة يقصدون، هل هذه اللغة التي يتكلمون عنها هي لغة التخاطب العفوي أي اللغة العامية أم أنهم يقصدون اللغة التي تستعمل في الأدب والتدريس وفي الإدارة والجرائد، أي اللغة الفصحى؟ أم أنهم يقصدون اللغة الثالثة التي يستعملها المثقفون في الخطاب الشفوي الذي كثيرا ما تجسده وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

إذا كان الأمر يخص العاميات فالإعراب زال منها منذ قرون، وإذا كان الأمر يخص لغة المثقفين فإن هؤلاء في كلامهم قد يعربون أحيانا ولا يعربون ولا يعتبر هذا عيبا عندهم إلا إذا لحنوا فنصبوا مرفوعا أو جروا منصوبا.

وإذا كان الأمر متعلقا باللغة الفصحى المكتوبة فهي معربة وجوبا وفي كل مواقعها سواء أظْهرتِ الكتابة المجردة من الضوابط علاماتِ الإعراب أم لم تظهرها.

2. الإعراب وتبسيط النحو

كثيرا ما يربط المجددون الاستغناء عن الإعراب **بتبسيط النحو** الذي تعقّده في زعمهم علامات الإعرابية. وهذا الربط فيه خلط بين مجالين مختلفين تمام الاختلاف: **اللغة ونظرية اللغة**. فتبسيط النحو الذي ينادون إليه ليس من ميدان تغيير النظرية النحوية التي بناها اللسانيون العرب منذ أجيال، ولكنه من ميدان تغيير اللغة نفسها، وتغيير اللغة ليس من مهمة المنظرين ولا المخططين. وإنما هو شأن يخص المستعملين وهو لا يأتي بقرار ارتجالي وإن كان لبعض الهيئات السياسية والأكاديمية بعض النفوذ على مستوى المدارس ووسائل الإعلام.

أما تغيير النظرية فقد يكون للمنظّر فيه بعض الشأن، ولكن المنظر متقيد بالاستعمال والنصوص التي يطبق عليها نظرياته ويتحقق من صحتها. ونصوص الفصحى تحمل علامات الإعراب قديما وحديثا. هل علينا أن نسكت عن هذه العلامات التي ترد في أواخر بعض الكلم، والتي يلاحظ وجودها الدارس؟ من البديهي أن هذا غير ممكن. ومن البديهي أنه لا يمكن تجاهل الإعراب في التدريس.

هذا لا يعني أن النحو التعليمي غير قابل للتبسيط. ولكن هذا التبسيط لا يمكن أن يأتي إلا من دراسات معمقة تستند إلى الأبحاث العالمية الحديثة. أما أن يأتي التغيير من جماعة لا خبرة لها ، ولا يقود عملها إلا الارتجال فهذا أضرُّ بالنحو من نفعه.

من الاعتقاد الشائع أيضا أن الإعراب سمة للغات القديمة، مثل اليونانية واللاتينية التي اندثرت أو تطورت وذلك بحذف الإعراب، فعلى العربية الفصحى أن تحذو حذو اللغات القديمة حتى تتطور.

هذا الاعتقاد له جانب من الصحة ولكنه لا يعني أن الإعراب زال اليوم من الوجود فكثير من اللغات الحالية كما ذكرنا هذا، مازالت تستعمل الإعراب، دون أي مشكلة.

3. مفهوم الإعراب

1.دراسة القضايا المتعلقة بالإعراب تقتضي قبل كل شيء تحديد هذا المفهوم.

من معاني الإعراب اللغوية الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي **الإفصاح والإبانة**.

لاحظْ أن الإفصاح يخص الناطق وأنه ربما يترك المجال لوجود ناطقين لا يفصحون .

وفي كتب النحو استعملت كلمة **إعراب** مرفوقة بالمدلولات الآتية :

أ.مدلول يجعله من مرادفات النحو.

ب. مدلول يقصد به تحليل الكلام نحويا.

ج. مدلول يخص الاستعمال وتنظير هذا الاستعمال.

2. استعمال الإعراب مرادفا للنحو يلاحظ في أقوال القدامى كالزجّاج {ويسمى النحو إعرابا ، والإعراب نحوا } أو في عناوين بعض الكتب كـ : **ملحة الإعراب** للحريري صاحب المقامات {ت 576 هـ} ، أو {سر صناعة الإعراب} لابن جني {392 هـ} .

أما الإعراب بمعنى **تحليل الكلام نحويا** فإننا نجده في المؤلفات التي خصصت للدراسات النحوية للقرآن الكريم كـ **مشكل إعراب القرآن** لمكي بن أبي طالب

القيسي {ت 437 هـ} و **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** لابن خالويه {ت 370 هـ} و **إعراب القرآن** للنحاس {ت 238 هـ}.

كما أننا نجد النشاط الإعرابي في الشروح المختلفة للشعر **كشرح المعلقات السبع** للزوزني أو شرح نصوص نثرية أو في الحواشي الخاصة بالمتون.

وعلى المستوى التعليمي فإعراب الجمل من النشاطات المألوفة وهو يشبه تقطيع الشعر في العروض. وهذا النوع من النشاط التعليمي غير مقتصر على العربية وإنما نجده في جميع اللغات. وهو يسمى في الفرنسية analyse grammaticale أي **التحليل النحوي** .والغرض منه تحديد الوحدات وأصنافها ووظائفها.

وهذا التحليل لا يخص فقط الممارسات على المستويات البسيطة. فالنحو التوزيعي يحلل الجمل إلى مكوناتها باستعمال الأقواس أو **عُلَب هوكيت** ونحو تشومسكي يستعمل المخططات الشجرية والتحويلات إلى غير ذلك من التقنيات المرتبطة بالمدارس اللسانية المختلفة.

ولو قسمنا النماذج اللغوية إلى نماذج توليدية ونماذج تحليلية فالإعراب بهذا المعنى ينتمي إلى النموذج التحليلي.

3.أما الإعراب بالمعنى الثالث فإن للنحاة اتجاهين في تعريفه بهذا المعنى ، فبعضهم يذهب إلى أن الإعراب أمر **لفظي** يتمثل في العلامات المتعاقبة على أواخر الكلم والبعض الآخر يرى أنه أمر **معنوي** والعلامات دالة عليه.

ويرتبط الإعراب بنظرية العامل وهذه بعض التعاريف القديمة له :

أ.{الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث : ضم وفتح وكسر ، أو حركتان منهما فقط ، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل}، المبرد {ت 285 هـ}.

ب. {الإعراب أن تختلف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل} ،أبو علي الفارسي {ت 377 هـ}.

جـ.{الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها} الجرجاني {ت 471 هـ}.

د.{الإعراب تغير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظا أو تقديرا بتغير العوامل في أولها ، ابن الخشاب {567 هـ} .

4.وبالنسبة لموقع التغير لاحظ ابن هشام {ت 761 هـ} أن النحاة جرت عادتهم بجعل محل الإعراب في الآخر. ولكن الإعراب قد يكون في غير الآخر ، وذلك مثل {تفعلان} حيث علامة رفع الفعل هي النون وهي ليست جزءا من الفعل وإنما هي شيء اتصل بآخر الفعل. ثم أضاف قائلا: {وإنما صح ذلك لتنزل الفعل والفاعل عندهم منزلة الكلمة الواحدة . والذي يظهر أن الأحسن أن يقال : تغير في الآخر أو ما ينزل منزلة الآخر ، أو يقال : في الآخر حقيقة أو مجازا}.

5.لاحظْ أن قضية نهاية الكلمة تطرح قضية تعريفها فنحن هنا أمام مفهومين لها:

مفهوم مرتبط بالنحو العربي الذي يقربها من مفهوم المورفيم. ومفهوم الوحدة المستقلة التي لا تقبل التجزيء.

6.إشكالية تحديد مجال علامات الإعراب تشبه قضية تحديد مجال القافية ولذا فإن النحويين أصبحوا يتجنبون تحديد هذا الموقع فقالوا :

{الإعراب تغير في الكلمة لعامل }، أبو حيان {ت 745 ه}

{الإعراب تغيير لعامل ، لفظا أو تقديرا} ، السيوطي.

ومن النحويين من عرّف الإعراب مستندا إلى وظيفته وذلك مثل : {الإعراب هو الحركات المبينة عن معاني اللغة ، وليس كل حركة إعرابا} ، الزجاجي {ت 337 ه} .

{فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين} ابن فارس{ت 395ه}

{الإعراب ما جيئ به لبيان مقتضى العامل، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف}، ابن مالك {ت 672 ه}.

4. آراء النحويين في الإعراب

1.الذي شغل النحويين منذ القدم هو **لزوم أو عدم لزوم حركات الإعراب** في العربية. واللزوم مرتبط بتأدية وظيفة مهمة هي الوظيفة التمييزية التي تبنى عليها معظم المفاهيم النحوية.

معظم النحاة رأوا في الاعراب **تمييزا للمعاني النحوية** وذلك باستثناء **قطرب** الذي اعتقد أنه { لم يدخل لعلة وإنما فقط لتخفيف النطق وتجنب التقاء الساكنين}.

واستدل الأولون بأمثلة كثيرة مثل {ما أحسن زيد} التي تتغير معانيها حسب الحركات التي تنهي كلمة زيد. ومثل {ضرب زيد عمر}.

2.أفكار قطرب تتلخص في أمرين : التقابل غير الموجود بين علامات الإعراب والمعنى ووظيفة الإعراب الحقيقة.

بالنسبة لعدم التقابل بين المعانى وعلامات الإعراب يقول قطرب : {نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعانى وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك :**إن زيدًا أخوك**، و**لعل زيدًا أخوك**، و **كأن زيدًا أخوك** اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه، واتفق معناه قولك :**ما زيد قائمًا و ما زيد قائم** اختلف إعرابه، واتفق معناه.}

لننظر إلى هذا القول بإمعان. فلْنسمِّ **تا** الدالة التي تربط بين الشكل والمعنى أو بين الدال والمدلول : **تا** : دال > مدلول

الدالة **تا** ليست غامرة وذلك لأن كلمات اللغة لا تستطيع أن تستوفي كل المعاني التي يمكن إيجادها في هذا العالم.

كما أن هذه الدالة ليست متباينة لأن بعض الكلمات تختلف في الشكل وتتفق في المعنى وتعرف هذه الظاهرة بالترادف وهي موجودة في كل لغات العالم.

وإضافة إلى هذا فإن لكل دال عدة مدلولات حسب السياق. أي إن مفردات اللغة يشير بعضها إلى أكثر من معنى. وهذه الظاهرة معروفة وعالمية وتسمى تعدد المعاني polysémie بولسيميا. والعرب برروها بكثرة المعاني التي تفوق عدد المفردات.

فالوضع المثالي حيث كل معنى يقابل كلمة وكلمة واحدة غير موجود في أي لغة من لغات العالم. فما بالك إذا اقتصرنا على الأوضاع الإعرابية الأربعة الرفع والنصب والخفض والجزم وتحقيقاتها بالحروف والحركات ؟

أضف إلى هذا أن الأمثلة التي جاء بها قطرب مرتبطة بالدلالة العامة أي المعجمية التي تحملها إنَّ وكأنَّ ولعلَّ. والنحويون في معظمهم كانوا أكثر واقعية فاقتصروا على الدلالة النحوية أي المرتبطة بالوظيفة وهذه هي التي تقتصر عليها علامات الإعراب شأنها شأن كل الأدوات أي ما سميناه بالوحدات النحوية.

وبالنسبة للدلالات النحوية فهي لم تتغير في الأمثلة الثلاثة **إن زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخوك**، و **كأن زيدًا أخوك** لأن زيدا في كل الحالات مسند إليه وأخوك مسند.

ومن الواضح أيضا أن الأوضاع الإعرابية الأربعة لا ترتبط بصفة تمييزية مع كل الدلالات. فرفع الاسم يخص الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها ، ونصب الاسم يخص المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والظرف والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء والمنادى. أما المجرورات فهي تتلخص في ما جاء بعد حروف الجر أو في موقع المضاف إليه . أضف إلى هذا التوابع من نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل. وسترى أنه لو أردنا بصفة مثالية أن نقرن بكل دلالة نحوية علامة إعرابية واحدة لاحتجنا إلى عدد من الإشارات ، إن اقتُصِرت على صوت واحد، فهي ستتعدى إمكانيات جهاز النطق للتعبير عنها.

3. بالنسبة لدافع استعمال الإعراب نرى قطرب يقول ما مفاده :

{ وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف. فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل.

وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام.

ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة

لأنَّهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان.}

هذه الفقرة تستلزم شرحا. فالمقصود بالوصل هو تتالي كلمتين. وللنظر إلى هذا التتالي عندما يلتقي الساكنان نورد الأمثلة الآتية: { مِنْ بَعيد و منَ الدار} ، {دافعْ عَنْ نَفسك و الدفاعُ عنِ النّفس} التي ترينا أن التقاء الساكنين أوجب تحريك الحرف الأول والظاهرة معروفة في اللغة **وهي عامة ولا تقتصر على الإعراب**.

ظاهرة تحريك ما قبل الساكن عند الوصل موجودة أيضا في العامية. في بيت **ابْن كَـرِّيـوْ** شاعر الجنوب الجزائري الشطر: {قَمْر اللَّيْل خْوَاطْرِي تَتْوَنَّسْ بِيهْ } يقطع عروضيا كما يلي :

قَمْ/رَلْ/لَيْ/لَخْ/وَاطْ/رِي/ تَتْ/وَنْ/نَسْ/ بيهْ

ونرى أن السين الساكنة بقيت على حالها بينما أُتبِعتْ راء {قمر} بفتحة خفيفة وكذا اللام الأخيرة من {الليل}. ولكن هل أعرب الشاعر؟

لا لم يعرب. فلو أعرب لضم الراء وكسر اللام قائلا {قمرُ الليلِ}

وقد أعطينا القاعدة التي تبقي على سكون الوقف أو تحريكها بفتحة بينية لا تتغير في كتابنا { الهادي إلى أوزان الشعر الشعبي}.

ويحتوي باقي النص المذكور اعتبارات حول إيقاع اللغة حيث لاحظ أن الشائع في اللغة هو إتباع متحرك بساكن أو متحركين بساكن ، وأن اللغة نبذت التقاء الساكنين والتقاء أربعة متحركات في حشو الشعر وحشو الكلمة. وأرجع هذا إلى التأدية التي يراها متوازنة ، تسوي بين مدة نطق الساكن التي تتطلب الإطالة ومدة نطق المتحرك التي تتطلب السرعة.

ومهما تكن صحة هذا الرأي فالوظيفة الفونولوجية لحركات الاعراب حقيقة ولكن هذا لا يلغي أبدا وظائف أخرى. ثم إن الإعراب لا يقتصر على الحركات ولا يكون دوما في نهاية الكلمات.

4. إلا أن بعض المستشرقين الذين وافقهم قلة من المحدثين العرب ، تمسكوا برأي قطرب. لا بل حرفوه ، وغالوا في الرأي إلى حد غير معقول زاعمين أن الإعراب من اختراع النحاة وأن العرب لم تكن تعرب في كلامها. ولكن النصوص وخصوصا النصوص الشعرية هنا تثبت وجود الإعراب. فوزن الشعر يختل إن أدخلنا الوقف على كلماته. كما أن القافية مبنية على الإعراب.

انظر إلى القصيدة التي مطلعها :

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجلُ

فالروي هنا الواو وما ينهي الأبيات من المرفوعات. أي إن القافية مبنية على التكرار الصوتي ولكن أيضا على التكرار الإعرابي.

أما القصائد التي قافيتها مقيدة مثل قصيدة ابن باديس :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسبْ

التي بنيت على الوقف فإنها تكوّن قلة قليلة من الشعر العربي. {انظر إحصائياتنا في نظرية القافية}.

وإن دل هذا على شيء فهو يدل على تمسك الشعراء بالإعراب وتفضيلهم المعرب على المبني.

أضف إلى كل هذا الخطأ الفادح في تفكير قطرب ومن حذى حذوه وهو المقابلة بين الوقف والإعراب والظن بأن الوقف هو نفي الإعراب. مثال واحد يثبت خطأ هذه الفرضية في {جاء المطرُ} و{نضجت الفاكهةُ} يلغي فعلا الوقفُ الإعرابَ. ولكن في {جاء المسلمون ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين}. الوقف يسكن النون ولا يستطيع أن يزيل الإعراب. وهذا ناتج عن موقع الإعراب الذي هو ليس دوما في النهاية. فكيف تُقرأ إذن هذه النصوص التي زعم أنها غير معربة في الأصل ؟

5.التضارب في الآراء آت من دوافع شخصية كالكراهية أو التبعية والاعتماد على تاريخ لغوي لا نعرف عنه إلا القليل. كما أن الأفكار الخرافية في المجال اللغوي والتي نلاحظها في كل المجالات تأتي دوما من قلة في الاطلاع والتكوين.

كل هذا لا يمنعنا من القول بأن في اعتبارات قطرب عناصر لا يمكن نكران صدقها.

أ.فالوظيفة الصوتية للإعراب موجودة وهي تخص كل أوضاع الوصل في الفصحى كما أنها تخص العامية التي ألغت الإعراب.

ب.الإعراب لا يميز دوما بين المعاني سواء كانت عامة أو مقتصرة على الوظيفة. ولكن هناك أوضاع يلعب الإعراب فيها دورا تمييزيا. والنحاة أعطونا من الأمثلة بما فيه القدر الكافي.

ج. إهمال العاميات للإعراب سببه تاريخي ولا يعني هذا أبدا أن الإعراب عيب في اللغة أو ظاهرة اصطناعية. فالعديد من لغات العالم ما زالت اليوم محافظة على إعرابها.

5.منطقية الإعراب

1.يعتقد الكثير أن الإعراب معقد وأن هذا التعقيد آت من اعتباطية القواعد التي تسنه. ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح. ولو بحثنا عن منطقيته وأسقطنا هذا على التعليم لظهر لنا الإعراب أسهل مما يتصور الكثير. وفي الحقيقة فهو بسيط في مبدئه الذي يقول بأن المسند إليه مرفوع في الأصل والفضلة منصوبة والجر مقتصر على ما تلى بعض الحروف أو ما كان متمما للاسم أي مضافا إليه.

2.أول شيء متعلق بالمنطقية يخص الاختيار، وذلك كأن نطرح على أنفسنا مثلا السؤال : لماذا رفع الفاعل ونصب المفعول؟

قد نتجه نحو الخصائص الصوتية، فنقول إن الضمة تتطلب جهدا في النطق فهي تقتضي تدوير الشفتين إضافة إلى تضييق التجويف الفموي ويتناسب هذا مع القوة والضمة تصلح إذن للأقوى أي لمن يقوم بالفعل. والفتحة التي هي أوسع الحركات خفيفة تتناسب مع من هو عرضة للفعل. والكسرة هامشية تكمل الاختيارين. هذا تفكير يشبه بعض الآراء الموازية حول قوة الأصوات وضعفها وعلاقتها بالدلالات. وهي آراء يمكننا التشكيك في صحتها.

ولكن هناك تبرير آخر نسوغه للقارئ وهو يخص نسبة الورود. فالفضْلات هي الأكثر تداولا في الكلام ، ولذا فإنها خُصّتْ بالحركة الأكثر ورودا وهي الفتحة، ثم بالترتيب جاءت الضمة مع المسند إليه والكسرة مع ما تبقى من أوضاع نحوية.

فموقف الناطق من كثرة ورود الحركات يكون شبيها بموقف الشاعر الذي يختار تلقائيا القوافي التي رويها كثير الاستعمال في اللغة كاللام والميم والراء ويتجنب ما قل استعماله كالثاء والضاد { انظر نظرية القافية}

كما أن هناك تفسيرا ثالثا وهو اللجوء إلى مفهوم اعتباطية الدليل. فنقول إن اختيار علامات الإعراب جاء بالوضع دون مبرر حقيقي.

3.التساؤل الثاني حول الإعراب يخص العدد. لماذا اختارت العربية ثلاث حالات إعرابية بدلا من الخمس أو الست التي نجدها في لغات أخرى؟ والجواب عن هذا هو أن العربية استعملت أصغر العلامات للتعبير عن الإعراب، وهذا الصغر مجسد في الحركات سواء كانت قصيرة أو ممدودة. فتبع بذلك عدد الحالات الإعرابية عدد الحركات الثلاث. ولو كان الاختيار في اتجاه عدد أكبر لاضطرت العربية إلى استعمال حروف صوامت مما يحدث خلطا مع حروف الصرف.

ويدخل استعمال الحركات في خصائص العربية : فالصوامت استعملت لبناء الكلمات فهي أساس المعجم، والحركات استعملت لتحديد الوظائف كالبناء للمجهول والتمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول {ملهِم} يقابل {ملهَم} في: {الطبيعة ملهِمة} ، و {الأديب ملهَم}.

لاحظ أن العدد 3 كأنه من خصائص لغتنا: المعجم معظمه مبني على الثلاثي والحركات ثلاث والإعراب ثلاث حالات.

4.القضية الثالثة التي تخص الإعراب هي في التمييز بين المبني والمعرب. أو: لماذا خص الإعراب وحدات دون أخرى ؟ الإعراب في جل اللغات يخص الاسم وذلك أن الوظائف المعروفة كالفاعل والمفعول والمبتدإ والخبر موكلة إليه. والنحاة نظروا إلى المحل قبل أن ينظروا إلى التحقيق أي إلى ظهور العلامات الإعرابية. فالاسم الصريح إن لم يكن هناك مانع صوتي تظهر عليه عموما الحركات. وقد يقول قائل إن بعض الوحدات النحوية تحمل فعلا هذه الدلالات. فالضمير في {خرجت} فاعل

وفي {أنا صديق المحرومين} مبتدأ. ولكن اختيار الناطقين ذهب في اتجاه الاقتصاد الذي اقتضى قصر الوحدات الأكثر ورودا وهذا القصر في الشكل مانع من موانع ظهور الحركات الإعرابية. والنحاة محقون في استعمال التقدير وجعل الإعراب متعلقا بالمحل والوظيفة.

5.أما الفعل المضارع فالإعراب فيه جاء لأغراض أخرى غير أغراض الاسم. وهذه الأغراض تخص عموما الصيغ. فهو جاء مثلا مدعما للتقابل بين المضارع والأمر {تَخْرُجُ ، أُخْرُجْ}. التقابل مصدره الأول هو ورود حرف المضارعة أو عدم وروده. والفصحى دعمت هذا التقابل بتمييز آخر جاء في نهاية الفعلين. ونحن نعرف أن العامية اكتفت بالتمييز الأول.

جل اللغات تعبر عن الأمر بالحذف. وذلك راجع لأسباب نفسية وهو أن الأمر يقتضي إلى جانب ارتفاع اللهجة السرعة في التعبير والاختصار. في الفرنسية مثلا التقابل بين{ tu sors / أنت تخرجُ} و{ sors / اخرجْ} مجسد في حذف الضمير.

أما حروف المعاني فإنها غير معنية بالإعراب تماما. كما أنها غير معنية بالصرف. وجمودها تابع لطبيعتها.

6.الأمثلة التي تُظهِر منطقية الإعراب كثيرة. وعلى اللسانيين البحث عنها وتجسيدها في التعليم. وذلك أن نجاعة الشرح والاستدلال في التعلم لا تقاس.

5. الإعراب والوسائل التمييزية الأخرى

1.لتحديد الوظائف اللغوية تستعمل اللغة طرائق مختلفة والإعراب يتزامن مع هذه الطرائق. في اللغات التي لا تستعمل الإعراب توظف **الرتبة.** ففي الفرنسية عندما تقول {la pluie a arrosé la plaine : المطر سقى السهل} فإنك تستعمل الترتيب فاعل فعل مفعول. وإن غيرت الرتبة وقلت {la plaine a arrosé la pluie : السهل سقى المطر} فالسهل يبقى فاعلا وذلك رغم الاستحالة الدلالية. فالفاعل يتقدم هنا دوما المفعول.

في الروسية التي هي لغة إعرابية يمكن تقديم المفعول على الفاعل دون أن يتناقض هذا مع المعنى.

2. في العربية قد تقول: {سقى المطرُ السهلَ} و{سقى السهلَ المطرُ} معبرا عن المعنى نفسه. وعندما تغيب علامة الإعراب كأن يكون الاسم مقصورا فالرتبة تلعب هذا الدور. وذلك مثل:{تصدر الداني العالي}.

تغيير الرتبة يدخل في إطار **حركية الوحدات.** فعلى مستوى الأصوات لا تتغير رتبة الأصوات إلا وتغير المعنى أو انعدم. انظر ما يحدث عند تبديل رتب الحروف في {كتب}. أما في الجملة فللكلمات بعض الحرية. وذلك في كل اللغات. فبعض أصناف الكلمات قابلة لتغيير أماكنها في الجملة وبعضها جامد.

في العربية لا يمكن تغيير رتبة العديد من الوحدات كأداة التعريف والضمير المتصل. وحتى جواز التقديم والتأخير يتبع قواعد معينة حدد النحاة الكثير منها. إلا أن حركية الكلمات أكبر في اللغات الإعرابية. والشعر العربي استغل هذه الحركية

ليتلاءم الكلام مع الوزن والقافية أو ليلبي أغراضا بلاغية وعلماؤنا أبرزوا أهمية الرتبة في البلاغة.

إن الإعراب الذي يظهر كقيد، له وجه آخر يتمثل في الحرية في التقديم والتأخير وفي القيام بمهام بلاغية لا تؤديها وحدات أخرى.

3.لو تأملنا المثال الآتي { أخذ العصى الفتى } لرأينا علامات الإعراب غير ظاهرة ولكن تقديم المفعول جائز هنا وذلك لأن المعنى يدل على الفاعل والمفعول. فالمعنى يقوم هنا مقام الرتبة. ولكن في الفرنسية لا يجوز هذا. ففي الجملة { le livre a lu l'élève/ قرأ الكتاب التلميذ} ، لا يمكن أبدا للدلالة إسناد الفاعلية للتلميذ لأن الرتبة غالبة. في اللغات التي لا تعرف الإعراب تكون الرتبة مهيمنة على باقي الوسائل التمييزية.

4.في حالة تغييب علامات الإعراب قد يحتمل النص تأويلين. الجملة: {فهم التلميذْ المعلمْ} التي نستعمل فيها الوقف تؤوَّل بطرائق مختلفة. فالتلميذ قد يفهم المعلم؛ أي يفهم الدرس الذي ألقاه المعلم، أو ربما يفهم السؤال الذي وجه إليه، ولكن قد يكون الفاعل في هذه الجملة هو المعلم الذي يفهم المقصود من كلام التلميذ، أو ينتبه إلى صعوباته في تلقي الدروس أو يفهم تعبه ، إلى غير ذلك من التأويلات.

فنحن إذن في هذه الحالة بين اختيارين: {فهم التلميذُ المعلمَ}،{فهم التلميذَ المعلمُ} وعندما يكون الاختيار تكون الوظيفة.

ولكن في الجملة {فهم التلميذُ الدرسَ} لا يكون هناك اختيار فالوظيفة يدل عليها المعنى، وتظهر حركة الإعراب كأنها حتمية، زائدة، **من ميدان الحشو** ويمكن الاستغناء عنها.

5.في الجملة {فهمت التلميذة المعلم} ينعدم الاختيار أيضا، والدافع هنا ليس دلاليا وإنما هو الرابط النحوي بين الفعل والفاعل، شأن هذه الجملة، شأن التركيب: {فهم التلميذة المعلم} حيث الفاهم هنا هو المعلم حتما.

6.وخلاصة القول فإن تحديد الوظيفة يأتي غالبا من أمر من الأمور:

الرتبة: وهي السائدة في اللغات الخالية من الإعراب.

العلاقات النحوية: بين المسند والمسند إليه، كالتذكير والتأنيث؛ أي الجنس، وكالعدد، وطبيعة المسند إليه: هل هو عاقل أم غير عاقل.

الدلالة عندما تكون مميزة.

الإعراب عندما يكون ممكنا.

قد تجتمع كل هذه العناصر في الجملة وقد لا تجتمع، وقد تتساوى في الإفادة، وقد تفرض إحداها الصدارة على الباقي.

ويظهر من خلال هذا أن علامات الإعراب قد تكون مميزة وحدها أو قد تكون مشاركة في التمييز.

6. التبليغ والتمييز في اللغة

1.حصْرُ الإعراب في التمييز بين الوظائف ، والاعتقاد بعدم أهميته ، ناتج عن الظن بأن التمييز يكون بواسطة سمة واحدة.

لننظر على سبيل المثال الثنائية : {سار/ صار} والتي يميز بين الحرف الذي يتصدر كلا منهما التفخيمُ والترقيقُ. يقول اللسانيون إن تغيير المعنى بواسطة هذه

الصفة تمييزي. ولكن الواقع اللغوي لا يكتفي بالتلفظ بكلمة واحدة والتواصل يكون حده الأدنى هو مجال الإفادة أي الجملة.

لو بحثت عن جملة تعوض فيها {سار} بـ{صار} لما وجدتها إلا بمشقة. فأنت تقول : {سار فلان في الطريق} و{صار الجو لطيفا}. ولا تقول : {صار فلان في الطريق} ، أو {سار الجو لطيفا}.

وترجع صعوبة إيجاد أمثلة حيث يكون التمييز على مستوى الجمل لا على مستوى الكلمات، إلى كون الحقل الدلالي لإحدى الكلمتين يختلف تماما عن الحقل الدلالي للأخرى.

أضف إلى هذا أن التشابه اللفظي بين {سار} و{صار} يختلف عندما ننتقل إلى المصدر أو بعض المشتقات الأخرى كـ{السير والمسار} من جهة ، و{الصيرورة والمصير} من جهة أخرى.

2.على المستوى الصرفي نرى مثلا في البناء للمجهول لزوم استعمال علامتين للدلالة عليه : {فَعَل / فُعِل ، يَفْعُل / يُفْعَل} وذلك مثل: {رفَع/رُفِع} و {يَكْتُب / يُكْتَب}. وفي كثير من الأمثلة نرى لزوم اللجوء لأكثر من علامة للتمييز بين الوحدات والصيغ.

3.على المستوى التركيبي نرى أن تحديد الدلالات يتم في كثير من الأحيان بطرائق مختلفة. في الفرنسية نرى مثلا دلالات الجنس والعدد تحملها أداة التعريف. فتقول :{ le cheval , les chevaux / الحصان الأحصنة} وتقول في: { القط ، القطة ، le chat, la chatte }.

وكما نرى فإن دلالات العدد أو الجنس لا يكتفى فيها غالبا بأداة التعريف. ومخافة اللبس جعل الذين وضعوا الإملاء الفرنسي يضيفون علامات خطية عندما تكون الدلالة في المنطوق محمولة من طرف الأداة وحدها.

في العربية أداة التعريف واحدة ولكن هذا لا يمنع من أن الدلالات النحوية تكون واردة في أكثر من موقع في الجملة.

4.ومنه فإن **التمييز في اللغة نادرا ما يكون على مستوى واحد، ونادرا ما يكون بواسطة رمز واحد، وإنما يدخل في تمييز الوحدات بعضها عن بعض أكثر من عنصر، وذلك لمتطلبات التبليغ. فالتبليغ يكون بواسطة علامات متعددة وكلما كانت هذه العلامات واضحة، واقعة على أكثر من مستوى ، كلما كان التبليغ أجود.**

7

الإعراب ومجالات التمييز

1.يحصر الكثير من الدارسين الوظيفة التمييزية للإعراب في الثنائية {فاعل، مفعول به} وهذا خطأ. فالمجالات التمييزية للإعراب كثيرة.

في الجملة: {جاءت صديقتُنا صباحا} لو أسكنت نهايتها وقلت {جاءت صديقتُنا صباحْ} لتغير المعنى. ويظهر أن الإعراب هنا لازم. أما العامية التي تستغني عن الإعراب فإنها لتفادي اللبس تستعمل التركيب {في الصباح} للدلالة على ظرف الزمان.

وبالنسبة للحال فجملة كهذه {جاء ماشيا} تحول إلى {جا يمشي}. وعندما لا يكون اللبس فإن العامية تبقي على التركيب الفصيح مثل {جاء خائفا} التي تصبح {جا خايفْ}. وذلك لأنه لا يمكن تعويضها بالجملة: {جاء يخاف}.

2.أما المضاف إليه فإن الدلالة عليه تكون بأكثر من رمز في الجمل الآتية: {جاء صديقنا ، جاء صديق يحيى ، جاء صديق الأسفار} نرى على محور التعويض التكافؤ بين الوحدات الثلاث { نا ، يحيى ، الأسفار} مما يرينا أن علامة الإعراب الغائبة من الضمير ومن {يحيى} لا تخل بالمعنى فهي إذن في {الأسفار} من ميدان الحشو أو أنها تأكيدية.

وفي الحقيقة فإن المضاف إليه الذي يسمى في بعض اللغات مكمل الاسم محدد بواسطة تعريفه وكون المضاف أي الاسم الذي يكمله أي المضاف نكرة.

3.في بيت المعري :

كمْ صائنٍ عن قبلةٍ خدَّه سُلِّطت الأرضُ على خدِّه

إظهار حركة الإعراب في {خدّ} الأولى يظهر لازما أكثر مما هو في جملة مثل { صَانَ الخد عن قبلة} وذلك أن القارئ متعود على نصب المفعول بواسطة عامل هو الفعل ولكنه غير متعود على نصبه عندما يكون العامل اسم الفاعل. وكل هذا مرتبط بالكفاءة.

4. في لغة المثقفين العفوية الفصيحة، الاتجاه هو نحو حذف حركات الإعراب. ولو تمعنا في طرائق هذا الاختزال لرأينا أن الناطقين يستعملون الوقف

فيؤدون جملة مثل : {ذهب التلاميذ إلى المدرسة هذا الصباح} مهملين حركة الذال والحاء وأيضا تاء المدرسة حسب قواعد الوقف المعروفة.

غير أن الإعراب يُفرَض عليهم أحيانا. في: {جاء معلمك ورأيت معلمك ومررت بمعلمك} لا يمكن إسكان الميم الثانية ومن لم يورد الحركة المناسبة فإنه يلحن. وفي:{جاء الصالحون ورأيت الصالحين ومررت بالصالحين} الاختيار بين الواو أو الياء لازم. ومن قال: {جاء الصالحين} فهو إما أنه لحن أو أنه نَهَج نَهْج العامة الذين اختاروا الياء في حالات الرفع والنصب والخفض.

المبحث 3

النظام المقطعي بين الفصيح والعامي

1. العامية المشتركة

1.لما نتكلم عن العامية العربية فإن استعمال صيغة المفرد قد تظهر غير علمية وذلك أن اللغات وخصوصا اللهجات تتغير عبر الزمان وحسب المكان. والعامية العربية عاميات. عاميات الأمس وعاميات اليوم، وعاميات كل بلد ، بل وعاميات كل جهة من كل بلد.

ولكن التغير اللغوي حسب العوامل الاجتماعية والزمانية ، لا يمنع أبدا من نمذجة الواقع وافتراض **مُشترَكٍ لغوي** بين كل الأنظمة.

2.كل العاميات العربية استغنت عن الإعراب وعن المثنى وعن بعض الأدوات النحوية وعن بعض الأوزان الصرفية وعن البناء للمجهول وحرية الرتبة. فهذا التعامل المشترك هو الذي يمكن دراسته في إطار لغة عامية عربية وذلك بمراعاة تنوعاتها.

والتحولات المشتركة تجعلنا نؤمن بأن التغيير الذي طرأ على الفصحى داخلي ، بنوي ، وليس ناتجا عن التأثر باللغات الأخرى. فلا الفارسية ولا التركية ولا اللغات

المحلية أثرت في بنية العربية. أو أن التأثر اقتصر على بعض المفردات أي على المعجم وهو تأثر نجده في كل اللغات.

3.ومن جهة أخرى، فإن نكران المشترك بين العاميات له دوافع إيديولوجية نلمسها لدى من يميل إلى الوطنية الضيقة التي تجعله ينظر إلى اللهجات كلغات منفصلة عن الفصحى ومتغايرة فيما بينها تغايرا ينفي كل تشابه.

2. مجالات المقارنة

1.أحسن طريقة للبحث عن المشترك هو أن نقارن العاميات بالفصحى وليس أن نقارن مباشرة بين العاميات. وذلك لسببين رئيسين أولهما أن آليات التغير تكون تقريبا مشتركة ، ودوافعها كلها مبنية على الاقتصاد والتواصل والنمذجة. أما السبب الثاني فهو راجع لاستعمال الخزان النظري العربي الذي شيده نحاتنا مدة قرون. والذي وصف الفصحى بطريقة شاملة.

2.الابتعاد عن النحو العربي قاد المستشرقين إلى عدم تمكنهم من وصف العاميات. لأنهم أسقطوا مفاهيم نحوهم عليها. والتاريخ أثبت لنا أن إسقاط نظرية خاصة بلغة ، على لغة أخرى ، يقود إلى أخطاء جسيمة.

يبقى أنه بإمكاننا اللجوء إلى مدرسة لسانية حديثة. ولكن هذا يتطلب تحويرا لمفاهيمها وتطويعا لقواعدها حتى تطبق على العربية وهذا لم ينجز. وإنما ما أنجز فهو بعض التحاليل في مجالات ضيقة ليست لها صفات الشمولية.

3.ثم هل نحن في حاجة إلى تقعيد العاميات، ونحن نعرف أن هذا التقعيد يسير في خط من يريد فصلنا عن فصحنا ؟

ثم ما فائدة هذا التقعيد وعامية اليوم ليست عامية الأمس ولا هي عامية الغد؟ والآنية المنشودة في الدراسات اللسانية أصبحت لا معنى لها.

المنهجية التي سنتبعها تنظر إلى العامية من ناحية مستوياتها المختلفة باستعمال النحو العربي بمفاهيمه ومصطلحاته.

4.قد يقول قائل وكيف ستفعل مع الإعراب وعلاماته غائبة ؟ وأقول إن الإعراب هو قبل كل شيء تحديد الوظائف مع وجود علامات الإعراب أو في غيابها. وسنظهر في باب لاحق أنه لا مانع أبدا من إعراب الجمل العامية.

3.الحروف والحركات في العامية والفصحى

1. قبل أن ندرس النظام المقطعي للعامية فإنه يجدر بنا أن نتطرق للصوامت والصوائت في العامية. لو أحصينا هذه الصوامت لوجدناها نفسها وبنفس المخارج والصفات. فالباء في العامية هي الباء الفصيحة مخرجها الشفتان وهي مجهورة في الاستعمال ولا تتقابل مع أي عنصر مهموس وإنما تتقابل مع الميم بواسطة الغنة وعدمها. والتاء ذولقية شديدة تتقابل مع الدال بواسطة الجهر وتتقابل مع الطاء بواسطة التفخيم. والثاء ذولقية رخوة تتقابل بواسطة الجهر مع الذال.

2.ولو استعرضنا كل الصوامت في العامية لرأيناها لا تختلف عن صوامت الفصحى في شيء. لا من ناحية الصفات الأساسية ولا من ناحية التقابل بين الوحدات.

3.أما الحركات فهي ثلاث. الفتحة والضمة والكسرة لم تتغير ولم يضف إليها شيء. وفي الميدان النغمي فإن مد الحركات ما زال يلعب نفس الدور التمييزي في

العامية وإن كان اختلاس الحركات يقلل من أهميته. ومد الحركات يجعلنا نصنفها إلى حركات قصيرة وحركات طويلة.

4.النظام الفونولوجي العامي على مستوى الحروف والحركات مطابق تماما للنظام الفونولوجي الفصيح. ومما يؤكد تطابق النظامين الصوتيين هو عدم وجود أي لكنة عند الذي شب على العامية. وفي التعليم فالنطق الفصيح لا يتطلب من المربي أي جهد لترسيخه عند الصغار. فهم بسهولة مذهلة يقرؤون النصوص الفصيحة بالطرق السليمة أو حتى المعيارية التي يتطلبها النطق النموذجي.

5.ولكننا نرى بعض الدارسين يؤكدون ، لأسباب إيديولوجية غالبا ، على التنوعات اللهجية للأصوات، مما يقود البعض إلى الاعتقاد بأن النظام الصوتي العامي يختلف جذريا عن النظام الصوتي الفصيح بل يختلف من عامية لأخرى. والخطأ في تناول القضية ناتج عن كون هؤلاء يضعون دراساتهم في نطاق الصوتيات البحتة وليس في الفونولوجيا.

التنوع الصوتي للفونيم الذي هو الوحدة المجردة المبنية على التقابل التمييزي موجود في كل اللغات وقد يكون فرديا أو لهجيا. وهو لا يغير من ثبات الوحدة المجردة. فالجيم التي تؤدى شديدة في مصر أو مشبعة بدال {دج} في العاصمة الجزائرية لا يخرجها هذا التنوع عن كونها جيما ، والقاف التي تؤدى كالهمزة في مصر وتلمسان، وكالجيم القاهرية في معظم الجنوب العربي ، تبقى فونولوجيا قافا. وفي أذهان الناطقين هذا الثبات موجود. والكتابة التي هي في مبدئها فونولوجية تعزز هذا الاعتقاد ولا تهتم بهذه التنوعات أو تضعها في صنف واحد وهو صنف الحرف الخطي الذي يمثلها كلها. ومن جهة أخرى فإننا لو تتبعنا كل هذه التأديات

لوجدناها قديمة مما يؤكد أن هذا التنوع لم يأت عبثا أو أنه عيب في النطق وإنما جاء لأسباب منطقية يمكننا دراستها.

6.فمثلا تمزج الثاء بالتاء في العاصمة الجزائرية حيث ينطق بكلمة {ثوم} كما يلي: {توم}. ويرجع هذا الدمج لدافع الاقتصاد في النطق. وذلك أن قلة ورود حرف الثاء وقلة الثنائيات التي يتقابل فيها مع التاء تجعل الناطقين يلغون هذا التقابل. وفي مصر نرى أيضا إلغاء التقابل بين الذال والزاي.

وإلغاء التقابل موجود في كل اللغات. ففي فرنسا كان المد يميز بين بعض الحركات. وقلة مجالات هذا التمييز جعلهم يلغون هذا المد. وفي الفصحى التمييز بين الضاد والظاء زال وذلك لأسباب ندرة الظاء. والذين يحاولون إظهار هذا التمييز يلجئون بصفة مصطنعة إلى النطق الموصوف في الكتب القديمة.

4. السواكن والمتحركات في العامية

مفهوما الساكن والمتحرك خصا العربية ونابا عن مفهوم المقاطع. إذا قلنا إن كل صامت متبوع بصائت هو متحرك وكل صامت غير متبوع بصائت هو صامت فإنه يخيل لنا أن كل لغة تقبل التقنين بالسواكن والمتحركات.

الكلمة { sa} الفرنسية هي مقطع قصير مفتوح مكون من صامت وصائت ويمكن اعتبار الحرف الأول من الكلمة متحركا.

وكلمة {prit} التي ينطق بها {pri} مكونة من صامتين وحركة ويمكن اعتبارها مكونة من ساكن ومتحرك.

ولكن في الجملة { Il prit sa tasse } لا يمكن تقنين {Il} التي هي مقطع تتصدره حركة.

المقاطع اللغوية التي تبتدئ بصائت لا يمكن تقنينها. فأحد شروط التقنين بواسطة السواكن والمتحركات هو أن يبتدئ كل مقطع بمتحرك على الأقل.

ومن جهة أخرى فإن مفهوم الساكن والمتحرك مبني على طول الحركات وقصرها ونقل هذه الصفة التميزية من الحركة إلى المقطع. وبهذا يكون لدينا التساوي بين {من} و {ما}. وهو راجع لاعتبار حروف المد ساكنة.

قد قلنا في أعمال سابقة إن طول المقاطع وقصرها من ميدان اللغة. ففيها نميز بين {مطر} و{مطار}. أما التكافؤ بين {من} و{ما} فلا دخل للغة فيه وإنما الشعر هو الذي يستعمله.

لو تبين لنا أن العامية تستعمل هذا التكافؤ لحق لنا استعمال مفهومي الساكن والمتحرك فيها. في البيتين الآتيين ومن قصيدة لابن كرِّيوْ شاعر مدينة الأغواط:

يا ربي يا خالْقي جـــودَ عْليَّ وافتَحْ لي بِيبانْ فضْلَكْ يا وَهّابْ
سَهَّلْ لي في الواعْصَةْ يا مولايا إمْحِ السيِّئاتْ واغْفَرْ يا تَـــوّابْ

تكون الكتابة العروضية كالآتي :

يا/ ربْ/بي/ يا/ خالْ/قي/ جـــو/دَعْ/ليْ/يا/ وفْ/تحْ/ لي/ بي/بانْ/ فضْ/لكْ/ يا /وهْ/هابْ
سهْ/هلْ/ لي/ فلْ/واعْ/صهْ/ يا/ مَو/لا/يا إمْ/حِسْ/سيْ/ييِ/ئاتْ/ وِغْ/فرْ/ يا/ تَوْ/ وابْ

نرى بوضوح أن {يا} تكافئ {سَهْ} في المقطع الأول و{فِلْ} في المقطع الثاني. مما يثبت لنا أن الأوضاع هنا كالأوضاع الفصيحة. وبالفعل فالشطر يمكن تقنينه بالسواكن والمتحركات كما يلي:

/001/01/01/01/01/001/01/01/01/01/

هذا يجعلنا نتعامل مع العامية كما نتعامل مع الفصحى بواسطة التقنين {ساكن،متحرك} الذي يسهل على الدارس العربي استعماله.

وينعكس هذا على أمرين أولهما أن الخط العربي كنظام فونولوجي له مكانته في تدوين العامية. وذلك باستعمال حروفها الصامتة والصائتة، وحركاتها فوق الحروف أو تحتها. وثاني الأمرين هو أننا صرنا نملك برهانا على القضية الآتية :

قضية : الشعر العامي شعر كمي كالشعر العربي الفصيح.

وهذا رغم ما زعمه البعض من أنه أصبح شعرا مقطعيا. {انظر للمزيد من الإيضاح : الهادي إلى أوزان الشعر الشعبي}.

5. اختلاس الحركات

1.لو درسنا الآن بنية الكلمة {كِتاب} وتأديتها العامية في المغرب العربي وفي بعض البلدان العربية الأخرى وهي {كْتاب} ، لرأينا أن العوام **اختلسوا** حركة. واختلاس الحركات ظاهرة عامة في اللغات.

2.ففي الفرنسية الصائت { e } أصبح لا ينطق به في آخر الكلمات ، ويقال عنه إنه أعجم. ولكن في اللغة اليومية نراهم يحذفون بصفة شبه شاملة هذا الصائت، فالجملة { je n’aime pas } أي {لا أحب} يؤدونها كما يلي: {j’n’aime pas } وفي { Je ne dis pas} أي {لا أقول} تكون التأدية : { Je n’dis pas}

كما تراهم يستعملون كثيرا {chais pas }أي {لا أدري} مكان { je ne sais pas} وذلك بعد الحذف والإدغام.

3.وفي الفصحى الاختلاس وارد بكثرة. ففي المضاعف {شدّ} الذي أصله {شدَدَ} نختلس فتحة الدال الأولى. وفي {هامٌّ} التي أصلها {هامِم} نختلس حركة الميم الأولى. ولا نطبق قاعدة منع تجاور الساكنين لتجنب اللبس بين {همٌّ} و{هامٌّ}.

وفي لغة تميم اللفظة {كَلِمة} تنطق باختلاس حركة اللام {كِلْمة} و {كَلْمة} وهو موافق لتأديات عاميات اليوم.

4.وعلينا أن ننتبه إلى أن **إسكان الحرف المتحرك** هو في الحقيقة اختلاس حركة. وهو وارد في أكثر من موقع. ودوافعه كثيرة.

فإسكان الباء في {كتبَ + تُ > كتبْتُ} والكاف في {يكتب} و الحاء في {استحسن} دافعه إيقاعي فهو يجنب تراكم المتحركات الذي تنفر منه العربية، وقد رأينا هذا في باب سابق. وقد يكون دافع الإسكان نحويا كالجزم الذي يميز بين المضارع والأمر المضارع .

وفي العروض الإسكان له دوافع متعلقة بوظائف الزحافات والعلل. وقد بينا أن الزحاف الذي هو اختياري، وظيفته الأساسية هي تطويع الوزن حتى يساير اللغة ويسهّل بهذا مهمة الشاعر.{انظر المعجم الحديث للوزن والإيقاع.}

وفي كل الحالات، وفي كل اللغات، اختلاس الحركات مهما كانت دوافعه، عليه ألا يؤدي إلى الالتباس. لأنه في هذه الحالات سلبي.

6.وظائف الحروف والحركات وقواعد الاختلاس

1.في جل اللغات الحروف والحركات تؤدي نفس الوظائف وهي تشارك في بنية الكلمة. غير أن العربية تظهر كأنها وزعت الوظائف بين الحروف والحركات.

عند دراسة الكلمة العربية وتشكيلها من حروف وحركات نلاحظ أن الحروف هي **أساس بناء الكلمات** في أغلب الأحوال. وأحسن دليل على هذا هو طرائق ترتيب مداخل المعاجم التي لا تنظر إلا للحروف الصامتة أو ما انقلب عنها من حركات ممدودة. أما الحركات القصيرة فقد يكاد ينحصر دورها في **الوظائف النحوية** كالإعراب أو البناء للمجهول أو التمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول.

2.هذه النظرة تبسيطية. فمن الحركات ما يشارك في البناء ومن الحروف ما يؤدي وظيفة نحوية كحروف المضارعة ، وتوزيع الأدوار بين الحروف والحركات ما هو إلا اتجاه.

3.يقال إن الكلمة العربية مبنية على هيكل صامتي. وهذا القول في حاجة إلى تدقيق. وذلك أن الصامت قد يكون صامتا بأتمّ معنى الكلمة كالباء والتاء وقد يكون نصف صامت كالواو أو الياء أي حرف علة. فـ{قال} مثلا من الثلاثي مع أنه لا يظهر فيها إلا صامتان. الألف التي تتوسطها هي على مستوى التأدية رمز إملائي يدل على مد الفتحة. ولكن على مستوى أعمق نرى أنها جزء من البناء وأنها منقلبة عن واو تظهر في المصدر {قول} وفي مشتقات أخرى كـ{الأقوال والمقولة والمقاول}.

4.التغيرات التي طرأت في العامية على البنية الفونولجية الفصيحة بقيت في إطار الحفاظ على البنية الصرفية. ولذا ، فإن دراسة هذه التغيرات، تستلزم النظر إلى دوافع الاحتفاظ والتغيير على مستويات مختلفة.

5.لو نظرنا إلى البناء إلى المجهول لرأينا أن العامية استغنت عنه وعبرت عنه بواسطة أوزان أخرى أو بطرائق أخرى كأن تقول في { الكتاب قُرِئَ } ما يقابل {

الكتاب قرؤوه}. وهذا المثال يرينا أن في استراتجية التغيير والثبات أعطيت الأولوية للحفاظ على بنية الكلمة.

6.في {مفْتاح} أنت لا تحذف حركة الميم لأن ذلك يؤدي إلى تجمع ثلاثة صوامت {mftaah}وهو ما لا تتقبله حتى العامية.

في {كلِمة} تستطيع حذف حركة الكاف لأنها لا تؤدي أي وظيفة فتقول {كَلْمة} أو {كِلْمة}.

أما في {كاتَب} فإن الألف لها دلالة تتمثل في معنى نحوي من معاني {فاعَل} كما أن التقابل جارٍ بين {كاتَب} و{كتَب}.

وفي {كاتِب} تدل الألف على أن الكلمة اسم وأن هذا الاسم هو الذي يقوم بفعل الكتابة.

لاحظْ أن حذف الحركات أمام حروف المد يؤول إلى حذف الحركات الطويلة. وهذا لا يقع عموما. ومنه القاعدة :

قاعدة : في العامية لا يُختصَر من الصوائت إلا ما كان قصيرا.

ب.حروف المد لا تختصر لسبب آخر، وهي أنها أحيانا من بناء الكلمة. فأنت لا تستطيع حذف الألف في {جار} أو {جرى} دون تغيير هوية الكلمة وإن عممت هذا فإنك ستحدث تغييرا شاملا في بناء الصرف العربي الذي شذ فيه ما بني على حرفين.

وفي كل الحالات فإن اختلاس الحركات يخضع للقاعدة :

قاعدة : في العامية لا يختزل من الحركات إلا ما كان متبوعا بمتحرك.

أو إذا عبرنا عن اختلاس الحركات بالإسكان :

قاعدة 2: في العامية لا يختلس إلا الحرف المتبوع بمتحرك.

7. بنية العامية من السواكن والمتحركات

1.كما أن اللسانيين يتكلمون عن البنية المقطعية للغة من اللغات فإنه بإمكاننا أن نتكلم عن بنية بالنسبة للسواكن والمتحركات. وهذه البنية درسناها في باب سابق ونذكر بأسسها في الفصحى:

عدم الابتداء بالساكن أي إن كل سلسلة لغوية تبتدئ بمتحرك ويكون وزنها : {1ك} حيث يشير ك إلى باقي السلسلة.

عدم التقاء الساكنين أي أن كل ساكن يتبعه متحرك إذا لم يكن في نهاية الكلمة. وشذ عن القاعدة ما نتج عن بعض الوقف أو كان مدا متبوعا بحرف مضاعف في حالات نادرة.

عدم تجاور أربعة متحركات في حشو الكلمة أو حشو البيت.

2.لو أخذنا العامية المغاربية نموذجا لرأينا أنها لا تبيح التقاء المتحركين. فالفعل الثلاثي السالم الذي وزنه عند الوقف {فَعلْ} ينقل إلى {فْعَل} أي أن الوزن {011} يصبح { 010}.وذلك مثل {خْرج ، فْتح كْتب}.

والمقصور مثل {سَقى ، جَرى ، غَلى} يصبح {سْقى ، جْرى ، غْلى}.

أما الأجوف {راح ، سار ، طار} فإنه يبقى على حاله لأنه لا يتتالى فيه متحركان.ويستعمل موقوفا فينتقل الوزن من { 101} إلى {001}.

والمضاعف مثل {شَدَّ ، مَدَّ } فإنه يستعمل موقوفا {شدّْ ، مدّْ} وينتقل الوزن من { 101} إلى {001}.

3.هذه الأمثلة ترينا أيضا جواز الابتداء بالساكن وجواز التقاء الساكنين. ومنه القواعد.

أ.قاعدة عدم تجاور المتحركين: عندما يتجاور متحركان تحذف حركة أحدهما.

ب. جواز الابتداء بالساكن : تبيح العامية الابتداء بالساكن.

ج. جواز التقاء الساكنين. في العامية يتجاور الساكنان بصفة اعتيادية في نهاية معظم الكلمات وحتى في حشوها.

هذه القواعد تمثل ميلا قويا عند كل اللهجات وهي تأخذ صفة الاطراد في العاميات المغاربية. أما العاميات الأخرى فإنها تختلس الحركات أحيانا وأحيانا لا تختلس وقواعد الاختلاس فيها تتطلب دراسة وافية.

8. أثر اختلاس الحركات في النظام المقطعي

1.الفصحى مبنية كما أظهرنا ذلك على الثنائية {مقطع قصير ، مقطع طويل} وعلى قواعد جوار تخص المقاطع والسواكن والمتحركات.

لما تخلت العامية عن حركات الإعراب ، فإنها أدخلت المقاطع المتزايدة الطول بكثرة وأباحت التقاء الساكنين. في الجملة الآتية: {غرَّدَتِ العَصَافِيرُ فِي الصَّبَاحِ} فإنك تؤديها ، إن أهملت الإعراب ، كما يلي: {غرَّدَتِ العَصَافِيرْ فِي الصَّبَاحْ} وهي تقطع إلى سواكن ومتحركات : {/0///0//0/00/0//00} أو بالمقاطع { ط ق ق ط ق ط طا ط ق طا } ونلاحظ في السلسلة الثانية ورود مقاطع متزايدة الطول من النمط طا.

2.بالإمكان أن نسمي النظام المقطعي للغة ما إيقاعا. والإيقاع يكون مبينا غالبا على ثنائية {قصير، طويل}، {ساكن، متحرك}، {خفيف، ثقيل} إلا أن

إهمال الإعراب يجعل اللغة مبنية على الثلاثية {مقطع قصير، مقطع طويل ، مقطع متزايد الطول}.

3. وفي هذه الثلاثية ما يشبه العيب ، مما أدى الناطقين إلى البحث عن توازن في الإيقاع قادهم إلى حذف أحد عناصر هذه الثلاثية أو تقليصه.

وتقليص أحد عناصر الثلاثية أو حتى حذفه لا يكون بالمساس بالمقطع الطويل أي بالمد لأنه في كثير من الأحيان أساس الكلمة كما ذكرنا ذلك، ولا يكون بالمقطع المتزايد الطول الذي يمثل إلغاء الاعراب الذي هو سمة العامية. فذهب التحويل حتما في اتجاه حذف المقاطع القصيرة.

4. الشعر البدوي الجزائري والشعر العامي المغاربي عموما ، يبين لنا هذا الاتجاه. في البيتين السابقين :

يا ربي يا خالْقي جـــودَ عْليَّ   وافتح لي بيبانْ فضلكْ يا وهّاب
سهل لي في الواعْصةْ يا مَولايا   امْحِ السيئاتْ واغفرْ يا تـــوّاب

الكتابة العروضية قادت إلى التقطيع المقطعي الآتي :

يا/ ربْ/بي/ يا/ خالْ/قي/ جـــو/دَعْ/ليْ/يا/   وفْ/تحْ/ لي/ بي/بانْ/ فضْ/لكْ/ يا /وهْ/هابْ
سهْ/هلْ/ لي/ فلْ/واعْ/صهْ/ يا/ مَو/لا/يا   امْ/حِسْ/سيْ/يِي/ئاتْ/ وغْ/فرْ/ يا/ تَوْ/ وابْ

وإلى تقنين كل شطر بواسطة السواكن والمتحركات حسب ما يلي:

/001/01/01/01/01/001/01/01/01/01/

ولو استعملنا المقاطع الطويلة والقصيرة والمتزايدة الطول حسب المعادلات التي وضعناها : ق = 1 ، ط = 01 ، طا = 001 لتحصلنا على التقنين :

ط ط ط ط طا ط ط ط ط ط طا

ونرى فيه أن المقاطع القصيرة مقصاة تماما. ومنه القاعدة :

قاعدة : تتجه العامية نحو حذف المقاطع القصيرة وبناء نظامها على المقاطع الطويلة مفتوحة كانت أو مغلقة والمقاطع المتزايدة الطول.

هذه القاعدة موازية للقواعد الخاصة بالسواكن والمتحركات. وهي تكاد تكون مطردة في لغة المغاربة.

حذف المقاطع القصيرة يعني أن المركب { cv } غير وارد في العامية.

ويمكن إعطاء القاعدة السابقة الشكل المماثل.

قاعدة : كل مقطع مفتوح في العامية هو مقطع طويل.

وإذا تساءلنا عن الطريقة التي يتم بها التخلص من المقاطع القصيرة فإننا نراها ملخصة في عمليتين :

أ. حذف حركة المقطع القصير:{ kitàb} تصبح{ktab }

ب.مد المقطع القصير : {رجُل} تصبح {راجَلْ}.

5.البناء المقطعي للفصحى كان ملخصا في الأصناف الثلاثة الأساسية:{cv} ،{cw} ، { cvc} التي هي طويلة أو قصيرة.

ويضاف إليها المقطعان : { cwc} ، { cvcc } وهما متزايدا الطول.

أصبح هذا النظام في التأديات العامية المغاربية بعد إقصاء {cv} مبنيا على المقاطع :

{cw} ، { cvc} ، { cwc} ، { cvcc }

{ccw} ، { ccvc} ، { ccwc} ، { ccvcc }

التي هي طويلة أو متزايدة الطول.

مع الملاحظة أن حالة الابتداء بالساكن يزيلها الوصل وذلك مثل {خْرج} التي تصبح في المضارع {يخْرج} وفي الأمر {أُخْرج} وفي الاتصال بكلمة : {صَاحبكَ خْرج}.

اختزال الحركات يقود إلى اختصار عدد المقاطع. في النطق الفصيح الكلمة {كِتابٌ} مكونة من ثلاثة مقاطع {كِـ+ تَا+ بُنْ}. أما في تأدية بعض العاميات {كْتابْ} فهي تصبح مكونة من مقطع واحد {ktàb}.

هذا الاختصار الشديد يجعل نطق العامية وخصوصا المغاربية منها، سريعا، مما يضيف إلى التضاد بين النظامين العامي والفصيح.

9. التغيرات الحديثة للنظام المقطعي العامي

1. التغير الحضاري أدخل في العربية كلمات عدة قد تأتي من التعليم أو السياسة أو الاقتصاد أو وسائل النقل والاتصال أو التكنولوجيا. هذه الألفاظ لا يمكن للخطاب اليومي أن يتجاهلها.

العامية تقبلت كلمات مثل : {المعلم والمطار والسفارة وجواز السفر والرئيس والوزير والبرلمان}. وكل هذه الكلمات ذات إيقاع فصيح يتجاور فيها المتحركان. ولو حاولتَ اختلاس الحركات من هذه الكلمات لتحصلت على مفردات غريبة الإيقاع تنفر منها الآذان. ولذا فإن العامية تقبلت هذه المفردات بنطقها الفصيح.

2. ويترتب عن كل هذا أن إيقاع العامية اليوم تغير. فأصبحت قاعدة عدم تجاور المتحركين غير شاملة. وكل هذا بفضل تعميم التعليم والتثقيف الذي يأتي من الكتب ووسائل الإعلام المختلفة.

3.والشعوب المغاربية التي فصلت عن الفصحى طوال حقبة الاستعمار هي المعنية الأولى بهذا الاثراء المعجمي لعاميتها وتغيير إيقاعها. ويطرح هذا التحول علينا السؤال: هل العامية في مصر والشام والخليج ، لم تكن في الأصل شبيهة بالعامية المغاربية في إيقاعها ؟ ثم تغير إيقاعها بعد انتشار الفصحى ومحو الأمية ؟

الجواب عن هذا السؤال لا يمكن أن يأتي إلا بعد دراسة ميدانية معمقة لعاميات هذه البلدان القديمة.

4.والذي نلاحظه اليوم هو ازدواجية داخل العامية نفسها. ازدواجية بين النطق الفصيح والنطق العامي. وهذه الازدواجية يترتب عنها تفاوت في المستوى اللغوي وتنافر أحيانا ناتج عن السياق. فأنت تستطيع أن تقول {لدي كلمة صغيرة أقولها } بدون اختلاس حركة لام {كلمة} فتكون أقرب إلى الفصحى حتى وإن لم تعرب. أما اختلاس هذه الحركة فهو يقربك من العامية.

ولكن في الجملة المتداولة {أحيل الكلمة إلى فلان} فإنه لا يجوز الاختلاس. مما يبين لنا وجود قواعد خفية لا نتفطن لها داخل هذا التنوع الكبير في التعبير.

5.إيقاع العامية ليس شيئا ثانويا نحصره في النطق. وسنرى في بحث لاحق أنه يتدخل بصفة غير متوقعة في الصرف والمعجم وحتى في النحو.

المبحث 4

الصرف والتنوع اللغوي

1.الصرف بين العامية والفصحى

1.الصرف العربي ثري على مستوى اللغة نفسها. كما أنه ثري ، عميق، دقيق على مستوى التنظير. فمن علماء اللغة من كرس كل حياته للصرف دون أن يشمل بحثه كل أسرار اللغة في هذا الميدان.

2.النظريات الصرفية العربية فريدة ، استعملت فيها تقنية الأوزان وهو ما لا نجده في النظريات اللسانية الأخرى ، ودرست فيها التحولات الصوتية في مجال يحق لنا أن نسميه مستوى فنولوجي- صرفي، هذا المستوى الذي حدده تروبتسكوي وأنكر فائدته مارتيني.

3.الصرف لا يمكن دوما فصله عن النحو أي علم التراكيب. لأن شكل الكلمات مرتبط بالوظائف التي تؤديها في الجملة. غير أن الناطق له شعور واضح باستقلالية الكلمات وبأوزانها. فهو يستعمل مثلا الأوزان أو القياس لتحديد الجمع

واسم الفاعل والمفعول بالنسبة لما جد من الكلمات. لهذا لزم علينا تخصيص باب للصرف.

4.العامية لم تستعمل الصرف خارج نطاق الفصحى فأخذت من الأوزان ما أخذت وتقيدت بالبنية العامة لهذا العلم وما نتج عن هذا من تصنيف ونمذجة.

غير أن العامية لم تأخذ من الفصحى كل صرفها ولم تتقيد بكل الأوزان. فالكل يعرف عزوفها عن المثنى وإهمالها لنون النسوة. وهذا العزوف وهذا الإهمال قاد إلى تحولات أخرى علينا دراستها.

5.سنبحث في هذا الباب الائتلاف والاختلاف بين شقي العربية. دون أن يكون عملنا شاملا. ونترك الدراسة الوافية للباحثين الذين يهتمون بهذا النوع من القضايا.

2.الصرف والضمائر

1.أدرجنا في باب سابق تعريف الصرف وعلاقته بمفهومي المورفيم والكلمة. والغربيون صنفوا الصرف حسب العوامل التي سموها الأصناف النحوية les catégories grammaticales كالعدد والجنس والزمن. ولكننا سنبقي القارئ في مجال المألوف متتبعين التصنيف القديم ومصطلحاته في الصرف.

وسنبدأ بدراسة الضمائر لأن أهميتها واضحة في تصريف الأفعال.

يدرج اللسانيون الضمائر في باب **الإشارات** les déictiques ، وذلك لأنهم يربطون استعمالها **بمقام الكلام**. حيث الوضع متعلق بعناصر كثيرة كصاحب الخطاب والمتلقي والزمن والمكان.

2.يصنف علماؤنا الضمائر حسب **التوزيع** la distribution وحسب **الوظيفة** la fonction

فالتوزيع يقسمها إلى **منفصلة ومتصلة**. والمنفصلة هي التي يصح الابتداء بها ، أما المتصلة فهي التي تأتي بعد الاسم والفعل.

أما الوظيفة فإنها تجزئها إلى التي تستطيع أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة.

وهذا التجزيء يبقى قابلا للتطبيق على العامية لأن الذي غاب من العامية هو فقط علامات الإعراب وليس الإعراب نفسه كما بينا هذا.

3.بالنسبة للضمائر المنفصلة المرفوعة مثل : {أنا ، نحن} نرى العامية تهمل ما اتصل بالمثنى مثل {أنتما وهما}. كما أنها أهملت نون النسوة مما قاد إلى الاستغناء عن { أنتن وهن}.

ومن لهجة إلى أخرى قد تختلف تأديات بعض هذه الضمائر كنحن التي تصبح {إحنا} أو {حْنا} أو حتى {نحنا} ، وكاختلاس الهمزة في {أنت ، أنت ، أنتم} أو مد الميم في {أنتم} التي تصبح {نتوما} في اللهجة المغاربية، أو إضافة ياء للتنبيه والتأكيد {أنايا ، انتايا}. وإذا رأينا أن هذه التغيرات من باب الأداء وحده ، فإنه بالإمكان اعتبار هذه الألفاظ **مرادفات صرفية** allomorphes لا تغير شيئا من النظام الذي يصبح في العامية :

متكلم مفرد مذكر أو مؤنث : أنا ، ومرادفاتها.

متكلم جمع مذكر أو مؤنث : نحن ومرادفاتها.

مخاطب مفرد مذكر : أنتَ ومرادفاتها.

مخاطب مفرد مؤنث : أنتِ ومرادفاتها.

مخاطب جمع مذكر أو مؤنث : أنتم ومرادفاتها.

غائب مفرد مذكر: هو.

غائب مفرد مؤنث : هي.

غائب جمع مذكر أو مؤنث : هم ومرادفاتها.

{لاحظ أن التنوع الصوتي بالنسبة للضمائر موجود في الفصحى ، انظر الى هُو التي يمكن تخفيفها في وهْوَ ، كهْوَ} .

وبالنسبة للضمائر المنفصلة التي تأتي منصوبة مثل {إياي وإياك} فإن بعض العاميات أهملتها أو استعملتها لأغراض أخرى كالتحذير مثل : {إياك أن تفعل هذا}.

4.أما الضمير المتصل بالفعل أو الاسم فإنه حوفظ على أغلبه مع دمج المثنى في الجمع والابتعاد عن نون النسوة. ولكن أسبابا إيقاعية غيبت بعض التمييزات :

في {كتبتُ ، كتبتَ} اللتين آلتا إلى {كتبتْ} في {أنا كتبتْ ، انتَ كتبتْ} زال التقابل بين المتكلم والمخاطب. ولكن في {أنتِ كتبتِ} مدت التاء فأصبحت {كتبتي} وبقي التقابل بين المخاطب المذكر والمخاطب المؤنث.

في {كتابكَ ، كتابكِ} زال التقابل بين المذكر والمؤنث بعد إسكان الكاف : {كتابكْ}.

ولكن بقي التمييز بين {كتابها وكتابه}.

والوقف جعل الهاء في {كتابه} سواء كانت مضمومة {كتابُهُ} أو مكسورة {كتابِهِ} تقلب واوا في كل الحالات {كتابو} وذلك بالنسبة لكل العاميات.

أما نون الوقاية في أعجبَني وأعجبتني ، فإنها بقيت على حالها. غير أن النون في { تكرموني} لا تتكرر.

3.أصناف الأفعال

مازالت العامية مبنية مثل الفصحى على هيكل صامتي أساسي تشتق منه الكلمات. والوزن الصرفي الذي يصنف هذه التغيرات قابل للاستعمال بالنسبة للعامية.

تصنيف الفعل إلى مجرد ومزيد من جهة، وإلى ثلاثي ورباعي وخماسي من جهة أخرى، له شواهد في العامية غير أن نسبة استعماله تختلف من صنف لآخر.

إذا نظرنا الى أنواع الثلاثي مثلا وذلك من خلال نسبة الاستعمال فإننا نرى أن:

أ.الفعل **الصحيح السالم** مثل {كتب ، فهم ، سمع} كثير الاستعمال مع لزوم إسكان الحرف الأخير إلا في الوصل. أما إسكان الحرف الأول فهو تابع للهجات.

ب.الفعل **المضعف** مثل { شدّ ، مدّ ، عدّ ، ردّ } هو أيضا كثير الاستعمال ويتناسب مع إيقاع العامية ، غير أن فكَّ الإدغام في {أنا شددتُ} يقابله تحويل الدال الثانية إلى ياء. وذلك أن الإسكان يمنع التركيب {أنا شدَدْتْ} فتؤول إلى {أنا شَدَّيْتْ} وذلك قياسا على {أنا سميت} من {سمَّى} و{أنا صلَّيت} من {صلى}.

ج.الفعل الصحيح **المهموز** مثل {أكل ، يأكل} و{سأل ، يسأل} و{قرأ ، يقرأ} قليل الاستعمال لاحتوائه على الهمزة. وتخفف فيه الهمزة في اللهجة المغاربية لتصبح مدا : {كْلا ، يَاكُل} {سالْ، يْسالْ أو إسالْ} {قْرا ، يقْرا}.

لاحظ التحولات في {يَسْأَلُ}. حذف الهمزة قاد إلى {يَسَال} والتقاء المتحركين قاد إلى {يْسَالْ} وضعف الياء الساكنة في بداية الكلمة قاد إلى {إِسالْ}.

د.الفعل **الأجوف** مثل { قال ، مال ، نال ، صار} يتلاءم مع إيقاع العامية وهو كثير الاستعمال. وفي المضارع نراه يطابق الفصيح عند إبراز أصل الألف. فـ{قال} تصبح {يقول} ، و{مال يميل} و{نال ينال} و{صار يصير}.

هـ.الفعل **الناقص** مثل : {مشَى يمشِي ، شرى يشري ، عوى يعوي، سعَى يسعَى} هو أقل استعمالا من الأجوف.

أما المثال مثل {وشى} فهو قليل الاستعمال في الفصحى والعامية.

4.الصيغ الصرفية والزمن

1.العربية لم تستعمل على مستوى الصرف إلا الزمانين الأساسين : الماضي والمضارع. أما ما كان من تنوعات تخص المدة أو علاقة الزمن بالسياق أو الصيغة، فالتعبير عنها جرى بطرائق أخرى. وعلى القارئ أن يتنبه إلى أن الأمر متعلق بالصيغة le mode ، وليس بالزمن. والعرب درسوا الصيغة في أبواب البلاغة وأساليب التعبير.

2.الدرس العربي بنى التحولات الصورية على اشتقاق المضارع من الماضي والأمر من الماضي. وكما هو معروف فإن المضارع يؤخذ من الماضي، بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله. وهي : الهمزة والتاء والنون والياء مثل : { أَفْهَمُ وتفهم ونفهم ويفهم }.

فالهمزة : للمفرد المتكلم.

والتاء: لكل مخاطب ومخاطبة وهي أيضا للغائبة الواحدة والغائبتين.

والنون: لجماعة المتكلمين.

والياء للغائب الواحد والغائبَيْن والغائبِين والغائبات.

وإضافة حروف المضارعة له أثر في تجاور المتحركات والسواكن وفي الحروف عموما. وهذا ما أدى إلى القواعد المعروفة :

أ.إن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يسكن أوله بعد دخول حرف المضارعة، وذلك لتجنب تجاور أربعة متحركات ، وذلك مثل { كتب يكْتب}.

ب .إذا كان الماضي على أربعة أحرف فصاعدا ، فإن كان في أوله همزة زائدة ، تحذف ويكسر ما قبل آخره ، فتؤول كل من : { أفعل وانفعل وافتعل} إلى {يُفْعِل ويَنفَعِل ويَفْتَعِل} .

ج.إن كان في أوله تاء زائدة ، يبقى على حاله بلا تغيير ويحدث هذا في الأوزان {تفعّل وتفاعل}.

د.أما الأوزان {فعَّل وفاعَل} فمضارعها {يُفعِّل ويُفاعِل}

3.وإذا نظرنا إلى كل هذه التحولات فإننا نرى لها دافعين : دافع إيقاعي ودافع تمييزي.

فالدافع الإيقاعي يتمثل في الإسكان عندما تقود إضافة حرف المضارعة إلى تجاور أربعة متحركات ويحدث هذا في الثلاثي السا لم مثل {كتب}.

أما الدافع التمييزي فيخص المبني للمعلوم والمبني للمجهول، فلولا الكسرة بعد الميم في {يُعَامِلُ} لما ميزنا بين {يُعامِل} و {يعامَل} ولولاها بعد السين لما ميزنا بين {يُكَسِّر} و{يُكَسَّر}.

والضمة بعد حرف المضارعة تميز بين مضارع {فَعل} ومضارع {أَفعَل} مثل : {يَصرف} و{يُصرف}.

4.العامية حافظت على طريقة التعبير عن المضارع بإضافة حروف في بداية الماضي غير أنهم تصرفوا في هذه الحروف. فاستثقلوا مثلا الهمزة في بداية {أَخْرُجُ}، فمن العاميات ما حولتها إلى نون ومنها ما حولتها إلى باء: {أنا نخرج، أنا بخرج}.

وحذفت النون في: { أَنْتِ تخرجين} و{أنتم تخرجون}. لتصبح {أنتِ تخرجي} و{أنتم تخرجو}.

5.وفي الأمر تحذف حروف المضارعة ، غير أنه لأسباب تمييزية أضيفت الهمزة في { أُكتب} للتمييز بين الماضي والأمر {كْتَبْ ، أَكْتُبْ} ، {سْمَع، أسمَع} وقد تكون حركة هذه الهمزة ممالة.

6.ومن خصائص العامية أنها بسطت تنوع الحركات في الماضي بالميل لاستعمال شكل واحد. فمقابل {كتَب ، سمِع ، صغُر} نجد وزنا واحدا في المغاربية {فْعَل} : {كْتَب ، سْمَع ، صْغَر}. أما في المضارع فإننا نجد ما هو على وزن : {يفعَل} مثل { يكتَبْ ، يسمَع ، يصغَر ، يحرَث} وما هو على وزن {يفعُل} مثل : { يشرُبْ ، يدخُلْ ، يخرُجْ ، يهربْ} مع إمالة حرف المضارعة نحو الضمة.

7.السين وسوف اللتان هما أداتان مرتبطتان بالزمن، شبه غائبتين من العامية المغاربية حيث عبر عن المستقبل بما يشبه : { أنتَ رايح تخرج ، أنتِ رايحَه تخرجي}.

5.العامية والعدد

1.المقصود هنا بالعدد التعبير النحوي للغة عن المفرد والمثنى والجمع. والعامية كما ذكرنا ذلك استغنت عن المثنى وضمته إلى الجمع. وقد فعلت هذا الكثير من اللغات مثل اليونانية الحديثة. ولكن هناك بعض اللهجات التي ما زالت تستعمل المثنى أو حتى المثلث. ولن نتعرض هنا لدراسة نظرية معمقة لمفهوم العدد في اللغات وإنما سنكتفي بالملامح البارزة التي تخص الفصحى وعامياتها.

وعلينا أن نشير أن ما بقي من آثار للمثنى في مفردات العامية كـ {اليدين والعينين والرجلين} فإنما هو انتماء للمعجم أكثر مما هو انتماء للنحو. وذلك أن أثره لا يظهر في النعت الذي ينسب إليه أو الفعل الذي يسند إليه. فأنت لا تقول {اليدان النظيفتان} وإنما {اليدين النظاف} مستعملا صيغة الجمع بالنسبة للنعت لأنك أدمجت المثنى في الجمع.

وفي مواقع أخرى يشار للاثنين إما بواسطة المثنى أو بالعدد مرفوقا بالجمع فيقال: { مرتين، شهرين، دارين} ويقال في المغاربية { زوج مرات ، زوج شهر، زوج ديار}. ولا تستعمل صيغة المثنى بالنسبة للنعت أو الخبر أو الفعل. فمقابل {عامان مرّا} تقول {عامين مرّو}.

لاحظ أن هذا المثنى الذي تستعمله العامية يخص المسند إليه وأنه مبني على الياء في حالات الرفع والنصب والجزم.

2.يصنف الجمع في العربية حسب التغيير الذي يدخل على اللفظ والذي قد يكون في اتجاه الخطية بإضافة لاحقة أو في اتجاه الإدماج بتغيير داخلي. وهو ينقسم إلى الأصناف الثلاثة المعروفة.

أ.جمع **المذكر السالم** معرف بإضافة الألف والنون أو الياء والنون إلى آخر الفرد وذلك حسب الإعراب وذلك مثل {المسلمون و المسلمين}. إلا أن العاميات استعملت في الرفع والنصب والخفض صيغة واحدة {المسلمينْ}.

وفي الإضافة {مسلمو البلادِ} تجنبت العامية التقابل بين {مسلمون ومسلمو} فلجأت إلى مفردة تدل على الملكية مأخوذة من الاسم {متاع}. فيقولون {المسلمين انتاع البلاد} أو {ابتاع البلاد}. وفي المغرب يستعملون عبارة {ديال} فيقولون {المسلمين ديال البلاد}.

ب.جمع المؤنث السالم المعرف بإضافة التاء على آخر المفرد مثل: { مسلمة، مسلمات} له مجالات تطبيقه في العامية مسايرة عموما لمجالات الاستعمال في الفصحى.

فهو يستعمل في ما ختم بتاء التأنيث : مثل: { بنت بنات ، شجرة شجرات نملة نملات ، كلمة كلمات ، خطوة خطوات ، مرة مرات ، خرجة خرجات}.

ويستعمل في المصغر للمذكر غير العاقل : {دْرَيْهمات}

ويستعمل في الاسم الأعجمي الذي لم يعهد له جمع {كالتليفونات والطاكسيات، والطموبلات}.

ويستعمل في ما ختم بألف التأنيث الممدودة مثل {سماء ، سماوات}

أما مجالات الاستعمال الأخرى مثل وروده في صفة المذكر غير العاقل {جبال شامخات} فهي نادرة.

ج.ينقسم **جمع التكسير** في الفصحى من ناحية الدلالة إلى جمع قلة وجمع كثرة وهذا التصنيف غير فاصل في كثير من الحالات والعامية استغنت عن هذا التمييز.

أما من ناحية الشكل فأوزان جمع التكسير في الفصحى كثيرة. والعامية سايرت في كثير من الحالات الفصحى :

ففي **الصفة المشبهة** نراها تستعمل الوزن {فُعْل} مثل {أحمر، حمر} و{أسود، سود}.

وهي تستعمل {فِعال} كـ{جبال وجمال وطوال وسباع} مع إسكان الأول في العامية المغاربية. وفي ذئاب نراها تقلب الهمزة ياء.

وتستعمل العامية {فعول} كـ{قلوب ووجوه}

وتستعمل {فعلان} خاصة في الأجوف مثل {نار، نيران} و {باب، بيبان} و{جار، جيران}، أو بغير قياس : {غزال، غزلان} ، {حائط، حيطان}، {شجاع، شجعان} و{راع، رعيان}.

أما الوزن {فُعَلاء} كـ{بخلاء ورفقاء وبخلاء} فالعامية المغاربية تجنبت استعماله لتجاور المتحركات فيه.

أما صيغة منتهى الجموع فالعامية استعملت أوزانها دون أن تكون فيه هذه الدلالة على الكثرة فاستعملت {فعالل و فعاليل} في {دراهم ودنانير} و{فواعل} كـ{خواتم}.

بالنسبة لاسم الجمع أي الاسم الذي يتضمن معنى الجمع دون أن يكون له واحد من لفظه، فنراه مستعملا في ألفاظ عدة كـ{النساء والخيل والشعب}.

أما اسم الجمع الجنسي والذي يملك مفردا مميزا عنه بالتاء أو ياء النسبة فنجد له أمثلة في {التفاح والبطيخ والتمر} ومفردها {التفاحة والبطيخة والتمرة} ومثل {العرب والترك والروم} ومفردها {العربي والتركي والرومي}.

وكما نرى فإن مسايرة العامية للفصحى في ميدان العدد مسايرة كبيرة وهي أساس الملكة اللغوية.

6.الجنس والصرف

1.المقصود بالجنس هو التذكير والتأنيث أو ما خالف ذلك مثل النوع المحايد الذي تستعمله بعض اللغات. أما في العربية فكل اسم لا بد أن يكون مذكرا أو مؤنثا. وإن وُجدتْ أسماء يجوز فيها الاثنان ، فإن هذا الوضع استثنائي.

2.المذكر ما يمكن إقرانه بهذا مثل {هذا الرجل وهذا الكتاب وهذا القمح}. وهو قسمان : حقيقي ومجازي. فالحقيقيّ ما يدل على ذكر من الناس أو الحيوان كـ{رجل وأخ وأسد}. والمجازي ما عومل معاملة الذكر دون أن يكون دالا على إنسان أو حيوان وذلك مثل: {الليل والباب والتلفاز والمحرك والصاروخ}.

3.أما المؤنث فهو ما يقرن بهذه كـ{هذه الفتاة}. وقد يكون لفظيا أو حقيقيا أو مجازيا.

فاللفظي ما لحقته تاء التأنيث كـ {ناقة وبرتقالة}.

والحقيقي ما دل على أنثى من الناس أو الحيوانات مثل {أم}

والمجازي ما عومل معاملة الأنثى دون أن يكون من الناس أو الحيوان وذلك مثل {دار وريح}.

هذا التصنيف يطبق على الفصحى والعامية.

وعلينا أن نلاحظ أن انتساب الاسم الذي لا يدل على إنسان أو حيوان إلى أحد الصنفين مذكر أو مؤنث اعتباطي. فالأسماء : {كوكب، باب، نجم، جبل، سُلّم} مذكرة في العربية وهي مؤنثة في الفرنسية.

والأسماء : {ريح، رِجْل، شجرة} مؤنثة في العربية ومذكرة في الفرنسية.

وهذه الاعتباطية تجعل الانتساب إلى أحد الجنسين سماعيا. وككل ما هو سماعي فإن سلامة الاستعمال تكون مرتبطة بالملكة.

7. الاشتقاق المعجمي

1. الاشتقاق المعجمي هو التحويل الذي يقود من وحدة معجمية إلى أخرى. وهو ينطبق على الأفعال والأوزان والأسماء ويصنف بواسطة الأوزان الصرفية.

2. بالنسبة للفعل يؤخذ المجرد قاعدة والمحوَّل منه يسمى مزيدا. وقد صنف بعض المؤلفين المزيد حسب عدد الحروف التي تضاف إليه.

فللثلاثي المزيد فيه حرف واحد، ثلاثة أوزان : {أفعل وفاعل وفعّل}

وللثلاثي المزيد فيه حرفان خمسة أوزان : {انفعل وافتعل وافعلّ وتفاعل وتفعّل}.

وللثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف، أربعة أوزان : {استفعل وافعوعل وافعوّل وافعالّ}.

أما الرباعي المجرد فله وزن واحد {فعْلل}.

ولهذه الأوزان دلالات واردة في كل كتب النحو. وإنما الذي يهمنا هنا هو مدى استعمالها. وهذا الاستعمال يمكن تقييمه بواسطة الإحصاء.

3. أول مجال نجري فيه الإحصاء هو المعجم. فهذه الأوزان لا تطبق على كل الأفعال ومردوديتها تكون مرتبطة بعدد الكلمات التي تطبق عليها. من الواضح أن عدد الأفعال التي هي على وزن {استفعل} هي أكثر من التي هي على وزن {افعوعل وافعوّل وافعالّ}.

والمعاجم الأبجدية تعطينا فكرة عن أعداد هذه الأوزان على مستوى التحقيق. فما كان على وزن {استفعل} أخذ في المنجد الأبجدي ما يقارب الخمس وعشرين صفحة ضمت الكثير من الكلمات التي شاع استعمالها كـ{استباح واستبد واستتب واستشار واستحوذ واستجوب واستحسن واستحضر واستحق واستخبر واستخدم واستزاد واستسلم واستشار واستشرق واستطرد واستطلع واستطاب واستطاع واستعجل واستعان واستعجل واستعذب واستعرف واستغرب واستغرق واستغنى واستفز واستقال واستقل واستنبط واستنجد واستنكر واستهان واستهلك واستوى واستوحى واستورد } حتى إن بعضها أصبح أكثر استعمالا من الأصل. وتأتي بعدها في رتبة الاستعمال : فعّل وأفعل وانفعل وافتعل.

4.ولكن الإحصاء على مستوى المعجم لا يكفي. فكلمة {استأتن} مثلا على وزن {استفعل} وهي تعني: اشترى أتانا ، أي أنثى حمار، أو صار أتانا. ومنه المثال: {كان حمارا فاستأتن} وهو يضرب لمن هان بعد عِزّ.

وعلى هذا الوزن نجد كلمات مألوفة كالتي ذكرناها. هذه الكلمات ومشتقاتها متساوية الورود في المعاجم. ولكن بالنسبة للاستعمال فهي مختلفة تماما. فـ{استأتن} قد لا يفهمها عامة الناس وهي لا تنتمي إلى معجمهم، أما {الاستيراد والاستهلاك والاستقلال} فهي تنتمي إلى المعجم اليومي لمعظم الناس.

فأهمية الوزن مرتبطة بعدد الوحدات التي يطبق عليها من جهة ومدى استعمال هذه الوحدات في الكلام.

5.هذا بالنسبة للفصحى. أما العامية فإننا نراها قد تستعمل بعض الأوزان الفصيحة مثل فاعَل {سامَح، صاحَب} أو فعّل {كسَّر، خسّر، سمّر، كثّر، جرّب} وتفعّل {تكسَّر، تصلَّح } ، وهي تهمل أخرى أو تهمشها.

وهنا أيضا يمكن للباحث أن يحصي الأوزان في المعاجم إن وجدت أو في مدونات ملائمة كدواوين الشعر العامي، أو الكلام المسجل. وبعد الإحصاء عليه أن يرتبها حسب الاستعمال من الأكثر شيوعا حتى المهمل.

8.مجالات صرفية أخرى

1.الصرف العربي واسع كما قلنا ولا يمكننا أن ندرسه كله لنستخلص الأشياء التي أخذتها العامية منه والتي أهملتها. وسنكتفي هنا بدراسة المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والتصغير.

2. بالنسبة للمصدر فإننا نرى في العربية الثلاثية { ماض، مضارع، مصدر} مقترنة بالجذر اقترانا شبه إلزامي. فأنت تقول {خرج، يخرج، خروجا} و{كتب، يكتب، كتابة} و{فتح، يفتح، فتحا} و{سمع، يسمع، سمعا} و{نزل، ينزل، نزولا} و{أكل، يأكل، أكلا}، {شاب، يشيب، شيبا}، {سار، يسير، سيرا} {رقد، يرقد، رقادا}.

أما العامية فإنها لم تتقيد إلا بالنسبة للثنائية { ماض، مضارع}. فقد يكون المصدر فيها مطابقا للفصيح، وقد يكون مخالفا وقد يكون مهملا.

في الأمثلة السابقة فما طابق الفصيح هو: {شيب، سير، رقاد}

وما خالفه هو: {خرْجة، كْتِيبة، مَاكْلَة}.

وما أهمل هو: {فتْح ، سمْع، نزول}.

بالنسبة للعامية نسبة إهمال المصدر ملفتة للنظر ودوافعها قد تكون صوتية أو دلالية.

3.اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن {فاعل}. والعامية تستعمل هذا البناء مع تغيير في الحركات يتمثل في فتح ما تلا الألف فيقولون: {خارَج، داخَل، سامَع، فاهَم، قاري}.

أما الأجوف فإنهم لا يقلبون ياءه همزة. فيقولون:{دايَرْ، صايَر، سايَر، رايَحْ، بايَت، فايَحْ ، جايَحْ}. ويعاملون المهموز {سأل} الذي يصبح لديهم أجوفا معاملة الأجوف عند صياغة اسم الفاعل فيقولون { يا سَايَلْني} بدلا من {يا سائلي}. لاحظ هنا بروز نون الوقاية التي جاءت نتيجة إسكان آخر الكلمة. فهي ظهرت في العامية ولم تظهر في الفصحى.

وفي المقصور {جرى وسقى} يستعملون {جاري وساقي} ويعاملون المهموز {قرأ} بالطريقة نفسها فيقولون {قاري}. أما {أكل} فاسم الفاعل منه هو {ماكل}.

وفي المضعف تساير العامية الفصحى دون تغيير يذكر فيقولون: {هامّ، شادّ، حاجّ}.

وبالنسبة لغير المجرد نراهم يستعملون صيغا خاصة. فالمغاربة يسكنون تاء {تَفَعَّلَ} فيقولون في {تَكَلَّم ، وتَحَدَّث} حسب إيقاعهم {تْكَلَّم، وتْحَدَّث} ومنه يصوغون اسم الفاعل{مَتْكَلَّم، مَتْحَدَّث} على وزن {مَتْفَعَّل}.

ويصوغون من {تفاعل} الوزن {مَتْفاعَل} فيقولون {مَتْهَاوَنْ ومَتْكَاسَلْ}.

وفي العامية الحديثة يقيسون الألفاظ الثقافية على الأوزان العامية فيقولون: {هذا الكاتب مَتْفَتَّح على الفكر الحديث}.

وبالنسبة للاستعمال فاسم الفاعل بخلاف المصدر كثير الورود في العامية وهو يرافق جل الأفعال.

4.أما اسم المفعول فما شاع منه في العامية الوزن {مفعول} المبني من الثلاثي المجرد. وذلك كـ{مفهوم ومكتوب ومسكون ومستور ومجبود ومحقور}

والمضعف {شدّ} يصاغ منه {مشدود} والأجوف {دار وقام} يصاغ منه {مَدْيُور ومَقْيُوم}. والمقصور {رمى} يصاغ منه {مَرْمِي}. والمهموز {أكل} يصاغ منه {مَيْكُولْ}.

أما ما خالف الثلاثي المجرد فاشتقاق اسم المفعول منه نادر وذلك أن العامية لم تعتمد التقابل بين الفتحة والكسرة التي تميز بين اسم الفاعل واسم المفعول كما يرد في {مستحسِن، ومستحسَن} كما أنها لم تستعمل البناء للمجهول الذي هو أساس صياغة اسم المفعول في هذا الوضع.

5.بالنسبة للصفة المشبهة فإن العامية تبنت بعض الأوزان مثل {أفعل} وذلك مثل {أزرق وأبيض وأعطر وأشهب} مع تخفيف الهمزة أحيانا. ومثل {فَعْلان} كـ{شبعان وخويان وعطشان}.

6.أما التصغير فإنهم أكثروا استعماله.

فهم يقولون: {شْعَيْرَة وكْرَيْشة وبصيلة وطفيلة وابنية وكْسيرة وجقيمة وشجيرة} في {شعرة وكرش وبصلة وطفلة وبنت وكسرة وجقمة وشجرة}.

ويقولون {جميّل وكْتَيَّب وصْغَيَّر} في {جمل وكتاب وصغير}

ويقولون {كْوَيّس، ومَّيْهَة، ودويرة} في {كاس وماء ودار}

ويقولون {دنينير ومفتيتيح ودريهمات} في {دينار ومفتاح ودراهم}.

وكل هذه الأوزان مسايرة للأوزان الفصيحة أو قريبة منها.

7.هناك أبواب صرفية كثيرة تستدعي الدراسة. نترك للباحثين المجال للتعمق فيها.

9.أثر صرف العامية في تعليم الفصحى

1.يتضح لنا مما سبق أن العامية نهلت من الفصحى صرفها وبقيت محافظة على البناء العام للمستوى الإفرادي. والطفل الذي يكون مشبّعا بلغة البيئة يجد نفسه عندما يخطو خطواته الأولى في الفصحى في مجال مألوف وغريب في الوقت ذاته. فهو قد ميز بين الاسم والفعل، وبين الضمائر المنفصلة والمتصلة، واستعمل الماضي والمضارع وحروفه والأمر واشتقاقه، والجمع وأصنافه، والفعل السالم والأجوف والممدود والمقصور، والمصدر واسم الفاعل والمفعول. والمذكر والمؤنث وأصناف الجمع. أي إنه اكتسب ملكة صرفية إلى جانب الملكات الأخرى. ولكن هذه الملكة غير كاملة لأن أوجه الاختلاف بين الفصيح والعامي تبقى كثيرة.

2.الاختلاف والائتلاف بين العامية والفصحى عليه أن ينعكس في التعليم. فتدريس ما هو مكتسب يختلف عن تدريس ما هو غير مكتسب. فالأول يتطلب تدعيما للكفاءة والثاني يتطلب إنشاءها.

3.الصعوبات التي تنتظر الطفل في ميدان الصرف كثيرة وهي متداخلة مع الميادين الأخرى. وأبرز الصعوبات تكمن في المثنى والإعراب.

التطرق إلى المفاهيم ولو بطريقة ضمنية يكون حسب محورين : المحور النظري الذي يقتضي مثلا عند دراسة العدد التطرق للمفرد والمثنى والجمع في الوقت نفسه. والمحور التربوي الذي ينظر إلى كفاءة هذا الطفل الذي لا يعرف في لغة الأم إلا

المفرد والجمع. في هذه الحالة يمكن التطرق إلى التقابل {مفرد، جمع} في مرحلة أولى وترك تدريس المثنى إلى مرحلة النضج.

4.إن كفاءة الفرد يمكن تقويمها. وكفاءة المتعلم في أي مرحلة من المراحل يمكن تحديد ملامحها. أما الكفاءة في عامية من العاميات لمن نشأ عليها لا تحتاج عموما لتقويم فهي مكتسبة. وإنما الذي نحن في حاجة إليه هو تحديد ما هو مكتسب وما هو مكتسب جزئيا وما هو غير مكتسب. من الواضح أن المثنى لا يظهر في العامية إلا بصفة وجيزة ودرجة اكتسابه ضعيفة جدا أما تصنيف الجمع إلى مذكر سالم وجمع تأنيث وجمع تكسير فهو من الأشياء الواردة في العامية دون تغيير يذكر. والضمائر التي قد توافق الفصحى أحيانا وتخالفها فهي تقع في مرتبة وسطى بالنسبة للائتلاف.

5.مقابل الناطق بالعربية هناك الأجنبي الذي يرغب في تعلمها. والصرف قد يمثل بالنسبة له بابا صعب المنال. ويرجع هذا إلى خصوصيات العربية. فما هو مقنن فقد يرسخ بواسطة القواعد أو بالاستعانة بها. أما ما هو سماعي كجمع التكسير فإنه يتطلب تدريبا مستمرا. ومن الأجانب من يرغب في تعلم العامية فهل نلجأ في هذه الحالة إلى النحو الفصيح أم إلى نحو لغة المتعلم أم إلى طريقة ضمنية تستغني عن إبراز القواعد؟ كل هذا يتطلب دراسة خاصة نظرية وميدانية.

المبحث 5
الأدوات النحوية

1.الأدوات النحوية في العربية

1.قد قلنا في بحث سابق إن كلمات اللغة تقسَّم إلى وحدات معجمية ووحدات نحوية، وإن الوحدات المعجمية تكوّن قائمة مفتوحة أي إنها تهمل بعض الألفاظ وتقبل دخول ألفاظ أخرى. أما الوحدات النحوية فهي تكوّن قائمة مغلقة أي إنها لا تتغير عبر الزمن.

2.والفصحى ولو تغيرَ كثيرا معجمُها فإن وحداتها النحوية لم يصبها تغيير يذكر. قد يقل استعمال بعضها ولكنه لا يضاف لها أي عنصر جديد. ومن هذه الزاوية فإنه بإمكاننا أن نقول **إن الفصحى كنظام لم تتغير**.

3.أما العامية فإن شعورنا بأنها ليست الفصحى لا يكمن في معجمها أكثر مما يكمن في نحوها الذي أخذ منحى يبعدها عن أصلها الفصيح.

ومن المهم جدا أن نقارن بين الوحدات النحوية في الفصحى والعامية. فهذه المقارنة هي وحدها الكفيلة بإعطائنا فكرة عن البُعد الذي يفصل بين النظامين.

4.لو بحثنا عن الوحدات النحوية في العربية لرأيناها ممثلة في ألفاظ قد تكون مقتصرة على حركة أو حرف أو مقطع وقد تكون أطول من هذا ، كما أنها قد تكون شيئا مجردا يصعب إبراز شكله كالوزن الصرفي أو البناء للمجهول. ومن بين هذه الوحدات نذكر بدون حصر:

- أداة التعريف ونون التنوين.
- علامات الإعراب سواء كانت حروفا أو حركات.
- الحروف والحركات الدالة على المؤنث والمفرد والمثنى والجمع.
- الصيغ الصرفية بأكملها.
- الضمائر.
- أسماء الإشارة.
- الأسماء والحروف الدالة على الاستفهام والتعجب.
- الاسم الموصول.
- الحروف برمتها.

بعض هذه الوحدات درسناها وبينّا استعمالها في العامية والفصحى. أما الباقي فسندرس نماذج منه مركزين على الوظائف الأساسية التي تؤديها هذه الوحدات.

2.أسماء الإشارة

1.كل اللغات تعرف الإشارة وكلها تستعملها بطرائقها الخاصة. واسم الإشارة قد يكون في وضع المسند إليه مثل {هذا رجلٌ} وقد يكون مثل أداة التعريف أو العدد ، محددا للاسم مثل : {هذا الطالب ذكي}.

وفي النحو التقليدي يعتبرون اسم الإشارة، صاحب الوظيفة أما المشار إليه فقد يكون **خبرا أو بدلا**.

وتقسم عادة الأدوات المذكورة إلى : **حرف التنبيه** وهو الهاء واسم الإشارة ذاته. كما أن الدلالة تصنف أسماء الإشارة حسب بعد المشار إليه إلى **قريب ومتوسط وبعيد**.

2.أسماء الاشارة في العربية متغيرة الشكل حسب العدد والجنس. وإذا اقتصرنا على المفرد والجمع فإن أسماء الإشارة تكون دَوالُّها كالآتي:

هذا وذاك وذلك للمفرد المذكر.

هذه وتيك وتلك للمفرد المؤنث.

هؤلاء وأولائك وأولالك للجمع المذكر والمؤنث.

3.الاستعمال العامي لأسماء الإشارة يظهر من خلال الأمثلة الآتية المأخوذة من العامية الجزائرية :

{هذا الراجَلْ ، هذا المرأة ، هذا الرجال ، هذا النساء}: للقريب.

{هذاك الراجل ، هاذيك المرأة ، هذوك الرجال ، هذوك النساء}: للبعيد.

ولكنك تراهم يقولون أيضا: {ذاك الرجل ، ذيك المرأة ، ذوك الرجال}.

ويقولون: {ذا الراجل} في {وش بيه ذا الراجَل؟} أي {ما به هذا الرجل؟}
ويقولون: {هذو رْجال } ، {هذي نْساء }

ومن خلال هذا نلاحظ أنهم استعملوا شكلا واحدا للقريب ، ونوعوا بالنسبة للبعيد. وتصبح في نظامهم أسماء الإشارة : {ذا ، ذاك ، ذيك ، ذوك}.

وبإضافة حرف التنبيه : {هذا، هذو، هذي، هذاك، هاذوك، هاذيك}.

ويظهر من خلال هذا أن الاستغناء عن بعض أسماء الإشارة مثل هؤلاء وأولائك هو استغناء بالتعويض يرجع ربما لأسباب صوتية.

4. إذا بحثنا عن أسباب التغيير فإنه يمكننا أن نرجع هذا إلى الاقتصاد وإلى عوامل دلالية أو لفظية.

فمن عوامل الاقتصاد الدلالي الاكتفاء بالثنائية {قريب، بعيد} وإهمال الدلالة على البعد المتوسط. وهو اكتفاء موجود أيضا في الاستعمال الحديث للفصحى.

أما بالنسبة للاقتصاد في النطق فإننا رأينا علاقة نسبة الاستعمال بطول الكلمات. وأسماء الإشارة مما يستعمل بكثرة وهذا ما يقود الناطقين إلى اختصار الكلمات.

فالمفردة {ذا} التي هي قصيرة بقيت على حالها وإضافة هاء التنبيه إليها هو من دوافع الإيضاح وجودة التبليغ.

{ذاك} بقيت مع الإسكان.

{ذلك} أدمجت في ذاك التي هي أخف.

{ذه} و{هذه} خففتا بعد إسكان الهاء وحذفها.

{تيك} أصبحت {ذيك} بعد إبدال التاء ذالا وإسكان الكاف.

{تلك} أدمجت في {تيك} ثم {ذيك}.

الألفاظ {هؤلاء وأولائك وأولالك} هي أطول الوحدات ، وهي مكونة من أربعة مقاطع وعدد أحرفها يتراوح بين الخمسة والستة. ونراها اختصرت في {ذوك أو هذوك}.

ومما هو جدير بالملاحظة أن كل أسماء الإشارة في العامية تحمل بدون استثناء حرف الذال. وهذا يبعث على التساؤل حول تاريخ النظام العامي. فقد يبدو لنا مستمدا من نظام فصيح قديم. فمثلا أصل {تيك} الفصيحة قد تكون {ذيك} ووقع الإبدال لغرض تمييزي.

لاحظ أيضا أن الفصحى قابلت بين المذكر والمؤنث بواسطة التقابل بين الحرفين الذال والتاء. فالذال خصص للمذكر والتاء للمؤنث : {ذاك ، تيك} و{ذلك / تلك} وبالنسبة لما خص المذكر والمؤنث معا: {هؤلاء وأولائك وأولالك} فإنهم لم يستعملوا لا الذال ولا التاء. وشذ التقابل:{هذا ، هذه} الذي عبر التأنيث فيه بواسطة الهاء النهائية التي تشبه تاء التأنيث.

5.بالنسبة للرتبة فالعامية المغاربية تقدم اسم الإشارة على المشار إليه عموما. أما العامية المصرية تؤخره أحيانا وذلك مثل : {مين الرجل ده ؟}.

3.**العدد والتمييز**

1.من محددات الاسم **العدد**. وهذا التحديد الذي هو موجود في كل اللغات يكون بواسطة الصرف مثل {جاء رجل ، جاء رجلان ، جاء الرجال} أو بواسطة وحدات مستقلة كالثلاثة والأربعة والخمسة والمتر والكيلوغرام }.

والنحو العربي درس علاقة العدد بالمعدود في باب عام هو باب التمييز.

2. والتمييز قد يكون **تمييز ذات** مثل {قرأت عشرين كتابا} وقد يكون **تمييز نسبة** مثل { طبت نفسا}. فالأول محدِّد للاسم والثاني محدِّد للجملة.

ومميز الاسم المبهم قد يكون **عددا صريحا** مثل {الواحد والتسعة والأحد عشر}، وقد يكون **مبهما** أي كناية عن عدد مثل : {كم ، وكذا}. وقد يكون دالا على مقدار مثل الطول والمساحة والوزن.

3.لتمييز العدد الصريح قواعد نذكر أهمها.

تمييز العدد الصريح يكون جمعا ومجرورا بالإضافة من الثلاثة إلى العشرة، وذلك مثل : { جاء خمسة رجال وتسع نسوة}.

مع أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون التمييز مفردا منصوبا مثل: {جاء أحد عشر رجلا، وتسعة وتسعون طالبا}.

مع المائة والألف يكون التمييز مفردا مجرورا بالإضافة مثل : {جاء مئة رجل وألف عامل}

4.العامية سايرت عموما قواعد التمييز من ناحية المفرد والجمع فهم يقولون :

{جاو خمس رجال ، ست رجال ، سبع رجال ، تسع رجال}

{جاو احدا عشر راجل ، تسعة وتسعين راجل ، ألف راجل}.

أما كون الاسم المميَّز منصوبا على التمييز أو مجرورا على الإضافة، فهذا ما لا يظهر في العامية بسبب إلغائها لعلامات الإعراب.

5.إذا كان المميَّز اسم جمع أو اسم جنس فهو يجرُّ بمن وذلك مثل {ثمانية من القوم} و{تسعة من الطير}.

والعامية سايرت هذه القاعدة فهم يقولون {ستَّه مْنَ النّاسْ} ولا يقولون {ستَّه ناس}.

6.وإذا سايرت العامية الفصحى في القواعد المذكورة، فإننا نراها تخالفها في تذكير وتأنيث العدد. ففي الفصحى نقول {تسعة رجال وتسع نساء} مستعملين المذكر مع المؤنث والمؤنث مع المذكر. أما العوام فإنهم لا يستعملون هذا التمييز فهم يقولون في كلتا الحالتين : {تسْعَ رْجال وتسْعَ نْساء}.

7.مسايرة العامية للفصحى له أثر بيّن في الملكة اللغوية. فالناطقون بالعربية لا يخطئون عند استعمال صيغة المفرد أو الجمع بالنسبة للمعدود. أما تذكير العدد أو تأنيثه فهو يتطلب جهدا خاصا عند التعبير الفصيح.

وكما نرى، فالكفاءة التي تكتسب في الطفولة بطريقة عفوية ليست كالتي تكتسب في المدرسة من خلال القواعد.

4.النفي

1. مجالات استعمال **النفي** متعددة ففي المنطق نراه يأخذ شكل عامل يسمى **المكمِّم** وهو أحادي يقود من قضية **ق** إلى قضية ثانية هي نفي {ق} بحيث تكون:

نفي{ق} كاذبة عندما تكون ق صادقة.

نفي{ق} صادقة عندما تكون ق كاذبة.

وهذا النفي تابع لخصائص المنطق الثنائي المبني على الصدق والكذب ولا شيء غير هذا.

كل اللغات تستعمل النفي وذلك بواسطة المعجم أو الصرف أو الأدوات النحوية. ولكل لغة طرائقها في النفي.

أما العربية فإنها تستعمل للنفي حروفا خاصة هي :{ لم ، لن ، لما ، لن، لا، ما}. ولكل هذه الأدوات خصائص تتعلق بمجال التطبيق وبالزمن أو الإعراب.

2.العامية أهملت جل هذه الأدوات واستعملت عموما **ما** مقرونة في بعض اللهجات بالشين في آخر الكلمة. وذلك في كل الأزمنة : {ماخرجت ش ، ما تخرج ش ، ماكَ ش خارج. ماهو ش خارج}.

وبهذا زال الدور التقابلي الزمني بين بعض الأدوات كما أنه زال التقابل الدلالي بين النفي والنهي.

أما {لولا} التي تدل على امتناع شيء لوجود غيره فإنها تستعمل شرطية مثل الفصحى : {لولا انتَ ما كانْ خَلْقُنا مِن تُراب} { الأخضر بن خلوف}

كما أنهم يستعملون {لوما} كمرادف للولا وذلك مثل : {لوما هما ما جيتك} وهو لغز في الرِّجْلين.

3.أما الأداة {لا} فإنهم لم يستعملوها غالبا للنفي ولكن استعملوها **كحرف جواب** يتقابل مع {نعم}.

ونعم لها مرادف {إيه} التي هي في الفصحى اسم فعل أمر بمعنى زدني من الكلام.

وقد يستعملون باختلاف في المعنى الأداة {أَيْوَا}. التي تنحدر من {أي}. ولكنهم عزفوا عن استعمال {أجل} و{كلا}. وللتوكيد يكررون {لا} فيقولون {لا،لا}.

5.التوكيد

1.من العوامل الأساسية التي تخص الخطاب: **التوكيد**. والتوكيد يكون معنويا. ويؤدى بذكر **النفس أو العين أو جميع أو عامة**. وذلك مثل: {جاء الرجل نفسه} و{حضر القوم كلهم}.

والعامية تعرف هذا التوكيد فتقول {جَاءْ بْنَفْسُهْ} ، {جاو الناس كلهم}، {حفظ كامل القرآن}. ولكنها لا تستعمل العين أو عامةً إلا في العامية الحديثة.

كما يكون التوكيد بواسطة الضمير. ويستعمل المنفصل للتوكيد على المتصل وهو ما توافق فيه العامية الفصحى: {خرجت انت ، جينا احنا ، جاو هوما}.

2.والتوكيد يؤدى أيضا بواسطة الحروف وهي في العربية : {إنَّ وأنَّ وقد واللام ونون التوكيد الخفيفة والثقيلة}. وكل هذه الأدوات لم تستعملها العامية أو حرفتها.

3. في العامية الجزائرية نجدهم يستعملون بكثرة أداة يسندونها إلى الضمائر وهي تظهر كتحريف {إنَّ}. فيقولون : {راني ، راك ، راهو ، راهم ، رانا ، راكم} بدلا من {إني، إنك، إنه، إنهم، إننا، إنكم}.

وهذه الأداة تظهر منحدرة من الفعل {رأى} الذي انتقل من وضع الاسم إلى وضع الحرف.

4.مما يشبه التوكيد **التنبيه** وأحرفه في الفصحى هي :{ ألا و أما و ها و أيا}.

وذلك مثل: {ألا ليت الشباب يعود يوما} و {ألا أيها الليل الطويل ألا ان} و

{ها أنا تائب مِنْ حب ليلى فما لكَ كلما ذُكِرَتْ تتوب}

وكل هذه الأدوات غابت من العامية باستثناء ربما {أيا}، وأصبحت نادرة في الفصحى الحديثة غير الأدبية.

7.الاستفهام

1.الاستفهام يؤدَّى في العربية بواسطة نوعين من الأدوات: الهمزة و{هلْ} وهما حرفان لا محل لهما من الإعراب. وبالأسماء {من ، ما ، متى ، أيان ، أنى ، كيف ، كم ، أي}.

2.العاميات أهملت الكثير من هذه الأدوات وعوضت بعضها بوحدات جديدة وغيرت الشكل الصوتي للبعض الآخر.

فالهمزة و{هل} غائبة من العامية المغاربية. جملتان مثل {أجاء أخوك؟} و {هل جاء أخوك؟} يعبر عنهما بواسطة اللهجة الاستفهامية التي هي متصاعدة أو بما يكافئ التركيب { جاء أخوك أم لم يأت ؟} الذي يؤدَّى كما يلي : {جا خوك ولّا ما جاش ؟}.

3. عزفت العامية عن استعمال {مَن و ما}. فيقال في {مَنْ هذا ؟} ما يكافئ التركيب {أي شيء يكون هذا؟} وهو {آش يِكونْ هذا ؟}.

وفي القصيدة المغربية المسماة المكناسية نجد هذا البيت : {آش ذا العار عليكم يا رجال مكناس ؟} بمعنى {ما هذا العار عليكم يا رجال مكناس؟} وهو سؤال استنكاري.

وفي غير العاقل يعبرون عن جملة مثل {ماذا قرأت؟} بما يكافئ { أي شيء قرأت ؟} وهو في تعبيرهم {واش قريت ؟}.

وهكذا فإننا نراهم يستعملون المورفيم الاستفهامي {آش} الذي هو اختصار { أي شيء}.

ولم تستعمل العامية المغاربية {متى} وعوضتها بالاسم {وقت} مقرونا بالمورفيم {آش}. وهم يقابلون الفصيح {متى جئت ؟} بقولهم : {وقت آش جيت ؟}.

أما العامية المصرية فإنها استعملت {متى} ولكنها غيرت من شكلها فأصبح : {إمتى}.

4.حافظت معظم العاميات على {أين} مبدلة أحيانا الهمزة واوا :

{أين أنت ؟} تصبح : {وين انت ؟} و {أين تذهب ؟} تصبح {وين تروح ؟}.

كما أنها حافظت على {كيف} ببعض التحريف كقولهم : {كِيفْ الأحوال؟} أو بإضافة {آش} الاستفهامية : { كيف آش الأحوال ؟}.

5.أما بالنسبة لـ{كم} الاستفهامية ، فالعامية المغاربية استعملت بدلها إحدى العبارتين : {قد آش} و {آش حال} ففي مقابل : {كم تساوي؟} يقولون في المغرب والغرب الجزائري : {آش حال تساوي} وفي تونس والشرق الجزائري { قد آش تساوي} و{قد} هي اختصار لـ{قدْر}. وفي التأدية تصبح كل من {آش حال} { قد آش} كالكلمة الواحدة {شحال} و { قداش}.

8.الشين في العامية وتحويل الاسم إلى حرف

تظهر {الشين} التي تستعملها العاميات العربية في كثير من الحالات، كأنها منحدرة من الاسم {شيء}.

وكلمة {شيء} تدل على كل ما له وجود وكل ما يُتصوَّر ويُخْبَر عنه. وهذه الكلمة تصلح أن تحل محل كل اسم، ولا غرابة أن يستعملها علماء الجبر منذ القدم. وقبل اكتشاف الترميز الحالي للدلالة على كل عدد فهي بمثابة المتغير الذي نشير إليه اليوم بالحرف {س}.

وهذه الكلمة من الألفاظ التي هي أكثر تداولا في اللغة، فأنت تقول : {كل شيء على ما يرام، هل أزعجك شيء ؟ هل سمعت شيئا ؟}. وهي مستعملة كثيرا في النفي ، ولو قارنت بين هذه الجمل :

ما سمعت تغريد العصافير اليوم.

ما سمعت حفيف الأوراق في الأشجار.

ما سمعت هدير البحر حتى اقتربت منه.

ما سمعت أزيز الماء عند الغليان.

لرأيت أن النفي يخص صنفا من الأصوات، ولكنك عندما تقول {ما سمعت شيئا} فإنك تنفي كل هذه الأنواع، ويظهر أن النفي في الأمثلة السابقة نسبي وأنه أقوى عندما يكون مطبقا على كل شيء.

ومن خلال هذا نرى أن كلمة شيء جزء من النفي. وإذا نظرنا إلى مواقع شيء في التراكيب لرأيناه في العبارات الشائعة تحتل المواقع الآتية :

أ. مبتدأ مؤخرا في : {ما عندي شيء ، ما كان شيء ، ما بي شيء ، ما لي شيء.}

ب. فاعلا في : {ما جاء شيء ، ما راح شيء ، ما ضاع شيء}

ج. مفعولا به : {ما فهمت شيئا ، ما قلت شيئا ، ما ظننت شيئا}

وكل هذا سليم لغويا. غير أن العوام قاسوا على هذا واستعملوها في مواقع غير مقبولة التركيب:

أ. في اللازم يقولون : {ما خرجتُ شيئا ، ما جلست شيئا ، ما سافرت شيئا} وهو غير مقبول.

ب في المتعدي إلى فعل واحد يقولون : {ما فهم شيئا درسه } وهو يتنافى مع الاستعمال.

جـ. عند ذكر الفاعل الحقيقي يقولون : {ما جاء شيء الأستاذ ، ما وصلتنا شيء المعلومات} .

كل هذا يعني أن كلمة { شيء } خرجت عن انتمائها إلى صنف الأسماء لتصبح حرفا. ووقوعها في آخر الكلمة يجعلها أداة شبيهة بالأدوات الدالة على الإعراب أو التأنيث أو العدد. ومما يؤكد نظرتنا هذه أنهم اختزلوا لفظة {شيء} حتى صارت حرفا واحدا.

وتحويل الأسماء أو الأفعال موجود في كل اللغات ويسمى grammaticalisation أي تحويل نحوي.

الطريقة التي استعملت في النفي عممت إلى أساليب أخرى كالاستفهام. فـ{كم} التي أصبحت في اللهجة المغاربية {آش} والتي تدمج مع {حال} لتصبح الأداة {آشحال} أو مع {قد} لتعطينا {قدآش} لَمثال واضح على هذا التحويل الذي يجعل من الوحدات المعجمية وحدات نحوية.

8.الأسماء الموصولة وأدوات أخرى

1.الأسماء الموصولة من أكثر الوحدات النحوية استعمالا ، وهي تنقسم إلى قسمين : خاصة ومشتركة .

الأسماء **الموصولة الخاصة** هي التي تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث حسب مقتضى الحال ، مثل {الذي واللذان والذين والتي واللتان واللتين واللاتي واللواتي}، فتقول : {يصبو الذي يغترب واللذان يغتربان والذين يغتربون ، وتصبو التي تغترب واللتان تغتربان واللاتي أو اللواتي يغتربن }.

2.أما العامية فإنها بسطت الأوضاع واستعملت الشكل الواحد {الذي} مبدلة الذال لاما بعد إسكان اللام الأولى. وذلك دون تمييز بين العدد أو الجنس ، فتقول : {اللي جاء ، واللي جات ، واللي جاوا }.

3.الأسماء **الموصولة المشتركة** هي التي تلتزم لفظا واحدا للجميع وهي: {من، ما، ذا، أي، ذو} . وأكثرها استعمالا : {من} و{ما}. فتقول: {أحترم من تواضع من العلماء} و {لا تفهم ما نقول}. والعامية تستعمل في هذه الحالة {اللي} للعاقل والأداة {واش} لغير العاقل. فهم يقولون {أحترم اللي يتواضع} و{ما تفهمش واش نقولو}.

4.الأدوات النحوية كثيرة في العربية ولم ندرس إلا بعضها. وبإمكاننا أن نضيف للدراسة حروف الاستقبال وحروف التشبيه والحروف الدالة على التعليل.

5.استعمال حروف الاستقبال {سين وسوف}. ناتج عن التقسيم الصرفي الثنائي للزمن في العربية. وهذا التقسيم المبسط جعلها في حاجة إلى وسائل خاصة للتعبير عن أوضاع أخرى تخص الزمن. ومن بين هذه الوسائل اللجوء إلى أحرف الاستقبال التي تنقل المضارع من الزمان الضيق وهو الحال، إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال.

والعامية مثل الفصحى في حاجة للدلالة على المستقبل. ولكنها في معظمها لم تستعمل لا السين ولا سوف.

فبعضها استعمل الباء بدلا من السين وبعضها مثل العامية المغاربية استعملت طرائق خاصة.

بدلا من {سأخرج} و{سوف أخرج} يقول المغاربة {راني خارج} و {راني رايح نخرج} أي {إني خارج} و {إني مستعد للخروج}.

6. غاب التشبيه بـ {كأن} في العامية. ولم تُبق للتشبيه إلا الكاف التي تؤدَّى أحيانا بالكسر.

7.وغابت أيضا {كَيْ} الدالة على التعليل وعوضت في المغرب العربي بأداة خاصة هي {باش} التي هي تحويل لأي شيء. فيقولون في مقابل الفصيح { سافر كي تنجح} أو { سافر لتنجح} {سافر باش تنجح}.

9. بعض أسباب التغيير

1.هذه الإطلالة السريعة تظهر لنا التغيرات التي أجريت في الأدوات الفصيحة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. الأدوات التي بقيت على حالها دون تغيير في البنية الصوتية.

ب. الأدوات التي بقيت مع تغيير في الصورة الصوتية

ج. الأدوات التي أدمج المتعدد منها في أداة واحدة.

د. الأدوات التي عوّضت بأخرى تخالفها مخالفة تامة

هـ. الأدوات التي غابت شكلا ودلالة.

2.وهذا التصنيف لا يأخذ دلالة حقيقية إلا إذا حددت نسب استعمال كل صنف من الأصناف مع العلم أن هناك ثلاثة مستويات :

مستوى الفصاحة العامة وهو يشمل كل ما جاء به النحاة بغض النظر عن نسبة الاستعمال.

مستوى الاستعمال الحديث للفصحى.

المستوى العامي القديم.

المستوى العامي الحديث.

3.علينا أن نبحث أيضا عن دوافع العزوف عن استعمال بعض الوحدات أو تغييرها. فقد يكون هذا الدافع إيقاعيا كتجاور متحركين أحدهما همزة، أو نحويا كارتباط الأداة بالإعراب أو المثنى.

التبسيط أي الاقتصاد اللغوي قد يكون هو الدافع الأساسي. في اختصار أسماء الموصول في أداة واحدة {اللي} نرى الاقتصاد واضح. وهذا الاقتصاد خاص بالذهن والنطق معا أي أنه اقتصاد دلالي وذلك أنه جمع بين المفرد والجمع والمذكر والمؤنث، وهو شكلي إذ أدغم الذال في اللام مقتصدا مقطعا لغويا.

4.ولكن الاقتصاد لا يشرح كل شيء. فالنفي أثقل بكثير في العامية من النفي في الفصحى. وكذلك الشأن بالنسبة للتوكيد. فغياب { لم ولن وإن وأن وكأن وسوف} من العاميات أو من بعضها يتطلب شرحا آخر.

لو تأملنا حروف الجر {من ، إلى، عن، على، في} لرأينا أن العاميات حافظت عليها. وبالنسبة للطول وتلاؤم الحروف فلا شيء يفرق هذه الحروف عن الأدوات المذكورة والتي أهملت.

شرح التغيير يكمن في مجالات متعلقة بالنظام نفسه وبعلاقته بالبيئة وبتاريخ اللغة.

5.بعض الظواهر في اللغة تجد شرحها في اللجوء إلى المستوى اللغوي. فالتمييز بين الترجي والتمني أو النداء والاستغاثة أو النهي والردع من خصائص لغة ثقافية تهتم بأدق المعاني. ودون نقد للعامية فإننا نراها متجهة قبل كل شيء نحو التعبير عن الحاجيات الأولى والأساسية لمستعمليها.

وهذا لا يخص العربية وحدها بل كل اللغات تعيش هذا التمايز حتى وإن لم يعترف أهلها بهذا.

المبحث 6

علم التراكيب

1.الوظائف في علم التراكيب

المقصود بعلم التركيب هو دراسة الجمل باعتبارها مستوى لغويا مؤلفا من كلمات. أما كلمة **وظيفة** فإننا أوردناها في عبارات مثل الوظيفة التمييزية أو الوظيفة التحديدية أو الوظيفة التأكيدية. ولكننا في علم التراكيب نقصد بها أساسا الوظائف المعروفة **كالفاعل والمفعول به والتمييز والحال**. هذه الوظائف تحيط بالفعل في اللغات الفعلية وبالمسند في اللغات الاسمية، وتؤديها وحدات مختلفة كالاسم والضمير وشبه الجملة والجملة.

2.الإعراب وأسباب إهمال علاماته

يخيل للكثير أن الإعراب هو عماد الفصحى وأن كل النحو العربي مبني عليه. والمقارنة بين الفصحى والعامية تنطلق من زاوية الإعراب. فعلينا إذن أن نجيب عن السؤال الذي يطرح على كل الدارسين ألا وهو: لماذا استغنت العامية بهذه السهولة

عن الإعراب؟ ولماذا لا يغيب الفهم عند قراءة النصوص الفصيحة إن أهملنا بعض علامات الإعراب ؟

العوامل التي جعلت العامية تستغني عن الإعراب كثيرة ويمكن تصنيفها إلى :

عوامل بنيوية تخص اللغة وحدها.
عوامل نفسية تخص الفرد وطريقة التعامل مع اللغة.
عوامل اجتماعية تخص البيئة التي حدثت فيها هذه التغيرات.

لنتأمل مطلع قصيدة أبي تمام الشهيرة :

السيف أصدق إنباء من الكتب   في حده الحد بين الجد واللعب

إذا نظرت إلى علامات الإعراب حيث وردت، فإنك غير قادر على تغيير إحداها. ولو درست كل القصيدة لما وجدت فيها إلا النزر القليل الذي يكون فيه الإعراب مميزا. مما يدل على أن الوظيفة التأكيدية غالبة من ناحية الاحتمال على الوظيفة التمييزية.

ومن جهة أخرى فلو طُلب منك إعراب هذا البيت لقلت مثلا في إعراب {أصدق} خبر مرفوع، ولن تقول مرفوع خبر. وفي أوضاع أخرى تقول : فاعل مرفوع ولا تقول مرفوع فاعل، ومفعول به منصوب ولا تقول منصوب به مفعول.
وذلك لأمرين:

أ.الوظيفة محددة قبل كل شيء من عناصر تفرض الإعراب. وقد أثبتنا هذا سابقا.

ب.حالات الإعراب لا تغطى ولا تستطيع أن تغطي كل الأوضاع النحوية، كما بينا هذا أيضا. فالرفع في البيت السالف الذكر يخص المبتدأ والخبر. ورفع كلمة

الحد في { في حده الحد} لا يَفصل في كونها قد تكون مبتدأ أو خبرا. وإنما الفصل يأتي من قواعد تقديم الخبر على المبتدإ. كما أن نصب إنباء لا يدل على نوعية الفضلة. ومعرفة نوعها يتطلب في الحقيقة من القارئ معرفة كافية بقواعد النحو. وما قيل بالنسبة للمرفوع والمنصوب يقال بالنسبة للمجرور. ونرى من خلال هذا المثال أن **علامات الإعراب خاضعة لعناصر دالة على المعنى غالبة عليها**.

ويمكننا أن نضيف إلى دوافع التخلي عن الإعراب كون هذه العلامات بسيطة وهي واقعة في أماكن لا تخل عموما ببنية الكلمة.

2.علماء اللغة في دراستهم للزوم أو عدم لزوم الإعراب أتوا بأمثلة كثيرة بعضها يُظهر الوظيفة التمييزية للإعراب وبعضها يخفيها. وككل الأوضاع اللغوية فكل شيء نسبي ومرتبط بالبنية الإحصائية.

فالمعالجة السليمة للقضية تكمن في دراسة إحصائية للنصوص تحدد عدد المواقع التي يكون فيها الإعراب لازما لتحديد المعنى وعدد المواقع التي يكتفي الإعراب فيها بالوظيفة التأكيدية.

تحليل بعض القصائد وبعض النصوص الأدبية ومقالات صحفية أثبتت لنا خضوع الإعراب لعوامل أخرى تحدد المعنى.

ومنه فإن السبب الرئيس لإهمال الإعراب هو كونه **حشوا** في غالب الأحيان. وكون وظيفته تأكيدية فقط.

3.الأسباب **النفسية** في تخلي الناطقين عن الإعراب في معاملاتهم يكمن في إرجاع الكثير منها إلى الاقتصاد اللغوي الذي يتغلب على التبليغ.

فالاقتصاد قد يكون في التلفظ والتفكير كما أثبتنا ذلك.

وقد رأينا في باب سابق أن الجهد في النطق مرتبط بالطول ومن الواضح أن حذف علامات الإعراب من أواخر الكلمات يؤدي إلى اختصارها.

أما **الجهد الفكري** فقد يفوق في بعض الحالات الجهد العضلي. ويظهر هذا الجهد الفكري في التعبير وأيضا في قراءة النصوص المجردة من الضوابط. ولا أحد مهما كانت ملكته يستطيع أن يجزم بأنه لا يتعثر في بعض مواقع القراءة ويتراجع في قراءته بعد التفكير والبحث.

ولكن الاختصار يتعارض كما قلنا مع البيان والإيضاح. والناطق يبحث عن توازن بينهما. إلا أن عدم لزوم الإعراب في جل الحالات **يجعل الكفة تميل نحو الاقتصاد**.

4. الأسباب الاجتماعية لتخلي العامية عن الإعراب هو ما ذكره الأقدمون من أن العرب اختلطوا بالأجناس الأخرى فضعفت الملكة اللغوية، وكثر اللحن. وفي هذا الصدد بالإمكان أن نتكلم عن ملكة إعرابية، ملكة نراها كل يوم راسخة عند البعض ومفقودة عند البعض الآخر. وكل هذا أدى إلى التخلي عن الاعراب في العامية.

أما عن تاريخ إلغاء الإعراب من اللغة، فهو موضوع صعب الدراسة، وربما هذا الإعراب الذي ألغي هو بداية تاريخ الانفصام بين الفصحى ولغة الخطاب اليومي.

3.تعامل العامية مع العلامات الإعرابية

1. العامية حذفت بعض علامات الإعراب باستعمال **الوقف**. فيقال في لغة بينية تقع بين الفصحى والعامية :

جاء الأستاذْ ، ورأيت الأستاذْ ، والتقيت بالأستاذْ.

والغابهْ جميلهْ ، ودخلت الغابه ، وذهبت إلى الغابه

الوقف مستعمل في الفصحى حسب المبدإ الذي يقول : إن العرب لا تتوقف على متحرك. إلا أن هذا التوقف يكون بعد الجملة أو بعد جزء هام منها. وهذا الوقف من ميدان التأدية أي الكلام وليس من ميدان اللغة فأنت لما تقول {تفتحت الزهورْ} فكلمة {زهور} فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره. ويبقى لغويا هكذا سواء أديته بإظهار الضمة أو إخفائها.

إلا أن العامية تستعمل الشكل الموقوف للكلمات سواء كانت تنهي الخطاب أم لا. وهذا هو الفرق الأساسي بين الوقف في العامية والوقف في الفصحى.

2. في المثال الآتي :

{الزهور تعجبني ، الزهور البيضاء تعجبني ، بائعة الزهور البيضاء تعجبني}

نرى أن كلمة الزهور في الجملة الأولى تؤدى في العامية بإسكان الآخر وفي الثانية بإتباعها بفتحة خفيفة وذلك مهما كان الوضع الإعرابي للكلمة. ولو لاحظنا أن راء الزهور متبوعة في الجملة الأولى بمتحرك وفي الثانية بساكن لفهمنا أن الدافع إلى التحريك هو صوتي ومرتبط بالتقاء الساكنين.

وقد بينا هذا عند تعليقنا على أطروحات {قطرب}.

تجنُّب الإعراب عند تعذر الإسكان يكمن في التزام حركة خفيفة قريبة من الفتحة لا تتغير مع اختلاف العوامل التي تدخل على الكلمة.

3. ولكن الإعراب لا يقع كما بينا هذا دوما في نهاية الكلام. في : {جاء المسلمون ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين} لا يمكن للناطق أن يتهرب من

الإعراب في تأدية فصيحة أو في تأدية بينية. فلو استعمل الياء في المرفوع للحن ولو استعمل الواو في المنصوب أو المجرور لعيب عليه. مما يرينا أن اللحن قد لا تخلو منه هذه اللغة الثالثة وأنها تخضع هي أيضا لقواعد على الباحثين إبرازها.

أما العامية فإنها حلت هنا قضية الإعراب باستعمال شكل واحد لجمع المذكر السالم ، وكأنهم بنوه على الياء فتراهم يقولون في كل الحالات : { المسلمين ، الصابرين ، الطيبين }

وعندما تنتهي الكلمة بضمير مثل الكاف في : {جاء صديقك ورأيت صديقك ومررت بصديقك} التهرب من الإعراب يكمن في استعمال حركة واحدة في كل الحالات، وهي الفتحة الخفيفة التي تجنب التقاء الساكنين.

4.حركات الإعراب التي وظيفتها في غالب الأحيان تأكيدية كما أظهرنا ذلك، حث العامة على إهمالها. ولكنهم لم يكتفوا بالاستغناء عن الإعراب.

في {قَالَ لِي} الماضي مبني على الفتحة. وهذه الحركة ليست إعرابية، ولكن العاميات كلها حذفتها. فالناطق يبيّن الفتحة في التأدية الفصيحة في كل من :{قَالَ، مَالَ، سَالَ، عَامَ، نَامَ } ويخفيها في التأدية العامية.

في الخطاب العفوي الذي يمزج بين الفصحى والعامية ، ندرك جيدا اختلاف المستوى اللغوي بين من ينطق {قَالَ لِيْ} فاصلا بين اللامين بالفتحة، وبين من ينطق {قَالِّي} مدمجا اللام الأولى في الثانية.

وإسكان أواخر الكلم لم يقتصر على الفعل الماضي بل تعداه إلى معظم الوحدات النحوية كالحروف والضمائر، وذلك مثل :{لكَ} و{عندكَ} {خرجتُ} التي تؤدى : {لكْ} ، {عندكْ} {خرجتْ}.

ونرى أن العامية لم تقتصر عن حذف علامات الإعراب وحدها بل مالت إلى **إسكان كل ما تستطيع إسكانه من نهاية الكلمات**. وانتقلت وظيفة الوقف من دلالة على **نهاية الخطاب إلى دلالة على نهاية الكلمات**.

ونستطيع أن نقول بأن العامية بتخليها عن الإعراب جعلت كل الكلمات مبنية. وهذا البناء هو غالبا السكون. وقد يكون الياء في جمع المذكر السالم.

5.قد قلنا إن الحروف والحركات في العربية تتقاسم عموما الأدوار. فالحروف تستعمل لبناء الكلمات والحركات القصيرة لتحديد الوظائف. والعامية لم تكتف ببناء جل الكلمات على السكون وإنما حاولت إسكان ما تستطيع إسكانه داخل الكلمة نفسها. ويرجع هذا إلى اختلاس الحركات وقد درسنا هذا الاختلاس في باب المقاطع اللغوية.

والذي نقوله هو أن العامية لم تكتف بالاستغناء عن الوظائف التي تؤديها الحركات في نهاية الكلمات، أي الإعراب، بل تعدته إلى **الاستغناء عن جل الوظائف التي تؤديها الحركات** وذلك مثل البناء للمجهول والتمييز بين اسم الفاعل والمفعول عندما يكون التمييز مرتبطا بالحركة القصيرة وحدها مثل: {مستحسِن ومستحسَن}.

وقد تدخل الحركة في بناء الكلمة لغرض تمييزي وذلك مثل كسرة {حِبّ} بمعنى {المُحِبّ} التي تميز بين هذه الكلمة وكلمة {حُبّ} ومثل كسرة {البِرّ} التي تميزها عن {البَرّ}. في هذه الحالة قد تضطر العامية إلى تجاهل إحدى المفردتين مما يقود إلى إفقار معجمها.

4.العامية والتحليل النحوي

قد قلنا إن من بين معاني الإعراب : التحليل النحوي. والاستغناء عن علامات الإعراب لا يمنع من تحليل جمل العامية أي إعرابها. ففي : {يا ربي يا خالْقي وانْتَ تَعْلَمْ} لاشيء يمنع من أن نستعمل التصنيف إلى أسماء وأفعال وحروف وأن نتكلم عن حرف النداء والمنادى وعن الضمائر المتصلة والمنفصلة وعن المضاف والمضاف إليه والمبتدإ والخبر.

هذا يعني أنه يمكن تطبيق نظريات النحاة التي خصت الفصحى، على العامية في ميدان علم التراكيب كما فعلنا ذلك في علم الصرف.

غير أن علم النحو واسع وهو أوسع من الصرف ولن نستطيع في هذا الباب إلا دراسة بعض الظواهر تاركين الباقي لمن أراد التعمق في هذا المجال.

5.الجملة في العربية

1.لن نتطرق هنا إلى مفهوم الجملة فهو غامض غموض مفهوم الكلمة، واللسانيات الحديثة لم تجد حلا لهذه القضية غير أن الممارس يستعمل هذا المفهوم بطريقة حدسية ناظرا إليه من ناحية الإفادة أو اكتمال المعنى. واكتمال المعنى يتطلب غالبا ورود ركنين هما المسند والمسند إليه. والمسند في العربية هو إما الفعل أو الخبر والمسند إليه هو الفاعل أو المبتدأ.

2.ونشير هنا إلى تصنيف الجملة العربية إلى **جمل فعلية وجمل اسمية**. هذا التصنيف يخالف التصنيف الغربي لها.

فالعرب ربطوا التصنيف بالرتبة. فما ابتدأ بالاسم يعد جملة اسمية مكونة من مبتدإ وخبر، وما ابتدأ بفعل يعد جملة فعلية يتلو وجوبا فيها الفاعل الفعل.

أما الغربيون فربطوا التصنيف بورود أو عدم ورود الفعل. فـ{الطفل ذكي} جملة اسمية عندهم و{الطفل يجري} جملة فعلية.

والسبب الذي أدى العرب لاعتبار الطفل الذي هو الفاعل الدلالي مبتدأ في {الطفل يجري} وفاعلا في {يجري الطفل} هو أننا نقول في الجمع {يجري الأطفال} و{الأطفال يجرون}.

ودون أن ندخل في نقاش عقيم ، فإننا سنتبنى التصنيف العربي للجملة.

أما البلاغيون فإنهم صنفوا الجمل إلى صنفين كبيرين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية. وهذا التصنيف ينطبق أيضا على العامية.

6.الجملة الاسمية

بالنسبة للجملة الاسمية حدد النحاة القواعد التي تشترط في المبتدإ والخبر وذلك من نواحي الدال والمدلول أي من نواحي الشكل والمعنى ، ومن نواحي الرتبة وعلاقة المسند والمسند إليه.

القواعد كثيرة وسنكتفي بذكر بعضها تاركين على حدة كل ما يتعلق بعلامات الإعراب.

1.من بين القواعد الأساسية التي تخص العلاقة النحوية بين المبدإ والخبر هو التعريف. فالأصل في المبتدإ أن يكون معرفة والخبر نكرة. والغرض من هذا التوزيع هو التمييز بين المبتدإ والخبر والنعت والمنعوت والمضاف والمضاف إليه. فلو نظرنا إلى الثنائيات الممكنة :

أ.{معرفة ، معرفة} ، {نكرة ، نكرة}

ب.{معرفة ، نكرة }.

ج.{ نكرة ، معرفة}.

لرأينا أن الصنف الأول يخص النعت والمنعوت والثاني المبتدأ والخبر والثالث المضاف والمضاف إليه. فلولا هذا التوزيع لما استطعنا أن نميز بين {العلم نور} و{علم النور} عند الوقف. ولما استطعنا أن نميز بين الجملتين:

{هذا العلم مفيد} و{هذا علم مفيد}.

ولو نظرنا إلى العامية وتعاملها مع التعريف في هذه الأوضاع لرأيناها مسايرة تماما اختيارات الفصحى.

ودقق النحويون في تعريف المبتدإ فقالوا : المبتدأ يكون **معرفة أو نكرة مفيدة**. والنكرة تكون مفيدة بشرط من شروط كثيرة حددها علماؤنا. والأمثلة الخاصة بالنكرة المفيدة يمكن البحث عما طابقها في العامية.

2. العلاقة الثانية التي تربط بين المبتدإ والخبر هي التطابق بالنسبة للعدد والجنس أي أن الخبر يطابق المبتدأ إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا.

والعامية سايرت هذه القاعدة في حدود استعمالها للعدد والجنس.

3. العلاقة الثالثة هي علاقة رتبة وتتمثل في كون المبتدإ يتقدم على الخبر أصلا. وقواعد التعامل مع هذا الترتيب معروفة.

4. الخبر قد يكون مفردا أو جملة والجملة قد تكون فعلية أو اسمية. في المثال الآتي: {قمْرَ الليل خْوَاطْرِي تْتْوَنّسْ بيهْ} المبتدأ معرف بالإضافة وخبره الجملة الاسمية {خواطري تتونس بيه} والتي تتكون بدورها من مبتدإ معرف بالإضافة هو {خواطر} ومن خبر هو الجملة الفعلية {تتونس بيه} والتي فاعلها مستتر تقديره {هو} ويعود على {قمر}.

هذه الجملة ، بناؤها فصيح ولم يخرجها عن الفصاحة إلا إهمال الإعراب. أما {تتونّس} فهي مضارع {تأنس} الفصيحة والتي تعني {أنِس}. وإنما قلبت الهمزة واوا. فالعوام يقولون {وَنَّسْني} و { توَنّسْت به}.

وكما نرى فإن البنى التي نستطيع تسميتها بنى عميقة في العامية مأخوذة من الفصحى. وإنما الاختلاف واقع في كثير من الأحيان على المستوى المعجمي أو الصوتي.

7.الجملة الفعلية

1.الجملة الفعلية ما تكونت من فعل وفاعل. والفعل قد يكون لازما أو متعديا والثنائية {فعل ، مفعول به} تكوّن في اللسانيات **المركب الفعلي**. وقد يكون الفعل متعديا بنفسه مثل : { سئمت تكاليف الحياة} و {عاش مئة حول} ، وقد يكون متعديا بغيره مثل : {ذهبت إلى المنزل}.

والتعدي قد يكون إلى مفعول به واحد أو مفعولين.

والعامية سايرت الفصحى في التعدي واللزوم غير أن أدوات التعدي في الفعل الذي يتعدى بغيره قد تختلف في العامية عن الأصل الفصيح. فأنت تقول في العامية {ذهبت للدار} بدلا من {ذهبت إلى الدار}.

2.في الجملة الفعلية تطرح قضية الرتبة ، والرتبة متعلقة بالإعراب كما أوضحنا ذلك. والاستغناء عن علامات الاعراب قد تجعلنا نتساءل عن تحول العامية من لغة نمطها {فعل فاعل مفعول} أو VSO إلى النمط { فاعل فعل مفعول } أو: SVO.

ولكن النحو العربي لا يطرح القضايا بهذه الطريقة فما كان على النمط {فعل فاعل مفعول } هو مثل : {ضرب زيد عمرا }. وما كان على النمط SVO هو مثل { زيد ضرب عمرا } ونحن لا نقول عن زيد في هذه الجملة إنه الفاعل النحوي وإن كان فاعلا دلاليا ، وإنما نقول عنه إنه مبتدأ. ونكون أمام الترتيب {مبتدأ فعل فاعل مفعول }.

وإمكان تَحَوُّلُ العامية في هذا المضمار يُطرح في إطار النحو العربي التقليدي كما يلي : **هل الجمل الفعلية في العامية تنقل إلى جمل اسمية ؟**

وهذا التساؤل في حاجة الى دراسة وافية ، ويمكن تصنيف الأوضاع حسب صنف الفاعل والمفعول وصنف الفعل كما يلي.

أ.إذا كان الفاعل ضميرا متصلا فالجملة فعلية وجوبا وذلك سواء كان الفعل لازما أو متعديا. وذلك مثل {خرجت ، وفهمت الدرس } ومثيلاتها. وهذا الترتيب واحد في الفصحى والعامية، وهو كثير الاستعمال في النظامين.

ب.قد يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول به من صنفه ، وذلك مثل {فهمتك} ويكون الترتيب وجوبا في النظامين {فعل فاعل مفعول}. وإذا تعدى الفاعل الى مفعولين أحدهما ضمير مثل { أفهمتك الدرس}، فالترتيب هو {فعل فاعل مفعول مفعول}.

ج.قد يكون الفعل مضارعا مثل { لم أفهم الدرس} وفي هذه الحالة يبقى الفعل متصدرا الفاعل والمفعول به. غير أن الفاعل هنا مستتر من وجهة النحويين.

د. في حالة الفعل اللازم الذي فاعله ليس ضميرا مثل {دخل الرجل} فالعامية تميل إلى استعمال الجملة الاسمية مثل { الرجل جاء } غير أن هذا ميل فقط. فجملة مثل {جاءت المرأة} صحيحة التركيب في الفصحى والعامية.

ويبقى الفرق في الدلالة بين {جاءت المرأة} و {المرأة جاءت} مرتبطا بالتأكيد على المسند أو المسند اليه. وهو من ميدان البلاغة.

هـ.تقديم المفعول به عن الفاعل مرتبط بالإعراب. وجملة مثل {فهم الدرسَ التلميذُ} إذا أديناها بدون إعراب كأن نقول {فهم الدرسْ التلميذْ}، فإنها تصبح كالتركيب الفاسد. ولذا فإن هذا النوع من التراكيب غير مقبول في العامية.

غير أن بعض الأوضاع يجوز فيها هذا التركيب مثل : {فهمْ القضية صاحبْها}.

3.بالنسبة لتذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل والتعبير عن العدد فالعامية اختلفت عن الفصحى في بعض الميادين ووافقتها في أخرى.

خرج الرجل { فصحى و عامية }.

خرج الرجال { فصحى } ، خرجوا الرجال { عامية }.

خرجت البنت { فصحى وعامية }.

خرجت النساء { فصحى} ، خرجوا النساء { عامية }.

جاءت الطيور { عامية وفصحى} وفي المثل الشعبي {إذا راحت الطيور جات الهامة تدور } أي إذا ذهبت الطيور وصلت الهامة وهي البومة تبحث عما تصطاده.

كثرت السيارات { عامية وفصحى }.

ونرى أن العامية سايرت الفصحى بالنسبة لغير العاقل المفرد مهما كان وبالنسبة لغير العاقل مفردًا أو جمعًا، وإنما جاء الاختلاف بالنسبة لما هو اسم إنسان في حالة الجمع.

4.المركب الفعلي مكون من الفعل وما يحدده. وقد تطرقنا للمفعول به. ولكن هناك مفعولات أخرى هي محددات للفعل déterminants درسها النحاة في باب المنصوبات ومن بينها المفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه.

5.يعرف **المفعول المطلق** بواسطة سمته اللفظية وموقعه ودلالاته. فهو مصدر من لفظ الفعل المتعلق به ويأتي بعده. أما دلالات الفعل المطلق فهي تأكيد المعنى أو بيان العدد أو بيان النوع.

والعامية لم تجهل هذا النوع من المفعولات واستعملوه بكثرة فهم يقولون: {جاءْ يجري جَرْي} أي يسرع. و{السيارة الجديدة تَشْعَلْ شعِيلْ} بمعنى {تلمع لمعانا}. ويقولون {حج حجتين} و {سار سير البهايم} و {حَبُّو محبة الإخوة} ، {فكّر تفكير الجياح } أي الأغبياء.

والمفعول المطلق تكاد تختص به العربية. ولو ترجمتَ الأمثلة السابقة إلى لغة من اللغات لما استطعت.

6.سمات **المفعول لأجله** صرفية ودلالية. فهو مصدر قلبي أي مرتبط بالحواس الباطنة كالتعظيم والإجلال والخوف والرغبة والشوق والحياء والعلم والجهل ومثاله : {سافرت رغبةً في الراحة} أو {ضربه ظلمًا}.

والعامية استعملت هذا المفعول فهم يقولون {فعل فيه كذا زكارة أو مكرة} أي فعل الشيء قاصدا المكر.

7.يسمى **المفعول فيه** ظرفا ووظيفته تحديد زمان الفعل أو مكانه. وهو منصوب على تقدير {في} . والنصب يميزه عن المبتدإ أو الخبر أو الفاعل. وذلك مثل :{جاء يومَ الجمعة} و { جاء يومُ الجمعة }.

وهذا النوع من المفعولات مرتبط عمومًا بالمعجم سواء كانت الوحدات غير نحوية مثل : اليوم والليل والصبح والنهار واللحظة والدقيقة والساعة والشهر والسنة بالنسبة للزمن ، ومثل : الشرق والغرب والشمال والجنوب والمتر والكيلومتر والميل بالنسبة للمكان .

وقد يكون الظرف من صنف الوحدات النحوية مثل : فوق ، تحت ، أمام ، وراء ، قبل ، بعد، بينما ، إذا ، أيّان ، أنى ، حينا .

والظرف من متممات الفعل فيكون متعلقًا به أو بما شابهه.

وقد يكون مذكورا مثل : {جلست تحت الشجرة و تجولت شهرًا} .

ويكون مقدرًا مثل : { الكتاب فوق الطاولة }.

والعامية استعملت العديد من الوحدات الظرفية الفصيحة وأهملت بعضها.

والاستعمال يكون بالمحافظة غلى الشكل الفصيح أو بتحريفه مثل {وراءك} التي تؤدى بحذف الهمزة {وراك} ، وأين التي تصبح {وين}.

والعامية قد تنقل المفعول المطلق من المعرفة إلى النكرة إن كان هناك لبس. فلا يقال في العامية : {جيت صباحْ} بل {جيت الصباح} وتقديره {في الصباح} أو {هذا الصباح}.

8.محددات الاسم

1.الاسم تحدده عناصر مختلفة أبرزها **أداة التعريف**. وهذه الأداة في العربية واحدة لا تذكر ولا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع. والعامية سايرت تماما الفصحى في استعمالات هذه الأداة. ومما يحدد أيضا الاسم العدد أو بصفة عامة **التمييز** الذي خصص له النحاة بابا هاما.

2.ومن محددات الاسم البارزة النعت. والغربيون في نحوهم التقليدي جعلوه جزءا من أجزاء الكلام كالاسم والفعل والحرف ، أما علماءنا فإنهم نظروا إليه من ناحية الوظيفة التي يؤديها وهي إظهار أحوال الاسم أو ما تعلق بهذا الاسم. ووضعوا النعت في صنف التوابع لأن إعرابه تابع للاسم.

ومن خصائص النعت الأساسية أنه يتبع المنعوت في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع وفي التعريف والتنكير. والعامية سايرت هذه القاعدة في حدود تعاملها مع الإعراب والعدد. كما أنها استعملته مفردا وجملة وشبه جملة. غير أن العامية لم تستعمل عموما النعت السببي.

ونذكر بأن النعت ينقسم إلى نعت **حقيقي** مثل { جاء الرجل الصالح} وإلى نعت **سببي** وهو نعت ما تعلق بالاسم وذلك مثل:{جاء الرجل الصالح ابنه} فالصالح هنا هو ابن الرجل وليس الرجل. فجملة مثل هذه لا تتقبلها العامية وإنما تحولها إلى الجملة :{جاء الرجل الذي ابنه صالح }.

3.من محددات الاسم التي ليست من التوابع : **الحال**. والاسم المحدد يسمى صاحب الحال. أما العامل فإنه الفعل أو ما شابه الفعل. وذلك مثل : {إني ذكرتك بالزهراء مشتاقا}.

ومن ناحية الصرف، فالحال تكون مشتقة وقد تكون جامدة إن دلت على تشبيه مثل { هجم أسدًا } أي شجاعًا كالأسد أو إذا دلت على عدد.

والحال قد تكون مطردة مثل: {جاء فرحًا} أو شبه جملة أو جملة مثل: {جاء يمشي ، جاء وهو فرح}.

وكل هذا يطبّق على العامية فهم يقولون :{جاء فرحانْ ، جاء ماشي ، جاء يمشي}.

في قصيدته الشهيرة التي يمدح فيها الرسول {صلعم} نرى الشاعر ابن مسايب يستهلها بقوله :

الحرم يا رسول الله

خيفانْ جيت عندك قاصدْ الحرم يا رسول الله

خيفان جيت عندك قاصد يا صاحب الشفاعة الامجد

الكلمة {خيفان} أي خائف تحمل معنى الحال ولكنها قد تكون خبرا مقدما على العامل والضمير. والمقابل الفصيح هو {خائفا جئتُ} وذلك أن الحال فضلة ولا يستطيع أن يكون مسندا أو مسندا إليه. ولكن كيف يمكن إعراب {قصد}؟

وكما نرى فإن القضايا النحوية قد تطرح أيضا بالنسبة للعامية.

9.العطف

العطف من المفاهيم الأساسية في المنطق. وهو الربط بين قضيتين بأداة من الأداتين {و} ، {أو}. الأولى تسمى الوصل والثانية الفصل. فالوصل كأن تقول {الشمس طالعة والجو بارد}. والفصل كقولك : {أنت ذكي أو أنت مجتهد}. والقضية المركبة من القضيتين لها جدول صدق معين مرتبط بصدق كل من القضيتين أو كذبهما.

غير أن اللغة استعملت العطف رابطا نحويا له قواعده، ولم تقتصر على معاني الصدق والكذب. في الجملة {سامح أخاك أو عش واحدا} نرى العطف مستعملا في جملة ليست خبرية أي أنها لا تحتمل الصدق أو الكذب. وفي {سقطت الأمطار ثم طلعت الشمس} نرى أن العطف دل على التعاقب.

كل هذا يرينا أن اللغة لا تنحصر في المنطق وإن كان لازما عليها أن تكون غير متناقضة معه.

في الفصحى حروف العطف تسعة : {الواو والفاء وثم وحتى وأو وبل ولا ولكن}.

العامية استعملت الواو كالفصحى. ولكنها أهملت معظم الأدوات الأخرى. فهي مثلا لم تستعمل الفاء وللدلالة على التعقيب {جاء الأستاذ فالطلاب} نراها تستعمل التعبير {جاء الأستاذ ومن بعدو الطالب }.

ونراهم بسطوا كثيرا في الألفاظ ولكنهم بسطوا أيضا في المعاني.

فهم لم يميزوا بين الاختيار والإضراب. فالاختيار في مثل: {تزوج سهاما أو أختها} يصبح عندهم كله إضرابا: {تزوج سهام ولَّا ختْها} مستعملين {وَلّا} التي هي تخفيف {وإلاّ}. وهي مرادفة للأداة: {أم}.

كما أنهم لم يستعملوا التقسيم أو التفصيل الذي تعبر عنه {أو} في مثل {الكلام اسم أو فعل أو حرف} بل يعوضون في كل الحالات أو بـ {وإلا} المخففة.

هذه بعض العناصر التي تعطينا فكرة عن المشترك والمختلف بين العامية والفصحى. وذلك دون أن نكون قد تعرضنا لكل أبواب النحو. وهو يقتضي أكثر من دراسة.

المبحث 7

مستقبل العربية

1

في نهاية عمل كهذا يتبادر للذهن سؤال ملح يخص **مصير العربية**. وهذا السؤال يُطرح بالنسبة لجل لغات العالم التي يفوق عددها 6000 لغة. ربع هذه اللغات، لا يفوق مجمل الناطقين بها الألف شخص، مما يقود إلى انقراضها. وبالفعل فالأخصائيون يعتبرون أن **الانقراض يخص لغة كل 15 يوما**.

في العقود الثلاثة الأخيرة انطفأت أكثر من 200 لغة، وتوجد في وقتنا هذا حسب إحصائيات اللسانيين: 1132 لغة في خطر، 532 لغة في حالة حرجة، 607 لغة في وضع هش.

2

اللغة تنقرض عندما **ينقرض الناطقون بها أو يعزف عنها أهلها**، فيعوضونها بلغة أخرى هي في غالب الأحيان لغة أقوام أقوى نفوذا أو سلطة أو ثقافة.

الخطر الذي يهدد اللغة قد يكون خارجيا آت من قوى عسكرية كالاستعمار أو قوى اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية. كما يكون الخطر داخليا يتمثل في **موقف سلبي للأقوام** إزاء لغتهم نفسها.

ويمكن تعريف اللغة التي هي في خطر كما يلي :

تعريف : {تكون اللغة في خطر عندما يكف جل أهلها عن استعمالها، أو يحُدون من مجالات استعمالها أو يمتنعون عن إيصالها إلى الأجيال القادمة}.

قد يتحقق شرط من الشروط المذكورة أو شرطان أو الثلاثة معا. وقد يتحقق الشرط بصفة جزئية أو شاملة مما يجعل الخطورة متفاوتة.

هذا يقودنا إلى منح كل لغة **قِيمةً** تتعلق بأهميتها وإشعاعها. فليكن الصفر قيمة كل لغة انقرضت، ولتكن مائة قيمة لغة مثالية يستعملها الناس دون استثناء. فاللغات التي هي على وشك الانقراض قيمتها تقترب من الصفر، واللغات السائدة قيمتها تتجه نحو المائة.

غير أن المقاييس التي تحدد هذه القيمة غير محددة. ولكنه بإمكاننا إبراز بعضها وهي تتلخص في : العدد الإجمالي للناطقين، استعمال اللغة في المجالات العمومية والخاصة، موقف المواطنين من لغتهم وإيصال اللغة من جيل لآخر، موقف السياسيين والحكومات من اللغة، علاقة اللغة بوسائل الإعلام، الإنتاج الأدبي والعلمي للغة وتوثيقه.

إضافة لهذه العوامل التي تحدد مستوى اللغة ومكانتها، هناك عوامل جِيُوسِياسية تتدخل في مصير اللغات. فنحن في زمانٍ تتقلص فيه الإمبراطوريات، وتفكك فيه الأوطان، وتسقط الحضارات، وتزول الإيديولوجيات، ويتصارع أهل المذاهب. ويؤثر كل هذا على اللغات. فلا شك في أن زوال الاتحاد السوفييتي قلص

من عدد الناطقين باللغة الروسية وأضعفها. والعالم العربي الذي يفكك أمام أعيننا يرى تقليصا لعدد الناطقين إما بالهجرة أو بتقسيم التراب.

3

في وقت غير بعيد حاول بعض اللسانيين إنشاء لغة عالمية مشتركة سموها الإسبرنتو l'esperanto ، فحددوا كلماتها، وبنوا صرفها ونحوها. ولكن مشروعهم لم ينجح وذلك أن اللغة لا تستطيع أن تنشأ في مخبر. حتى جاء الإسبرنتو الطبيعي وهو اللغة الانجليزية حاملا معه هيمنة سياسية واقتصادية وعلمية. ولكن هل ستضمحل كل اللغات أمامه؟ هل سيهمل الروس والصينيون والإيطاليون والألمان لغتهم ؟ هذا غير متوقع ولكن كل هذه اللغات تواجه منافسا أو منافسين يقللون من شأنها.

ومن جهة أخرى، فإننا نلاحظ أن العالَم اللغوي يسير في اتجاهين متعاكسين: من جهة إضعاف اللغات الهشة وجرها نحو الانقراض، ومن جهة أخرى انتعاش لبعض اللهجات جراء الوطنية اللغوية وحرص أهلها على إحيائها.

4

العربية متواجدة في هذا الحيز المتناقض. أي إنها واقعة بين سطوة اللغات الأجنبية ودوافع التمسك بها. كما نراها عرضة لتيارات إيديولوجية أجنبية وداخلية، تحاول التقليل من شأنها مستندة إلى حجج تمزج بين مفاهيم متناقضة كالحداثة، والعرق، والعلمانية، والتاريخ.

ولدراسة أهمية لغة ما، وتحديد تزايد أو تناقص قيمتها، يلزمنا الانطلاق من خصائص هذه اللغة. وخاصية العربية الأساسية هي أنها ثنائية. وعلينا إذن أن ندرس مكانة العربية بشقيها العامي والفصيح.

فدعاة العامية مثلا يريدون **وضع الفصحى في قائمة اللغات المنقرضة** حتى تصبح العربية مكونة من بعد واحد. غير أن العامية في غياب الكتابة المقننة وغياب القواعد والمصطلحات ليست إلا عامية، وهي هشة أمام أي لغة غربية مما يقود إلى اضمحلالها. أضف إلى هذا، أن هؤلاء الدعاة، يحصرون العامية في بلاد معينة مما يقلص عدد ناطقيها ويزيدها ضعفا. أما استراتيجية هؤلاء فهي تعتمد على الطموح إلى قرارات سياسية تقنن هذا الموقف كما أنها تعتمد على إزاحة الفصحى من مجالات معينة كالإشهار والإعلام وبعض مواد التعليم.

أما الشق الثاني من اللغة، أي العامية، فإنه يشكو من الهجين الذي إن غزاه أبعده عن الفصحى وجعلها كاللغة الأجنبية، مما ينذر بانقراض الشقين معا.

5

إذا ألقينا نظرة سريعة على أوضاع العربية في جزائر اليوم، فإننا نرى هذه الأوضاع تتجه في اتجاهين: أحدهما إيجابي يوحي بالاطمئنان والآخر سلبي يدفع إلى القلق.

فالاتجاه الإيجابي يكمن في تعميم استعمال الفصحى. ويظهر هذا جليا في وسائل الإعلام وميادين النشر. فالجرائد العربية في بلادنا كانت في الستينيات والسبعينيات مهمشة، عدد قرائها قليل، وصداها لدى الحكام لا يكاد يساوي شيئا، ولكنها أصبحت اليوم تسحب بالملايين وأصبحت تحرك الرأي العام بصفة ناجعة.

وفي الساحة الأدبية والفكرية، برزت أقلام شابة تجيد لغة الضاد وتراعي متطلبات الفن الرفيع والثقافة الحديثة.

وعلى مستوى اللغة المحلية نرى العامية تُثرَى يوميا بالكلمات الفصيحة والبنى الرفيعة. وظهرت تلك اللغة الثالثة التي تسمى اللغة الوسطى والتي هي همزة وصل بين

العامي والفصيح. كل هذا غيّر ملمح المثقف العربي الذي كان تقليديا محافظا في أوائل الستينات ليصبح متأصلا في حضارة اليوم.

غير أن هذه الإيجابيات تقابلها سلبيات لا تقود إلى الاطمئنان. فالمستوى اللغوي في الفصحى تدنّ بصفة مخيفة، مما أثر على وسائل الفهم والتعبير. والعامية دخلها الهجين حتى أنها مُسخت. والمقروئية أصبحت تقترب من الصفر، مما قلل من تأثير الأدباء والمفكرين وجعل التدني ينتقل من اللغة نحو الفكر.

أي اتجاه سينتصر؟ الاتجاه السلبي أم الإيجابي؟

لست شخصيا متشائما. ولكن هل رأيي هذا نابع من تفكير موضوعي أم من رغبة دفينة سببها محبة لغتي؟

6

كم كان بودي في هذا الكتاب أن أتطرق إلى مواضيع أساسية وشيّقة تخص اللغة والأدب والترجمة والعلم، وذلك في إطار العربية دون إقصاء لأي تنوع منها. ولكني أتوقف هنا عند هذا الحد كالمحاضر الذي يُلزمه الزمن بإحالة الكلمة إلى غيره. أتوقف تاركا بعض أبحاثي على الورق تنتظر النضج والتعمق، ومفسحا المجال لطلابي وللباحثين عموما، حتى يهتموا بما زرعتُه من بذرات في هذا الميدان وفي ميادين أخرى.

وفي الختام، فشكري لله تعالى على ما وهبني من محبة للعلم، وتعلق بهذه اللغة المجيدة، وما منحني من صبر لإنجاز هذا العمل المضني.

مصطفى حركات

ماي 2017

بعض المراجع

الأصفهاني أبو القاسم : معجم مفردات ألفاظ القرآن.بيروت، دار الفكر 2009

الروماني ، أبو الحسن علي: معاني الحروفن بيروت، المكتبة العصرية 1979

الزمخشري ، أبو القاسم : المفصل في علم العربية، بيروت، المكتبة العصرية، 2009

بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمان: لغتنا والحياة. القاهرة 1991.

بلعيد صالح: اللغة العربية العلمية: ، الجزائر، دار هومة.

تيمور أحمد : الأمثال العامية القاهرة 1956.

جعفري أحمد أبا : اللهجة التواتية الجزائرية، الجزائر 2014

حاجي فريد : السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، الجزائر 2013

حركات مصطفي : اللسانيات العامة وقضايا العربية، الجزائر، دار الآفاق 1995

سيبويه : الكتاب ، القاهرة ،دار القلم، 1966

طالب الإبراهيمي خولة : الجزائريون والمسألة اللغوية، الجزائر، دار الحكمة.

مرتاض عبد الجليل: العربية بين الطبع والتطبيع، الجزائر 1993، ديوان المطبوعات الجامعية.

هدسون د. : علم اللغة الاجتماعي ترجمة د. محمد عياد، القاهرة 1990

ياقوت ، أحمد سليمان ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم جامعة الرياض 1981

FEGHALI Michel : Syntaxe des parlers arabes actuels du Liban, Paris Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1928.

FISCHMAN Joshua : Sociolinguistique. Paris, Nathan 1973.

GIROD Alain et Aziz Emad M Grammaire de l'arabe égyptien d'aujourd'hui Paris Ellipse, 2016

GRANGUILLAUME, Gilbert : Arabisation et politique linguistique au Maghreb. Paris, Maisonneuve et Larose, 1983.

JOURDAN, J : Cours pratique d'arabe dialectal, Paris, 1956.

LEIMDORFER François : Les sociologues du langage, Paris, Editions de la maison des sciences.

SAPIR, Edouard : Language. Introduction to the study of speech, Etats-Unis, 1921

تمت طباعة هذا الكتاب بعون الله وحفظه

في شهر رمضان سنة 2017

دار الآفاق